ملفات الظل

في التاريخ العثماني

خمسون لغزاً من زمن العثمانيين

تحقيقات تاريخية في الجرائم والألغاز والحوادث

في الولايات العثمانية

إعداد وتأليف

الكاتب والروائي

علاء فاضل الأسدي

مجلد موسوعي

إن الوثيقة التاريخية لا تروي ما حدث، بل تروي ما سمحت السلطة بأن يُكتب عمّا حدث؛ وفي البياض الفاصل بين السطور تسكن الجرائم الكبرى التي لا تجرؤ المحابر على تسميتها

الإهداء

إلى كل روحٍ أُزهقت في عتمة النسيان، ولم تنصفها المحابر الإمبراطورية ..إلى الباحثين عن الحقيقة في بياض السطور وهوامش الأرشيف ..وإلى عشاق التاريخ في تجلياته الإنسانية العارية التي لا تزيّفها التيجان.

عن المؤلف

علاء فاضل الأسدي :كاتب وروائي وباحث عراقي متخصص في السرد التاريخي والفلسفي وأركيولوجيا الوثائق الشرقية .عُرف باشتغاله الصبور على النبش في الهوامش المنسية لأرشيفات الشرق الأدنى وسجلات المحاكم القديمة، مفرداً أعماله لتشريح طبقات السلطة والعنف والمصير الإنساني كما له مؤلفات قيمة كـ رواية (اسرار فندق الضلال) وكتاب (طوفان الأقصى – الوجه الاخر للصراع) وغيرها .يجمع في هذا المصنف الموسوعي الضخم بين الصرامة التحقيقية للباحث الأكاديمي، والحساسية الأدبية الشاعرة للروائي، والعمق التأملي للفيلسوف.

فهرس محتويات المجلد

خمسون ملفاً وقضية

تصدير ومقدمة

تشريح الظلال – الجريمة وسلطة الأرشيف في الدولة العثمانية

الباب الأول :جرائم القتل والتحقيقات الجنائية ١٨٩٩ – ١٥٢٨ م

١. مقتل القاضي الأسود :الجريمة التي هزت حلب — حلب، حي الفرافرة قرب القلعة، ١٥٢٨ م
٢. قضية» يفسد في الأرض :«المحاكمة الجنائية الغامضة — حلب، ساحة باب الفرج ومجلس القاضي، ١٦٥٥ م
٣. من قتل بانايوت؟ سرقة الأفيون التي تحولت إلى أزمة دولية — إزمير، حي الفرانك ورصيف الميناء، ١٨٥٢–١٨٥٠ م
٤. مقتل يوسف بك :الجريمة التي تجاوزت صراع المماليك — القاهرة، بركة الأزبكية وحي الصليبة، ١٧٧٧ م
٥. المرأة الملقبة بالمجنونة :قضية مقتل ضابط الإنكشارية — إسطنبول، حي أورطاكوي على مضيق البوسفور، ١٧٣٨ م
٦. وفاة السلطان عبد العزيز :قضية الانتحار أم القتل؟ — إسطنبول، قصر فرعية المطل على البوسفور، ١٨٧٦ م
٧. محاكمة يلدز :(١٨٨١) من قتل السلطان السابق؟ — إسطنبول، حديقة قصر يلدز - الخيمة الكبرى، ١٨٨١ م
٨. حادثة بانغالتِي :من أطلق النار ومن كان وراء الحادث؟ — إسطنبول، حي بانغالتي وبيرم باشا قرب شيشلي، ١٨٩٥ م
٩. جرائم القتل التي كشفتها سجلات شرطة إسطنبول — (١٨٨٠–١٨٧٦) إسطنبول، سوق الذهب المغطى ومياه القرن الذهبي،–١٨٧٦ ١٨٨٠م
١٠. قضايا القتل والتحقيقات الجنائية في أواخر الدولة — (١٨٩٩) مضيق البوسفور وسالونيك، ١٨٩٩ م

الباب الثاني :المحتالون والسرقات والجرائم المالية ١٩١١ – ١٥٦٠ م

١١. محمد الرمّال :الرجل الذي وعد الناس بصناعة الذهب — إسطنبول وأدرنة، ١٥٦٠ م
١٢. الدرويش الكيميائي :عملية احتيال بوعد العثور على الكنوز — فيران شهير وماردين، ١٥٦٠ م
١٣. جرائم التزوير والعملة المزيفة في إسطنبول — إسطنبول، غلطة، وقبو خان الوالدة في الفاتح، ١٧٤٥ م
١٤. عصابات سرقة المنازل والأموال :لغز نقب الجدران — إسطنبول، حي أكسراي وحي الفاتح، ١٧٦٢ م
١٥. اختفاء مدافع النحاس وسرقة الترسانة البحرية الملكية — إسطنبول، الترسانة العامرة في قاسم باشا، ١٧٧٤ م
١٦. حيلة حجة الوقف المفقودة :نزاع التركات والميراث في محاكم حلب — حلب، حي سويقة علي ومحكمة الباب، ١٧٨٥ م
١٧. تاجر الحرير الشامي والكمبيالات الطائرة في دمشق — دمشق، خان أسعد باشا وحي القيمرية، ١٨١٢ م
١٨. قضايا السلب والسرقة في أرياف دمشق :كمين خان أرنبة — ريف دمشق وهضبة الجولان، خان أرنبة وحوران، ١٨٤٢ م
١٩. الجرائم المالية في سجلات محاكم البصرة :تهريب اللؤلؤ واختلاس كمرك العشار — البصرة، ميناء العشار وخور عبد الله، ١٨٨٨ م
٢٠. ملفات الاختطاف والسرقة :شبكة خطف أبناء الأعيان على خط قطار الحجاز — ولاية دمشق وبيروت ومحطة درعا، ١٩١١ م

الباب الثالث :الحوادث الجماعية والفتن التي أربكت المدن ١٩٠٩ – ١٧٠٣ م

٢١. انتفاضة أدرنة :كيف تحولت الشائعات إلى تمرد شعبي؟ — إسطنبول وأدرنة، ١٧٠٣ م
٢٢. ثورة باترونا خليل :التمرد الذي أنهى عصر الزنبق — إسطنبول، حمام بيازيد، أكسراي، وقصور كاغد خانة، ١٧٣٠ م
٢٣. ليلة انفجار باب الآصف :النهاية الغامضة لأليمدار مصطفى باشا — إسطنبول، مقر الباب العالي - باب الآصف، ١٨٠٨ م
٢٤. ليلة إلغاء الإنكشارية» الواقعة الخيرية — (١٨٢٦ «إسطنبول، ميدان آت ميدان وثكنات أكسراي، ١٨٢٦ م
٢٥. اضطرابات جدة ومقتل القناصل — (١٨٥٨) جدة، الميناء والحي القديم - حارة الشام، ١٨٥٨ م
٢٦. أحداث جبل لبنان :(١٨٦٠) كيف انفجر الصراع الأهلي؟ — جبل لبنان، دير القمر، زحلة، والشوف، ١٨٦٠ م
٢٧. اضطرابات دمشق سنة :١٨٦٠ شهادات الناجين وما أخفته الروايات — دمشق، حي النصارى، باب توما، وساحة المرجة، ١٨٦٠ م
٢٨. اقتحام قصر تشيراغان :محاولة إعادة السلطان مراد الخامس — إسطنبول، قصر تشيراغان على مضيق البوسفور، ١٨٧٨ م
٢٩. حادثة البنك العثماني :(١٨٩٦) احتجاز داخل أهم مؤسسة مالية — إسطنبول، غلطة، المقر الرئيسي للبنك الإمبراطوري العثماني، ١٨٩٦م
٣٠. اضطرابات أضنة :التحقيق في أحداث عام — ١٩٠٩ أضنة وسهل كليكيا، مرسين وطرسوس، ١٩٠٩ م

الباب الرابع :الحرائق الكبرى وسؤال العمدية ١٨٦٥ – ١٦٣٣ م

٣١. حريق جيبالي الكبير :(١٦٣٣) ثلاثة أيام من النار — إسطنبول، حي جيبالي وباب القرن الذهبي، ١٦٣٣ م
٣٢. الحريق الذي ابتلع ثلثي إسطنبول تقريباً — (١٦٦٠) إسطنبول، من إمينونو إلى أسوار طوب قابي، ١٦٦٠ م
٣٣. حريق سوق الأسماك :(١٦٨٨) اختفاء آلاف المتاجر — إسطنبول، سوق السمك في باليك بازاري، وغلطة، ١٦٨٨ م
٣٤. حريق بوابة أيازما :(١٦٩٣) الكارثة التي أحرقت آلاف المباني — إسطنبول، بوابة أيازما وأسوار الفاتح، ١٦٩٣ م
٣٥. حريق جيبالي في عصر السلطان أحمد الثالث — (١٧١٨) إسطنبول، حي جيبالي، والفاتح، وأونكاباني، ١٧١٨ م
٣٦. حريق بالاط :(١٧٢٩) النيران التي امتدت عبر الأحياء السكنية — إسطنبول، حي بالاط، وفنار، وإيوان سراي، ١٧٢٩ م
٣٧. حريق الباب العالي :(١٧٥٥) عندما طالت النيران مركز الحكم — إسطنبول، مقر الباب العالي - دار الصدارة العظمى، ١٧٥٥ م
٣٨. حريق جيبالي الثاني :(١٧٥٦) الكارثة التي تجاوزت حدود الحي — إسطنبول، من جيبالي إلى كوجا مصطفى باشا وبحر مرمرة، ١٧٥٦ م
٣٩. حريق بالاط في يوليو :بداية سلسلة حرائق عام — ١٧٨٢ إسطنبول، حي بالاط، وحي الفنار، وسواحل القرن الذهبي، ١٧٨٢ م
٤٠. حريق جيبالي في أغسطس :(١٧٨٢) خمس وستون ساعة من النيران — إسطنبول، من جيبالي إلى يدي كوله وأسوار بحر مرمرة، ١٧٨٢م
٤١. حريق حي كيرميت :(١٧٨٤) استهداف الأفران والمطاحن في سنوات المجاعة — إسطنبول، حي كيرميت قرب أكسراي وإيوب، ١٧٨٤ م
٤٢. حريق حي هوكاباشا :(١٨٦٥) الكارثة الكبرى في العاصمة — إسطنبول، حي هوكاباشا، وسيركجي، وسيركجي إمينونو، ١٨٦٥ م

الباب الخامس :الزلازل والأوبئة والألغاز البيئية والديموغرافية ١٨٩٤ – ١٥٠٩ م

٤٣. الزلزال الكبير :(١٥٠٩) اليوم الذي اهتزت فيه القسطنطينية — إسطنبول، وأدرنة، وبحر مرمرة، ١٥٠٩ م
٤٤. زلزال مرمرة الأول) مايو :(١٧٦٦ الكارثة التي ضربت المنطقة — إسطنبول وبحر مرمرة وإزميد، مايو ١٧٦٦ م
٤٥. زلزال مرمرة الثاني) سبتمبر :(١٧٦٦ عودة الهزات المدمرة — بحر مرمرة، وإسطنبول، وغاليبولي، وتكيرداغ، سبتمبر ١٧٦٦ م
٤٦. زلزال بورصة :(١٨٥٥) المدينة التي أعادت بناء نفسها — بورصة وجبل أولوداغ، ١٨٥٥ م
٤٧. زلزال مرمرة :(١٨٩٤) الهزة التي أربكت إسطنبول وضواحيها — إسطنبول، وجزر الأمراء برينسيبو، وقضاء يالوفا، ١٨٩٤ م
٤٨. الطاعون الأخير الكبير :الوباء الذي ضرب إسطنبول وإزمير — (١٨١٩–١٨١٢) إسطنبول، وإزمير، وموانئ الديار الشامية،–١٨١٢ ١٨١٩م
٤٩. وباء الكوليرا :كيف واجهت المدن العثمانية المرض؟ — (١٨٣١) إسطنبول، والبصرة، وبغداد، والولايات الشامية، ١٨٣١ م
٥٠. سجلات الموتى :(١٨٣٩–١٨٣٨) تسعة آلاف وخمسمئة وفاة تكشف أسرار حياة أصحابها — إسطنبول، أحياء العاصمة الـــ١٤ ، ١٨٣٩–١٨٣٨م

❖❖❖

مقدمة: تشريح الظلال – الجريمة وسلطة الأرشيف في الدولة العثمانية.

بقلم: الكاتب والروائي "علاء فاضل الأسدي"

حين نفتح سجلاً قضائياً عثمانياً يعود إلى القرن السادس عشر أو الثامن عشر، لا نطالع مجرد نصوص قانونية جافة؛ بل نقتحم مسرحاً إنسانياً هائلاً تتصاعد منه رائحة البارود، وصيحات العسس في أزقة إسطنبول المعتمة، وأنين الضحايا في أقبية حلب والقاهرة وبغداد.

إن هذا السفر الموسوعي ليس جمعاً لحكايات الإثارة، بل هو محاولة رائدة في تفكيك" سيسيولوجيا الجريمة "في ظلال الباب العالي .اعتمدنا في تحقيقاتنا على استنطاق أندر السجلات الأرشيفية :من دفاتر المهمة الإمبراطورية، إلى دفاتر القسام الشرعي، وتقارير نظارة الضبطية، وأوراق يلدز السرية.

لقد قسّمنا هذه الألغاز الخمسين إلى خمسة أبواب كبرى تستوعب التاريخ العثماني في ذروة مجده ولحظات انكساره، ليكون هذا الكتاب وثيقة تاريخية وتحقيقية غير مسبوقة في المكتبة العربية.

الباب الأول • النطاق الزمني: ١٥٢٨ – ١٨٩٩ م

الباب الأول: جرائم القتل والتحقيقات الجنائية

حين يرتعش الميزان في كف القاضي

عشر قضايا قتل كبرى اهتزت لها أركان المدن، من اغتيال قاضي حلب إلى مقتل السلطان عبد العزيز وسرقة

الأفيون في إزمير ومحاكمة يلدز الشهيرة وبواكير الطب الشرعي المعملي.

جدلية الدم والسلطة: كيف تتحول الجريمة الفردية إلى مرآة تكشف هشاشة جهاز العدالة الإمبراطوري وتواطؤ **:المدار الفلسفي**
السياسة مع المحكمة.

الملف التحقيقي رقم ١

مقتل القاضي الأسود: الجريمة التي هزت حلب

اغتيال ممثل الباب العالي في أزقة الشمال الشامي

بعد اثني عشر عاماً فقط من معركة مرج دابق (١٥١٦ م) ودخول السلطان سليم الأول إلى حلب، كانت المدينة تعيش على وقع صراع مكتوم بين النخبة القضائية العثمانية الوافدة من الأناضول والبيوتات الفقهية الحلبية المتمرسة في التقاليد المملوكية العريقة. وفي قلب هذا الاحتقان الحاد برز ** كمال الدين**، المعروف في المراسلات الإمبراطورية بلقب «القاضي الأسود» لصرامته الشديدة وسمرته الداكنة، بوصفه اليد الحديدية للسلطان سليمان القانوني في إيالة حلب، والمكلّف بفرض «القانون» العثماني وإعادة تنظيم جباية أوقاف المدينة ومصادرة ما كان خارج رقابة الدولة. غير أن مسيرة هذا القاضي الصارم انتهت بفاجعة هزّت أركان الشمال الشامي، وحفظت تفاصيلها سجلات المحكمة الشرعية بحلب المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق، وتحديداً في سجل حلب الشرعي رقم ١، الصفحة ٤٨، الوثيقة ١١٢.

ففي ساعة الغبش من فجر أحد أيام شهر رجب لعام ٩٣٤ هـ الموافق لسنة ١٥٢٨ م، بينما كان الضباب الرطب القادم من وادي قويق يلفّ حلب بسكون ثقيل، شقّ صراخٌ مذعور أطلقه خادم القاضي صمت حي الفرافرة العريق القريب من القلعة. وعلى وقع الاستغاثة، هرع الجيران وحرس المحلة ليجدوا مشهداً أذهل المدينة بأسرها: القاضي الأسود مسجّى في بركة من دمائه عند منعطف الزقاق الكلسي الضيق المؤدي إلى جامعه المفضّل، على بُعد نحو مائتي خطوة فحسب من الباب الصغير لدار القضاء. وقد كشفت المعاينة الأولية للجثة عن طبيعة الهجوم ودوافعه؛ إذ تلقّى القتيل سبع طعنات نافذة نُفّذت بمطوّة دمشقية دقيقة الصنع تُركت في مسرح الجريمة، غير أن التفصيل الأكثر دلالة للمحققين لم يكن في الخنجر المتروك، بل فيما لم يُمسّ من مقتنيات القاضي؛ إذ بقيت

صرّة نقوده الذهبية وخاتمه العقيقي في جيبه كما هما، ما أسقط فرضية السرقة العابرة منذ اللحظة الأولى وأكد أن الجريمة كانت اغتيالاً سياسياً مدبّراً بعناية.

وتكمن الإثارة الأرشيفية في هذا الملف — كما فكّكتها دراسة المؤرخ **تيموثي فيتزجيرالد ** — (*Timothy J. Fitzgerald*) في الخلفية السياسية العميقة للجريمة وطريقة تعامل الباب العالي مع تداعياتها؛ فلم يكن كمال الدين مجرد قاضٍ شرعي يفصل في الخصومات اليومية، بل كان أداة إمبراطورية حاسمة بيد السلطان سليمان القانوني لإعادة هيكلة الإدارة المالية والقضائية في الشمال الشامي. فقد تركزت مهمته على نزع الصلاحيات التقليدية للأعيان الحلبيين، ومراجعة سجلات الأوقاف التي تراكمت بيد البيوتات المحلية وأمراء الحقبة المملوكية السابقة، ونقل دفاتر الوقف الحلبي وعائداتها مباشرة إلى قبضة «ديوان همايون» في إسطنبول، ليمسّ بذلك العصب المالي الأكثر حساسية لدى النخبة الحلبية ويحوّل نفسه إلى خصم مباشر لأصحاب النفوذ القديم.

وبمجرد ذيوع نبأ الاغتيال، تحوّلت جلسات الاستنطاق في قصر الولاية إلى حقل ألغام سياسي تتقاطع فيه الشهادات المتضاربة والولاءات الخفية، وزاد من تعقيد المشهد أن شهادة خادم القاضي — وهو الشاهد الأقرب إلى لحظة الهجوم — جاءت مضطربة ومتناقضة بشأن عدد المهاجمين وتفاصيل التحامهم بسيده في عتمة الفجر. وسرعان ما انقسمت الروايات في أروقة التحقيق وبيوت المدينة إلى مسارين متناقضين: مسار يتجه خارج المدينة، حيث أقسم عدد من الشهود أمام المحققين أنهم لمحوا ملثمين يرتدون أزياء التركمان يلوذون بالفرار مسرعين نحو بادية خناصر، في محاولة لإلصاق التهمة بعناصر خارجة عن النسيج الحضري لحلب؛ ومسار آخر همست به عائلات حي الفرافرة في المجالس المغلقة، مفاده أن القتلة لم يأتوا من البادية، بل كانوا من غلمان أحد أمراء المماليك الذين كان القاضي قد صادر أوقافهم قبل أسبوعين فقط من مقتله.

وحين بلغ خبر الجريمة مسامع السلطان سليمان القانوني في إسطنبول، أدرك أن اغتيال ممثله القضائي يمثل تحدياً سافراً لهيبة الدولة الفتيّة في بلاد الشام، فأرسل فرماناً شديد اللهجة إلى والي حلب يأمره

فيه بـ «استئصال شأفة المفسدين ولو كانوا في بطن القلعة». وعلى إثر هذا الأمر السلطاني، شهدت حلب حملة تحقيقات واسعة وعنيفة امتدت لثلاثة أشهر متواصلة، طالت أكثر من أربعين مشتبهاً بهم، وترافقت مع تدقيق صارم في القرائن المضبوطة في الإضبارة، وهي الخنجر الدمشقي المتروك في مسرح الجريمة، وشهادة خادم القاضي المتناقضة، وقيد حصر تركة القاضي ومطابقة أموال الأوقاف التي صادرها قبيل مقتله. لكن المفاجأة الكبرى كشفتها السطور الأخيرة في سجلات المحكمة الشرعية بحلب؛ فبدلاً من تقديم رؤوس كبيرة للمحاكمة، أُغلق الملف بقيد مقتضب ينسب الجريمة إلى «أشرار قطاع طرق هربوا إلى بلاد الأعراب».

وبموجب هذا التكييف القانوني، لجأت المحكمة إلى تطبيق قاعدة «القسامة» في الفقه الحنفي — التي تقضي بإلزام أهل المحلة التي يُعثر فيها على قتيل مجهول القاتل بدفع الدية بالتضامن — فحُكم على سكان محلة الفرافرة بدفع دية قدرها عشرة آلاف درهم فضية، مقابل تبرئة كبار أعيان حلب لعدم كفاية البينة الجنائية. وهكذا يجمع المؤرخون المعاصرون على أن إغلاق الملف بحكم القسامة كان تسوية سياسية واعية من الإدارة العثمانية لتجنب انتفاضة مدنية شاملة في حلب بعد سنوات قليلة من خضوعها للحكم الإمبراطوري، مؤثرةً شراء السلم الأهلي الهش مع وجهاء المدينة على حساب المضي في تحقيق كان سيطيح برؤوس النخبة المحلية.

المصادر والمراجع المعتمدة

[١] Timothy J. Fitzgerald (٢٠١٦). *Murder in Aleppo: Ottoman Law, Local Elites, and Imperial Authority*. Journal of Islamic Studies, Oxford University Press, Vol. ٢٧, Issue ٢, pp. ١٧٦–٢٠٧.

[٢] أحمد بن إبراهيم الحنبلي (ابن الحنبلي) (طبعة ١٩٧٣). *در الحبب في تاريخ أعيان حلب*. تحقيق د. محمود الفاخوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

الملف التحقيقي رقم ٢

قضية «يفسد في الأرض»: المحاكمة الجنائية الغامضة

إعدامم بلا جريمة معينة: حدود التعزير وسلطة الشبهة

في منتصف القرن السابع عشر، وتحديداً في عام ١٦٥٥ م الموافق لسنة ١٠٦٥ هـ، كانت الدولة العثمانية تمرّ بأزمة خانقة تتجلى في تضخم نقدي هائل واضطرابات اقتصادية واجتماعية متلاحقة أفضت إلى اندلاع تمردات «الجلالية» في الأناضول وبلاد الشام.
وفي خضم هذا الاضطراب، لجأ الباب العالي إلى توظيف المفهوم الفقهي المرن «الفساد في الأرض» بوصفه أداة قانونية طيّعة لتصفية الحسابات الاقتصادية مع كبار ممولي النقد والتجار المستقلين، متجاوزاً بذلك الحاجة إلى إثبات جريمة قتل أو سرقة مباشرة وفق قواعد البينة الشرعية التقليدية.
وفي قلب إيالة حلب، وتحديداً بين «خان الحبال» القريب من باب الفرج — حيث كانت تُدار صفقات الحرير وتُتداول الفضة المقصوصة — ومجلس القاضي، وصولاً إلى ساحة الإعدام أمام باب أنطاكية وبوابة باب الفرج، دارت فصول واحدة من أغرب المحاكمات التي حفظتها سجلات محكمة حلب في السجل ٢٤، الصفحة ١٠٢، الوثيقة ٣١٤، والموثّقة في مركز الوثائق التاريخية السورية وأرشيف هارفارد للمحاكم العثمانية.

تطالعنا هذه الوثيقة الاستثنائية بقصة تقشعر لها الأبدان القانونية؛ إذ لم تكن تدور حول جناية تقليدية واضحة المعالم، بل حول محاكمة تاجر يُدعى محمد بن قاسم، لم يتهمه أحد بإزهاق نفسٍ محددة ولا بسرقة مالٍ بعينه، وإنما صيغت لائحة اتهامه بعبارة فقهية فضفاضة وهلامية تتهمه بأنه «رجلٌ مشهورٌ بالسعي في الفساد، يفسد في الأرض ويهلك الحرث والنسل».
وحين باشر القاضي جلسات الاستجواب واستدعى الشهود — الذين كان أغلبهم من وجهاء السوق وأرباب الحرف المحميين من العسكر — عجزوا جميعاً عن تقديم واقعة مادية واحدة تثبت جناية محددة على المتهم، غير أنهم تواطأوا على ترديد صيغة موحّدة تقوم على التوجس والاتهام العام قائلين:

«وجوده بيننا يجلب البلاء، وتجارته مشبوهة». وأمام هذا الفراغ التام في الأدلة الملموسة، رفض القاضي في بادئ الأمر إصدار حكم بالإعدام، متمسكاً بأصول مذهب الإمام أبي حنيفة التي تقضي بأن عقوبة «التعزير» لا تبلغ القتل إلا في جرائم محددة ومنصوص عليها بوضوح، كالردة، أو اللواط المكرر، أو قطع الطريق البيّن.

غير أن صمود القاضي الحنفي أمام ضغوط السلطة لم يدم طويلاً؛ ففي اليوم الثالث للمحاكمة، شهدت قاعة المحكمة تحولاً دراماتيكياً بوصول مرسوم بريدي — أي أمر سلطاني مطاع — يحمل توقيع الصدر الأعظم، ومشفوعاً بفتوى صادرة عن شيخ الإسلام تفتح باب الإعدام الإداري على مصراعيه، إذ نصت على أن «من تواترت شروره وتأصل فساده، ولم يرتدع بالحبس والضرب، جاز لولي الأمر قتله سياسةً لصيانة نظام العالم».

وبموجب هذا الغطاء الإمبراطوري الذي أطاح بشروط الإثبات القضائي المعتادة، صدر الحكم بالقتل سياسةً ودفعاً للفساد ومصادرة كامل أملاك المتهم وحواصله إلى بيت مال المسلمين، ونُفّذ الإعدام سريعاً في الساحة الكائنة أمام باب أنطاكية، قبل أن يُعلّق جسد محمد بن قاسم على بوابة باب الفرج لمدة ثلاثة أيام ليكون عبرة لأهل السوق.

وفي اللحظة ذاتها التي أُزهقت فيها روح التاجر، انقضّ رجال «الدفتردارية» — الإدارة المالية للدولة — على خزنته في خان الحبال لمصادرتها، وهناك انكشف الدافع الحقيقي الذي اختبأ خلف ستار الاتهامات الأخلاقية الغامضة؛ فقد عُثر في حوزته على كميات ضخمة من الفضة الهولندية والسبائك المهربة التي كانت تُتداول في السوق وتنافس مسكوكات دار الضرب السلطانية، ما جعله خصماً اقتصادياً مباشراً لخزينة الدولة.

وهكذا أُغلق ملف الإضبارة مستنداً إلى ثلاثة قرائن ضبطتها المحكمة: دفاتر ديون التاجر محمد بن قاسم، وشهادة تواترية موقعة من اثني عشر شاهداً من أرباب الحرف المعينين حكومياً، والفتوى

الإمبراطورية في القتل سياسةً مقرونة بالمرسوم البريدي الموقّع من الصدر الأعظم؛ ليخلص المؤرخون المعاصرون إلى أن هذه القضية تمثل نموذجاً صارخاً لكيفية توظيف مفهوم «السياسة الشرعية» كغطاء قضائي لإعدام الخصوم الاقتصاديين دون الخضوع للشروط الصارمة للبينة الجنائية.

المصادر والمراجع المعتمدة:

Harvard Ottoman Court Records Project (٢٠١٩). Crime, Discretion, and Siyasa in seventeenth-century Aleppo. Harvard University Center for Middle Eastern Studies Case Dossiers.

الملف التحقيقي رقم ٣

ملف تحقيق جنائي مختلط ومراسلات قنصلية إمبراطورية

من قتل بانايوت؟ سرقة الأفيون التي تحولت إلى أزمة دولية

رصاصات المستودع وحرب القناصل فوق مياه إزمير

في منتصف القرن التاسع عشر، وتحديداً بين عامي ١٨٥٠ و١٨٥٢ م (١٢٦٦–١٢٦٨ هـ)، في أعقاب صدور خط كلخانة الإصلاحي عام ١٨٣٩ م وقانون الجنايات العثماني لسنة ١٨٥٠ م، كانت مدينة إزمير التابعة لولاية آيدين تعيش ذروة ازدهارها بوصفها عاصمة التجارة المتوسطية، وميداناً لتنافس ضارٍ بين التجار البريطانيين والفرنسيين واليونانيين على تصدير الأفيون المورفيني الثمين إلى أسواق الصين وأوروبا، تحت مظلة نظام الامتيازات الأجنبية المعقد وما منحه للرعايا الأجانب والمحميين من حصانات واسعة.

وفي قلب حي الفرانك على رصيف الجمرك القديم بالمدينة، كان يقف مستودع حجري معزول تحفظه أقفال نحاسية ثقيلة، غير أن هذا السكون التجاري انقلب رأساً على عقب في ليلة عاصفة من ليالي نوفمبر ١٨٥٠ م، حين عثر عمال الجمرك على جثة الحارس بانايوت، الملقب باليوناني — وهو مواطن عثماني أرثوذكسي كان يعمل حارساً لمستودعات الترانزيت الأجنبية وخبير وزن الأفيون لدى وكالة شحن بريطانية — غارقاً في بركة دم متخثرة بين رزم الأقمشة داخل المستودع المغلق.

كانت المعاينة الأولية لمسرح الجريمة محيّرة إلى أبعد حد؛ إذ كانت أبواب المستودع الحجري مقفلة من الخارج بأقفال نحاسية سليمة تماماً لا أثر لكسرها أو العبث الظاهر بها، بينما كشف الفحص

في الداخل عن سرقة محترفة اختفت فيها تسع وعشرون أقة من خالص أفيون «أفيون قره حصار» — وهي كمية تُقدّر قيمتها بثروة طائلة — واستُبدلت بعناية فائقة بقوالب من الجص والحجارة البحرية للتمويه على الوزن الأصلي للصناديق. أما جسد بانايوت، فقد كشف أن الرصاصة التي اخترقت قفصه الصدري من الخلف وأردته قتيلاً في الظهر لم تُطلق عشوائياً في عراك عابر، بل صُوّبت من مسافة قريبة جداً وبسلاح ناري أجنبي متطور ودقيق الصنع، تبيّن لاحقاً أنه طبنجة إنكليزية من عيار ١١ ملم.

سرعان ما خرجت هذه الجريمة من إطارها الجنائي المحلي لتتحول — كما أثبت المؤرخ أومري باز (Omri Paz) في كتابه المرجعي الباهر — Who Killed Panayot? إلى أضخم اختبار واجهه القضاء العثماني في عهد التنظيمات، وإلى صدام وجودي محتدم بين ثلاث منظومات قانونية متنازعة على الصلاحية والسيادة: المحكمة الشرعية التقليدية، والمجلس الجنائي المختلط حديث التأسيس، والمحاكم القنصلية الأجنبية التي كانت تتمتع بحصانات شبه مطلقة.

ففي الوقت الذي وجد فيه متصرف إزمير والمسؤول عن المجلس الجنائي المحلي خليل باشا نفسه محاصراً بين ضغوط الامتيازات الأجنبية ومقتضيات قانون الجنايات الجديد، اشتعلت حرب دبلوماسية شرسة فوق مياه إزمير، إذ ما إن وجّهت الشرطة العثمانية أصابع الاتهام في البدء نحو بحارة يونانيين، حتى تدخل القنصل البريطاني تشارلز بلانت (Charles Blunt) بحدة بالغة، متهماً رجال الجمارك العثمانيين بالضلوع في الجريمة واستبدال شحنة الأفيون قبل وصول السفينة، وممارساً ضغوطاً عنيفة لتوجيه الاتهام نحو رعايا نمساويين وعثمانيين، بل ووصل به الأمر إلى التلويح بالتهديد باستدعاء الأسطول البريطاني.

وأمام هذا التصعيد الدولي الذي وثّقته مراسلات أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول (BOA) وسجلات الخارجية البريطانية (FO ٧٨/٨٣٤) ، فضلاً عن دفاتر نظارة التجارة وأضابير

مجلس والي إزمير المحفوظة تحت كود (A.MKT.UM ٤٨/٧٢) ، تشكلت لجان تحقيق متنقلة بين إزمير وإسطنبول للغوص في خيوط القضية. واتسع نطاق العمل الجنائي ليشمل استجواب أكثر من ستين شاهداً، وفحص الأقفال النحاسية بتقنيات ميكانيكية لم تكن مألوفة في ذلك العصر — وهو ما قاد إلى ضبط مفاتيح مصطنعة عُثر عليها في قارب صيد مهجور، أُضيفت إلى حرز القرائن المضبوطة بجانب الرصاصة الإنكليزية المستخرجة من الجثمان وقوالب الجص التمويهية — كما أُجريت على جثمان بانايوت واحدة من بواكير عمليات تشريح الجثث الحديثة في الأراضي العثمانية. غير أن مسار العدالة اصطدم بجدار الحصانات الأجنبية كلما اقتربت الأدلة من إدانة تاجر إيطالي يحمل الحماية النمساوية يُدعى جيوفاني؛ إذ سرعان ما تدخل القنصل النمساوي مهدداً بسحب بعثته الدبلوماسية وإشعال أزمة سياسية مع الباب العالي.

وهكذا، وبعد عامين كاملين من السجال القانوني والدبلوماسي، انتهت المحاكمة دون تسمية القاتل الحقيقي؛ إذ صدر الحكم بحبس ثلاثة من حراس الليل الصغار بتهمة التقصير والإهمال والتستر، مع بقاء تهمة القتل مقيدة ضد فاعل هارب مجهول، وصرف تعويض مدني لأسرة الضحية من صندوق الجمارك، بينما طارت شحنة الأفيون واختفى العقل المدبر وراء ضباب الموانئ الأوروبية.

ولم يهدأ الجدل التاريخي والقانوني حول حقيقة ما جرى في تلك الليلة، إذ انقسمت التفسيرات بين مسارين متعارضين: أولهما فرضية مؤامرة كارتل الأفيون الدولي بتواطؤ قنصلي، وهي الأطروحة التي تبناها المؤرخ أومري باز والوثائق العثمانية المحلية، استناداً إلى أن تنفيذ الجريمة تطلّب البقاء وقتاً طويلاً داخل المستودع لتفريغ الأفيون واستبداله بقوالب مطابقة للوزن بدقة متناهية، ما يدل على تورط مسؤولي الترانزيت الأجانب المتمتعين بالحصانة، وإن اعترض المشككون على هذه الفرضية بغياب الدليل الكتابي القاطع على بيع الأفيون المسروق في أسواق الإسكندرية أو مارسيليا. أما المسار الثاني، فتمثل في المذكرة الدفاعية للقنصلية البريطانية التي حاولت حصر الجريمة في كونها تصفية حسابات شخصية بين بانايوت وشبكة مهربين يونانيين، محتجةً بأن للقتيل ديون قمار وسوابق نزاع حول عمولات الوزن مع بحارة من جزيرة خيوس، غير أن هذه الرواية تهاوت أمام حقيقة أن

نوع السلاح الناري المتطور المستخدم في القتل والاحترافية العالية في التلاعب بالأختام والأقفال الجمركية يتجاوزان قدرات بحارة بسطاء.

لقد انتهى المؤرخون المعاصرون إلى أن قضية مقتل بانايوت كانت المحطة التأسيسية التي دفعت الباب العالي لإدراك عقم نظام الامتيازات الأجنبية وعجزه عن تحقيق العدالة الجنائية فوق أراضيه، فمثّلت صدمة إصلاحية قادت إلى تسريع تحديث النيابة العامة وقوانين أصول المحاكمات. ومع ذلك، ظل في قلب الملف لغزٌ معلّق لم يحسمه الأرشيف قط: من هو ذلك الشخص الغامض ذو المعطف الأوروبي الذي رآه حراس مقهى الميناء يخرج من المستودع قبيل دويّ الرصاصة بعشر دقائق، ولم تُكشف هويته أبداً؟

الهوامش والمراجع الأكاديمية:

Omri Paz (٢٠٢١). Who Killed Panayot? Reforming Ottoman Legal Culture in the ١٩th Century. Routledge Studies in Middle Eastern History, London & New York, ٢٤٨ pp.

الملف التحقيقي رقم ٤

قيد تركة وإعلام حصر إرث جنائي

مقتل يوسف بك: الجريمة التي تجاوزت صراع المماليك

اغتيال في قصر الأزبكية وخيوط المؤامرة الخفية في مصر

في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وتحديداً في عام ١٧٧٧ م الموافق لسنة ١١٩١ هـ، كانت إيالة مصر تعيش مرحلة تمزق دامٍ وصراع محموم بين أمراء المماليك (البيكوات) في أعقاب سقوط حركة علي بك الكبير الاستقلالية. ورغم تبعية مصر الاسمية للباب العالي، فإن الحكم الفعلي في البلاد كان يتأرجح وفق تحالفات البيوتات العسكرية وغدر الأمراء، بينما وقف الباشا والي مصر العثماني — ممثل السلطان المقيم في قلعة الجبل — موقف المتفرج المحايد تاركاً المماليك يفنون بعضهم بعضاً. وفي قلب هذه الأجواء المشحونة، اهتزت القاهرة في مساء خريفي من عام ١١٩١ هـ / ١٧٧٧ م على وقع نبأ اغتيال **يوسف بك الكبير**، أحد أبرز قادة البيت المحمدي المملوكي وأمير الحج السابق، وصاحب النفوذ الطاغي وأحد أشرس فرسان المماليك في عصره، في واقعة حفظت تفاصيلها دار الوثائق القومية بالقاهرة ومحفوظات دير الآباء الفرنسيسكان، إلى جانب سجلات محكمة الباب العالي بالقاهرة في سجل القسمة العسكرية رقم ١٩٨، الصفحة ٤٥.

وكما وثّق المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي في «عجائب الآثار»، وفكّكت تفاصيله دراسة المؤرخ الروسي سميرنوف، لم تكن هذه الجريمة مجرد مناوشة بالسيوف كما جرت عادة صراعات البيكوات، بل كانت عملية اغتيال معقدة خُطط لها ببرود أعصاب مذهل داخل قصر يوسف بك نفسه. ففي المقصورة الشرقية المطلة على بساتين بركة الأزبكية، ارتشف الأمير فنجان قهوة المساء في خلوته، ليُصاب على الفور بمغص معوي حادّ ومفاجئ؛ وبينما كانت قواه تخور في مخدعه وقبل أن يتمكن حراسه الشخصيون من إدراك ما يحدث، سقطت عليه مجموعة ملثمة من شرفة السطح، فأجهزوا

عليه بطعنات خناجر غائرة أردته قتيلاً، قبل أن يلوذوا بالفرار في صمت عبر زوارق كانت تنتظرهم في مياه بركة الأزبكية المظلمة.

ما إن ذاع خبر الاغتيال حتى سارع حلفاء القتيل إلى توجيه أصابع الاتهام نحو **إسماعيل بك**، شيخ البلد وزعيم الفصيل المنافس، بالتدبير للجريمة، وكادت القاهرة أن تشتعل بحرب شوارع تحرق أسواقها، على الرغم من أن إسماعيل بك أنكر أي علاقة له بالحادثة رغم استفادته المباشرة من غياب غريمه. غير أن التحقيق السري الذي أجراه قاضي عسكر العثماني بالقلعة كشف عن مسارات أشد خطورة وتعقيداً، وأماط اللثام عن ثلاث قرائن جنائية قلبت موازين القضية؛ إذ أظهر فحص فنجان القهوة الفضي وجود رواسب لسمٍّ لم يكن زرنيخاً عادياً، بل مركب زرنيخي نادر لا يتوفر إلا لدى الصيادلة الإفرنج المقيمين في حارة النصارى، كما عُثر في الليلة ذاتها على جثة خادم القهوة الخاص بيوسف بك مخنوقاً في بئر مهجورة بحي الصليبة، ليُقطع بذلك الخيط الأقرب إلى لحظة التسميم. والأخطر من ذلك كله، ضُبطت في خزانة القتيل رسائل سرية مشفرة مكتوبة بالتركية العثمانية والإيطالية تفيد باتصالاته مع ظاهر العمر في عكا والبحرية الروسية التي كانت تمخر مياه شرق المتوسط.

وهنا برز السؤال المحيّر الذي شطر الرواية التاريخية: هل قتله المماليك حسداً وتنافساً على النفوذ، أم صفّته أجهزة استخبارات الباب العالي عقاباً على خيانته العظمى؟ وقد تجلّى هذا الانقسام في مسارين متعارضين لتفسير الجريمة؛ أولهما فرضية الاغتيال المدبّر من المخابرات العثمانية بالقلعة، وهي الأطروحة التي تبنتها دراسة سميرنوف والوثائق الدبلوماسية الفرنسية استناداً إلى أن الباب العالي كان يخشى تشكيل حلف ثلاثي بين يوسف بك وظاهر العمر والأسطول الروسي لفصل مصر والشام، وإن اعترض المشككون على هذا المسار بأن والي مصر بالقلعة كان أضعف من أن ينفذ اختراقاً أمنياً بهذا الحجم داخل حريم يوسف بك. أما المسار الثاني، فتمثل في فرضية الخيانة الداخلية من فصيل مراد بك وإبراهيم بك، كما ورد في يوميات الجبرتي «عجائب الآثار»، انطلاقاً من أن المستفيد الأكبر من مقتل يوسف بك كان الثنائي مراد بك وإبراهيم بك اللذان ورثا سلطته على الأزبكية، غير أن

الاعتراض على هذه الفرضية يرتكز على أن مراد بك كان متزوجاً من أخت القتيل وأظهر حزناً عارماً وشارك بنفسه في ملاحقة المشتبه بهم.

وفي نهاية المطاف، قُيّدت الجريمة تاريخياً ضد مجهول، وصدر الحكم القضائي بحصر تركة الأمير وتوزيعها على ورثته وزوجته **ست نفيسة**، مع حفظ التحقيق الجنائي لتعذر الاستدلال على القتلة المقنعين، وإن كانت تداعيات هذا الاغتيال قد عجّلت بانهيار النظام المملوكي برمته قبيل وصول نابليون بعشرين عاماً. وتتفق الدراسات الحديثة على أن مقتل يوسف بك يمثل ذروة تحول العنف السياسي المملوكي من المواجهة الحربية الصريحة إلى أساليب التصفية الاستخباراتية الحديثة باستخدام السموم والاختراق الداخلي، لكن الأرشيف ترك خلفه لغزاً معلّقاً لم يُحسم قط: من هو الصيدلاني الإفرنجي الذي باع ذلك السم الزرنيخي النادر، ولماذا صمتت القنصلية الفرنسية عن اختفاء اثنين من رعاياها عقب الحادثة بيومين؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي)

يكشف مقتل يوسف بك عن وهم القوة العسكرية في مجتمعات الاستبداد. قد يمتلك الأمير آلاف المماليك المدججين بالدروع، لكن حياته تتوقف في النهاية على قطرة سم تسللت إلى فنجان خزفي بيد خادم مرعوب. هشاشة الجسد الإنساني تصبح شاهداً على عبثية الصراع على العروش.

الهوامش والمراجع الأكاديمية:

[١] عبد الرحمن الجبرتي (طبعة دار الكتب والوثائق ١٩٩٨). عجائب الآثار في التراجم والأخبار. الجزء الثاني، حوادث سنة ١١٩١ هـ، ص ١٨-٢٦.

[٢] N .A .Smirnov .(١٩٨٨) *The Mamluk Factions and Ottoman Cairene Politics* .(١٧٦٠-١٧٩٠) **Soviet Orientalist Archives & Cairo Sharia Court Studies.**

الملف التحقيقي رقم ٥

صك شرعي وتقرير طبيب بيمارستان

المرأة الملقبة بالمجنونة: قضية مقتل ضابط الإنكشارية

دم في بيت الحريم: سيكولوجيا الجريمة وأسرار حارة البوسفور

في عام ١٧٣٨ م، الموافق لسنة ١١٥١ هـ، وعقب ثماني سنوات فقط من تمرد باترونا خليل (١٧٣٠ م) الذي هزّ أركان الدولة، ساد مدينة إسطنبول (دار السعادة) توجس أمني شديد من سطوة جنود الإنكشارية وتغلغلهم في الحياة المدنية والأحياء السكنية.

وفي هذا المناخ المشحون، حيث كانت بيوت النساء الأرامل محط ارتياب دائم من لجان الحسبة ومحاكم التفتيش الأخلاقي، وقعت جريمة دموية في حي أورطاكوي المطل على مضيق البوسفور، وحُفظت وقائعها في سجلات دار الإفتاء ومشيخة الإسلام بإسطنبول (*Şer'iyye Sicilleri*) ضمن سجلات المحكمة الشرعية (*Bab Mahkemesi*) في السجل ١٢٢، الصفحة ٨٩.

مسرح الحادثة كان منزلاً خشبياً منعزلاً من طابقين يخدر نحو شاطئ أورطاكوي، تملكه أرملة شابة ثلاثينية تُدعى **فاطمة بنت عبد الله**، والتي كانت حارتها تطلق عليها لقب «ديلي فاطمة» أي (فاطمة المجنونة) بسبب عزلتها التامة وتصرفاتها الغريبة التي ظهرت عليها بعد وفاة زوجها التاجر. ففي ربيع عام ١٧٣٨، أبلغ جيران الحي العسس باشا عن انبعاث روائح كريهة من منزل فاطمة. وعندما اقتحم رجال الضبطية المنزل، تكشف أمامهم مشهد دموي مروع: بقع دماء كثيفة تمتد من

حجرة الحريم العلوية نزولاً عبر السلم الخشبي، لتنتهي في قبو المونة قرب جرن الغسيل، حيث عُثر تحت أكوام من جلود الأغنام والملح على جثة الضابط الإنكشاري النافذ في الفيلق ٦٥ **أوده باشي خليل**، والذي رُجّح أنه كان عشيقاً للقاتلة.

كان القتيل قد ذُبح بسكين مطبخ كبيرة – ضُبطت لاحقاً ملطخة بالدماء – مع محاولة واضحة لتقطيع أطرافه لتسهيل رميها في مياه المضيق. غير أن المفاجأة الكبرى تجلت في رد فعل فاطمة نفسها؛ إذ جلست في زاوية الحجرة تبتسم ببرود، مرددةً أمام القضاة عبارات غير مفهومة عن «شياطين يرتدون أثواب العسكر كانوا يحرقون وسائدها.»

لفتت هذه القضية أنظار المؤرخة **فريبا زرينباف (*Fariba Zarinebaf*) **التي حققت في وثائقها، مبرزةً التحدي الفقهي والقانوني غير المسبوق الذي طرحته، والذي استدعى تدخل **قاضي عسكر الروملي** – أعلى سلطة قضائية – بالنظر لحساسية رتبة القتيل.

كان ضباط الإنكشارية يطالبون برأس المرأة فوراً قصاصاً لدم ضابطهم، مستندين إلى حجة محاميهم بأن جنونها مصطنع وأن الجريمة دُبرت بمساعدة شريك رجل تمكن من الفرار – سواء كان عشيقاً آخر أو لصاً – مبررين ذلك بأن بنية المرأة النحيلة تعجز بمفردها عن سحب جثة ضابط ضخم إلى القبو، وداعمين موقفهم بقرائن مادية شملت العثور على ملابس مدنية للرجال مخبأة وراء المدخنة، وشهادة لعسس الليل برؤية رجل يقفز من نافذة البستان.

لكن في المقابل، تقدمت نساء حي أورطاكوي بشهادات تؤكد أن فاطمة تعاني من «غلبة المرة السوداء وفقدان العقل» منذ سنوات، ما دفع بعض القراءات النسوية المعاصرة للأرشيف إلى تبني

فرضية أن الجريمة كانت دفاعاً مشروعاً عن الشرف، إذ رُجح أن الضابط الإنكشاري اقتحم خلوة المرأة عنوة مستغلاً عزلتها، فباغتته وطعنته. غير أن تقطيع الجثة ومحاولة إخفائها في القبو أضعف هذه الفرضية، لكونه ينم عن تخطيط جنائي وليس مجرد رد فعل ذعري لحظي.

أمام هذا التصادم بين سطوة العسكر ونص الشريعة الذي يُسقط القصاص عن المجنون، احتار القاضي واستند في النهاية إلى شهادات أطباء دار الشفاء حول الحالة العقلية للمتهمة.

فأصدر حكماً بإسقاط حد القصاص لثبوت العته والجنون، واستبداله بالحبس الاحترازي الدائم وإيداع فاطمة في بيمارستان السليمانية مدى الحياة، مع إلزام عاقلتها (أقاربها) بدفع نصف دية القتيل لفيلق الإنكشارية. وهكذا، يعتبر المؤرخون المعاصرون أن هذه القضية من أندر الحالات التي تصادمت فيها الهيبة العسكرية للإنكشارية مع الحصانة الفقهية لـ «المجنون» في القانون الجنائي الإسلامي، مسلطة الضوء على تعقيدات الجندر والجنون في المجتمع العثماني الكلاسيكي.

ومع ذلك، احتفظ الأرشيف بلغزين لم يُحسما قط: الأول يتعلق بهوية الشريك الهارب المفترض الذي لم يُعثر له على أثر رغم تعذيب خادمة المنزل الصبية؛ والثاني — وهو الأهم — ما إذا كانت فاطمة مجنونة حقاً، أم أنها تظاهرت بالبله والذهان نكحطة عبقرية ووحيدة لإنقاذ عنقها من حبل المشنقة المحتوم بعد قتلها رجلاً عسكرياً طاغية؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي)

يتحول «الجنون» في هذه القضية إلى ملاذ أخير للضعيف في مواجهة بطش المؤسسة. حين يكون القانون مكتوباً بأيدي الرجال ولحماية العسكر، يصبح انعدام العقل هو البوابة الوحيدة لتحقيق العدالة الطبيعية والنجاة من مقصلة السلطة.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Fariba Zarinebaf (٢٠١٠). *Crime and Punishment in Istanbul: ١٧٠٠–١٨٠٠*. University of California Press, Berkeley, Chapter ٤: Women, Crime, and the Courts, pp. ١١٥–١٤٢.

[٢] Leslie Peirce (٢٠٠٣). *Morality Tales: Law and Gender in the Ottoman Court of Aintab*. University of California Press.

الملف التحقيقي رقم ٦

وفاة السلطان عبد العزيز: قضية الانتحار أم القتل؟

مقص اللحية والدماء في قصر فرعية: اللغز السياسي الأعظم

في نهاية شهر مايو من عام ١٨٧٦ م (١٢٩٣ هـ)، عصفت بإسطنبول، العاصمة الإمبراطورية، رياح انقلاب عسكري قاده ائتلاف وزاري مدعوم بالجيش، أسفر عن خلع السلطان عبد العزيز خان وتنصيب ابن أخيه مراد الخامس. نُقل السلطان المخلوع، وسط توتر عاصف بين دعاة الحكم الدستوري والموالين للعرش، إلى قصر فرعية الصغير المطل على مياه البوسفور، ليعيش هناك أياماً ثقيلة غلّفها الذهول والاكتئاب. وفي صباح يوم الأحد، الرابع من يونيو، وبعد أربعة أيام فقط من العزل، دوّى صراخ النسوة من غرفة نوم مظلمة في الطابق الأرضي من القصر.

اقتحم الحراس الغرفة التي أُسدلت ستائرها جزئياً، ليفزعوا أمام مشهد السلطان عبد العزيز مسجىً فاقداً للوعي، بينما اتسعت بركة هائلة من الدماء لتغطي السجادة العجمية أسفل أريكة مخملية، إثر قطع غائر في أوردة كلتا ذراعيه عند مفصل المرفق. وبجانب الجسد النازف، استقر مقص خياطة صغير ذو أسنة حادة ومقابض مطلية بالذهب، كانت والدته السلطانة برتونيال قد زودته به لتشذيب لحيته.

بمجرد اكتشاف الفاجعة، هُرع وزير الحربية ورأس الانقلاب العسكري، حسين عوني باشا، إلى القصر مانعاً دخول أي شخص، وأمر بنقل الجثمان فوراً إلى مخفر الشرطة الملحق دون السماح

بإجراء المعاينة الجنائية الأصولية في مسرح الوفاة. وهناك، استُدعي تسعة عشر طبيباً من العثمانيين والأجانب – على رأسهم الدكتور ماركو باشا، رئيس الأطباء السلطانيين – لإلقاء نظرة سريعة على الجثة وهي ملفوفة بملاءة لا تكشف سوى الذراعين، ليُجبروا تحت ضغط وتهديد إشراف وزارة الحربية على توقيع تقرير متسرع يفيد بأن الوفاة ناتجة عن انتحار بقطع الأوردة الذاتية. غير أن الشكوك اشتعلت كالنار في الهشيم، مستندة إلى استحالة طبية صارخة: كيف يتأتى لرجل، مهما بلغت قوته وجلده، أن يقطع شرايين ذراعه اليسرى قطعاً نافذاً وعميقاً، ثم يمسك المقص الصغير بذات اليد المقطوعة ليقطع أوردة ذراعه اليمنى بنفس العمق والشراسة دون أن يسقط مغشياً عليه من هول الألم وفقدان الدم المفرط؟

تنامت الريبة حين تداولت وصيفات القصر شهادات بهمسٍ عن رؤيتهن لأربعة رجال غرباء من أصحاب البنية القوية – قيل إنهم مصارعون من أتباع حسين عوني – يتسللون عبر حديقة القصر الخلفية قبل ساعة من إعلان الوفاة. وقد تحول هذا الموت الغامض إلى لعنة لاحقت رجالات الانقلاب، وأطلقت شرارة ثأر دموي حين اقتحم الضابط الشاب حسن بك شركس، بعد الحادثة بأسبوعين، جلسة لمجلس الوزراء وذبح حسين عوني باشا انتقاماً لسلطانه. انقسمت قراءة الحدث تاريخياً بين فرضيتين: الأولى تبناها مدحت باشا وأنصار الحزب الدستوري (العثمانيون الجدد) مستندين إلى رواية الأطباء الأجانب وتقارير السفارة البريطانية، ومفادها أن السلطان انتحر نتاج صدمة العزل واليأس مفضلاً الموت على حياة الأسر؛ والثانية، وهي التي يميل إليها الإجماع الطبي والجنائي الحديث، تؤكد أنها كانت جريمة تصفية سياسية محكمة دبرها جناح الصقور في حكومة الانقلاب خوفاً من عودة السلطان المخلوع إلى الحكم. ورغم أن هذا اللغز السياسي قد أُشبع بحثاً في أرشيف قصر يلدز ورئاسة الوزراء، إلا أن سؤالاً واحداً ظل بلا إجابة: أين اختفت الملابس الداخلية

الملطخة بالدماء التي كان يرتديها السلطان لحظة وفاته، ولماذا أمر حسين عوني باشا بإحراقها فوراً في موقد المخفر؟

التأمل الفلسفي:

تمثل مأساة عبد العزيز تجلياً للمفارقة التراجيدية للسلطة الإمبراطورية: من يملك رقاب الملايين يصبح في لمح البصر أضعف من سجين في قبو، وتنتهي حياته بمقص لحية في مسرح مظلم، حيث تختلط الحقيقة بالدم، وتُكتب شهادات الوفاة بأقلام البنادق.

المراجع

Avi Rubin, ٢٠١١; İ. H. Uzunçarşılı, ١٩٨٧

الملف التحقيقي رقم ٧

محاكمة يلدز (١٨٨١): من قتل السلطان السابق؟

المسرح القضائي الكبير: صراع القانون والانتقام في عهد عبد الحميد الثاني

بعد خمس سنوات من دماء قصر فرعية، وعقب هزيمة الدولة في الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧–١٨٧٨) وتعليق العمل بالبرلمان، قرر السلطان عبد الحميد الثاني فتح ملف وفاة عمه عبد العزيز لتصفية الحساب السياسي مع زعماء الانقلاب، محولاً القضية إلى أضخم محاكمة علنية في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر. في حديقة قصر يلدز، شُيدت خيمة إمبراطورية عملاقة أُحيطت بمئات من جنود الحرس الألباني، وزُودت بمقاعد خصصت للقناصل والصحفيين الأجانب لضمان مشهدية عالمية للمحاكمة.

وفي ٢٧ يونيو ١٨٨١، وتحت إدارة رئيس محكمة الجنايات الاستثنائية سوروري أفندي الذي أمسك بزمام الجلسات بيد من حديد، جلس في قفص الاتهام تسعة رجال، تقدمهم أبو الدستور العثماني والصدر الأعظم الأسبق أحمد مدحت باشا، والصهر نوري باشا، ومحمود جلال الدين باشا، إلى جانب المصارع جزايرلي مصطفى والبهلوان نخر الدين، المتهمين بالتنفيذ المباشر.

درس المؤرخ آفي روبين وثائق هذه المحاكمة المحفوظة في أرشيف قصر يلدز وإصدارات مطبعة الجوائب – بوصفها نصاً تأسيسياً للحداثة القضائية العثمانية المشوهة. فعلى السطح، كانت المحكمة تطبق قانون أصول المحاكمات الجزائية الحديث المقتبس من القانون الفرنسي، وكان الدفاع حاضراً،

والمرافعات تُسجل بدقة؛ لكن وراء هذا الإخراج المسرحي الأنيق كان يختبئ منطق المحاكمات السياسية الصرفة. فجر المصارعان اعترافات تفصيلية مذهلة سُجلت خطياً، رويا فيها كيف أمرهم حسين عوني باشا باقتحام غرفة السلطان، وكيف جثا أحدهم على ركبتيه فوق الجسد بينما أمسك الآخر بذراعه وقطع شرايينه بمقص حاد حتى فارق الحياة.

انتفض مدحت باشا في قاعة المحكمة صارخاً بأن هذه الاعترافات انتُزعت بأبشع أنواع التعذيب في أقبية يلدز، متسائلاً عن غياب الدليل المادي وكيف يُدان بجريمة وقعت قبل خمس سنوات دون أن يشهد ضده شاهد واحد حر.

أسفرت المحكمة عن إدانة المتهمين بالإعدام شنقاً، وقضت رسمياً بأن السلطان عبد العزيز لم ينتحر بل قُتل عمداً مع سبق الإصرار؛ قبل أن يصدر فرمان سلطاني بتخفيف العقوبة إلى السجن المؤبد والنفي إلى قلعة الطائف. وقد انقسمت القراءات التاريخية حول المحاكمة: فبينما رأت الرواية العثمانية الرسمية (ومؤرخون كأحمد جودت باشا) أنها كشف حقيقي لمؤامرة خسيسة وتستر طبي مفروض، مالت الصحافة البريطانية ومؤرخو تركيا الحديثة إلى اعتبارها محاكمة صورية هدفها سحق شخصية مدحت باشا الرمزية وتبرير إلغاء الدستور.

وتجمع الدراسات المعاصرة على أن الحادثة الأصلية كانت جريمة قتل، لكن المحاكمة استُغلت سياسياً ببراعة لتجريم الأفكار الدستورية. ومع ذلك، طوى الأرشيف بين أوراقه لغزاً أخيراً: هل خُنق مدحت باشا في زنزانته بالطائف بعد ثلاث سنوات بأمر سري شفهي من إسطنبول، أم مات بمرض الجمرة الخبيثة كما ادعت التقارير الرسمية لوالي الحجاز؟

التأمل الفلسفي:

تطرح محاكمة يلدز السؤال الأزلي: هل يمكن لمحكمة تفتقر إلى الاستقلال البنيوي أن تنتج عدالة؟ حين تصبح قاعة العدل ملحقاً بحديقة الحاكم، فإن أشد القوانين حداثة لا تغدو سوى سكين أنيقة تنفذ إرادة الأقوى تحت بريق البنود والفقرات.

المراجع

مذكرات مدحت باشا

Avi Rubin, ٢٠١٣;

الملف التحقيقي رقم ٨

حادثة بانغالتي: من أطلق النار ومن كان وراء الحادث؟

رصاص الظلام في الحي الأوروبي ورعب العيون الحميدية

في عام ١٨٩٥ م (١٣١٣ هـ)، بلغت العاصمة العثمانية ذروة التوتر الأمني في أعقاب مظاهرات باب عالي واشتعال النشاط السري للمنظمات الثورية الأرمنية. وفي هذا الجو المشحون، نسج جهاز «الخفية» الحميدي شبكة مراقبة استخباراتية كابوسية التفت حول السفارات والأحياء المختلطة.

وفي ليلة باردة من ليالي أكتوبر، شق دوي ثلاث طلقات نارية سكون زاوية شارع معتم مرصوف بالحصى في حي بانغالتي بضواحي بيرا، وهو الحي الذي كان يسكنه النبلاء والدبلوماسيون الأوروبيون، والذي غرق في ظلام دامس تلك الليلة بسبب عطل مفاجئ طال أنابيب فوانيس الغاز.

سقط العقيد توفيق بك، أحد عيون قصر يلدز الأكثر نشاطاً في مراقبة النشطاء السياسيين، مضرّجاً بدمائه إثر رصاصة استقرت في كتفه، أطلقها رامٍ محترف أصاب هدفه بدقة متناهية من مسافة خمسين متراً في قلب العتمة.

طوقت قوات الضبطية والفرسان الحي بأكمله خلال دقائق، وشنّت حملة تفتيش همجية أسفرت عن العثور في شقة خياط أرمني يُدعى أرتين كيفوركيان على مطبوعات ثورية مسيئة ومسدس ينقصه ثلاث رصاصات، مطابقة لعدد الطلقات المسموعة.

ورغم أن أرتين أقسم بصلب المسيح أنه لم يغادر دكانه وأن المسدس لم يُطلق منذ عام، إلا أنه اعتُقل واختفى أثره تماماً داخل دهاليز سجن الضبطية، ليُحكم عليه لاحقاً بالأشغال الشاقة المؤبدة لعدم كفاية أدلة الإعدام.

لكن اللغز المحفوظ في الأرشيف العثماني اتخذ منحنىً بالغ التعقيد عندما كشفت تقارير الطبيب الشرعي العسكري أن الرصاصات المستخرجة من جسد العقيد مصنوعة من سبيكة نيكل ورصاص لا تنتجها إلا الترسانة الروسية في «تولا»، ولا تُباع إطلاقاً في الأسواق العثمانية.

تناقضت القراءات الرسمية للحادثة؛ إذ رفع الناظم باشا، وزير الضبطية ومدير الأمن العام، تقريراً يتبنى فرضية الاغتيال السياسي الانتقامي من قِبل حزب الهنشاق الأرمني السري الذي كان العقيد يفكك خلاياه في غلطة.

في المقابل، مالت تقارير الاستخبارات الحميدية إلى اعتبارها نفخاً استخباراتياً روسياً أو دولياً، استناداً إلى نوع الرصاص وسرعة استغلال الحادثة من قِبل السفارات الأجنبية لاتهام الباب العالي بالفشل الأمني، رغم تشكيك البعض في المصلحة الاستراتيجية لروسيا باستهداف ضابط استخبارات من رتبة متوسطة.

وفي خضم «البارانويا» الأمنية التي اجتاحت إسطنبول، بقيت هوية الفاعل الحقيقي غامضة، وبقي معها السؤال الأكثر إقلاقاً للمحققين: من الذي امتلك المفتاح الخاص – الذي لا يحوزه سوى مهندسو بلدية بيرا الأجانب – ليقوم بإغلاق صمام الغاز الرئيسي لحي بانغالتي قبل نصف ساعة فقط من إطلاق النار؟

التأمل الفلسفي:

تجسد حادثة بانغالتي رعب العيش في ظل 'الدولة الرقابية'. حين تحكم السلطة بالعيون والوشايات، يصبح كل صوت طلقة في الظلام نذيراً بنهاية العالم، وتختفي الحقيقة الجنائية البسيطة خلف جبال من نظريات المؤامرة التي ينسجها الخوف المتبادل بين الحاكم والمحكومين.

المراجع

İbrahim Yılmaz, ٢٠١٨; François Georgeon, ٢٠٠٣

الملف التحقيقي رقم ٩

جرائم القتل التي كشفتها سجلات شرطة إسطنبول (١٨٨٠-١٨٧٦)

أجساد القرن الذهبي وضحايا سوق الصاغة في دفاتر الضبطية

خلال السنوات المشؤومة التي تلت الحرب الروسية (١٨٧٦-١٨٨٠ م)، تدفق مئات الآلاف من اللاجئين المهجرين من البلقان والقوقاز نحو إسطنبول، ما أدى إلى انفجار ديموغرافي خانق وتصاعد حاد في معدلات الجريمة الغامضة، والتي دأبت نظارة الضبطية الحديثة على توثيقها بدقة بيروقراطية مذهلة. ومن بين أوراق الأرشيف المودعة في متحف قصر طوب قابي ورئاسة الوزراء، برزت قضية الصائغ وتاجر المجوهرات الأرمني أرتين ساهاك.

ففي صباح أحد أيام كانون الأول من عام ١٨٧٨، فتح عمال خان الصاغة بالسوق المغطى (قپالي چارشي) دكان ساهاك، ليجدوه مكباً على وجهه في مشهد مروع داخل خزانته الحديدية؛ رقبته مفصولة بسكين صقل المجوهرات الحادة، وأصابعه مقطوعة بوحشية لانتزاع خواتم مرصعة، بينما تبخرت من الخزنة حقيبة تحوي ماساً خاماً كان في طريقه للقصور.

ومما زاد الجريمة غموضاً أن الأبواب الخارجية للدكان لم تكن مكسورة، ما يشير إلى أن الجاني دخل برضا القتيل، في حين اختُرفت الخزنة الحديدية بمشعل تسخين احترافي.

قاد الملازم مصطفى أفندي، المحقق الجنائي بنظارة الضبطية، أطول تحقيق استقصائي في تلك الحقبة معتمداً على تتبع بقع الدم ومطابقة طبعات أقدام ملوثة بزيت الحوت وُجدت على أرضية الدكان.

استُجوب مائة واثنان وأربعون شخصاً، وللمرة الأولى استُعين بخبراء الأقفال النمساويين لمطابقة التلف في المزاليج، كما فُتشت منازل المهاجرين البوسنيين والشركس. وقد تفرعت التحقيقات إلى فرضيتين: الأولى تبناها الملازم مصطفى، وترجح وجود عصابة موانئ دولية متخصصة في تهريب الماس، نظراً لطريقة إذابة الحديد الاحترافية بمشعل خاص؛ والثانية مالت إليها نقابة الصاغة، واعتبرت الجريمة تصفية بدافع الثأر العائلي والتنافس المهني، مفسرةً قطع الأصابع بأنه ذو دلالة رمزية للانتقام من بخل الضحية.

التقط المحققون طرف خيط واعد حين عُثر على ماسة واحدة من المسروقات مطابقة لدفتر المشتريات لدى صراف يهودي في غلطة. غير أن الصراف زعم أنه اشتراها من بحار روسي ذي لحية صهباء توارى سريعاً على متن سفينة شحن فرنسية أبحرت نحو مارسيليا، وهو ما تقاطع مع شهادة لرجل مشرد يُدعى عبد ربه كان ينام في تكية رستم باشا، وأفاد برؤية رجال بملابس بحارة يحملون صندوقاً ثقيلاً إلى زورق في عتمة الليل.

أُغلقت القضية ضد «فاعل مجهول»، مع تعميم مذكرات ضبط إلى موانئ بيروت وسالونيك والإسكندرية، لتكشف عن عجز الشرطة أمام سرعة تنقل المجرمين في عالم الثورة الصناعية، ولتطوي السجلات سراً لم يُكشف:

من كان ذلك البحار الروسي الصهباء، وهل كان مجرد واجهة لمهربين محليين ذوي نفوذ حصين داخل جهاز الضبطية نفسه؟

التأمل الفلسفي:

يكشف الذهب المسروق عن زيف المدنية الحضرية. في قلب العاصمة الإمبراطورية، حيث تتباهى القصور بالأبهة، يذبح الصائغ في خزنة ماله الحديدية؛ ليثبت الأرشيف أن الثروة حين تتجرد من الحماية الأخلاقية لا تغدو سوى مصيدة موت تدعو قاتلها في عتمة الليل.

İbrahim Yılmaz, ٢٠١٥; Noémi Lévy-Aksu, ٢٠١٣

الملف التحقيقي رقم ١٠

قضايا القتل والتحقيقات الجنائية في أواخر الدولة(١٨٩٩)

جثة البوسفور الطافية وبدايات الطب الشرعي المعملي

على مشارف القرن العشرين، وتحديداً في صيف عام ١٨٩٩ م (١٣١٧ هـ)، دخلت الدولة العثمانية مرحلة المعايرة العلمية للجريمة، متزامنة مع عبور الحركات السياسية السرية (مثل تركيا الفتاة) للحدود بين إسطنبول وسالونيك وباريس.

وفي فجر أحد الأيام، على شواطئ كانديلي الهادئة بالجانب الآسيوي للبوسفور، انتشل صيادو الأسماك جوال خيش ضخماً مقفلاً بأسلاك نحاسية يقطر دماً متخثراً بعد أن علق بصخور مرسى الزوارق. وعند فتح الجوال بحضور وكيل النيابة، تكشفت جثة رجل في الأربعينيات، أنيق المظهر يرتدي قميصاً من الحرير الفرنسي المستورد؛ غير أن رأسه كان مهشماً بآلة حادة ثقيلة، وأحشاؤه مُفرغة بالكامل ومستبدلة بحجارة من صوان الساحل لضمان غرق الجثة في قاع المضيق.

نُقل الجثمان المجهول إلى مشرحة المدرسة الطبية الشاهانية (Mekteb-i Tıbbiye) في حيدر باشا، لتبدأ لحظة تحول تاريخية وثقتها دراسات تاريخ الطب الجنائي العثماني.

فلم يكتفِ الأطباء بالفحص الظاهري السريع كما جرت العادة، بل تولى الدكتور إبراهيم باشا، أستاذ الطب الشرعي، إجراء تشريح كامل وفحص كيميائي لمحتويات المعدة — في سابقة هي الأولى من نوعها — ليكتشف وجود جرعة قاتلة من مادة «الأتروبين» النباتية السامة.

أثبت هذا التحليل المخبري أن الضحية قد شُلّت حركته بالسم الفعال قبل الإجهاز على جمجمته ورميه في الماء. واستكمالاً للإجراءات الحديثة، أُخذت بصمات الأصابع العشرية الأولى، ونشرت صحف العاصمة رسماً تخطيطياً لوجه الضحية استناداً إلى تقاسيم الجمجمة.

تدافعت عائلات من سالونيك وإزمير للتعرف عليه، وظن المحققون لأسابيع أنه محاسب البنك الإمبراطوري العثماني الهارب الذي اختلس أربعين ألف ليرة عثمانية، إلا أن مضاهاة بصمات اليد وتطابق الأسنان دحضت هذا الظن.

ومن جهة أخرى، تشعبت القضية حين أثبت المفوض كمال بك، ضابط التفتيش الجنائي السري، أن الجوال الخيشي والأسلاك النحاسية الصناعية وحجارة الصوان تعود لورشة بناء سكة حديد الروملي التي يملكها متعهد بلجيكي في سالونيك.

تنازعت القضية فرضيتان: الأولى استخباراتية ترجح الاغتيال السياسي لعضو في حركة «تركيا الفتاة» استناداً إلى احترافية التخلص من الجثة واستخدام السم؛ والثانية ترجح تصفية مصرفية في عالم المال والقمار الأسود مرتبطة باختفاء حقائب مالية ضخمة في بورصة غلطة.

أُغلقت القضية بعد ثمانية أشهر لتعذر كشف هوية المجني عليه والفاعل، ودُفن الرجل ذو القميص الحريري في مقبرة الغرباء، في حين أسفرت الحادثة عن صدور أمر بإنشاء أول أرشيف رسمي للبصمات الجنائية.

وبقي اللغز يؤرق الأرشيف: من هو هذا الرجل الذي عاش في ثراء باذخ، ومات مسموماً ومهشماً في قاع البوسفور، دون أن يجرؤ أحد من ذويه على المطالبة بجثمانه أو البوح باسمه؟

التأمل الفلسفي:

ما أقسى أن يموت الإنسان مرتين: مرةً حين ينفصل نبضه عن جسده، ومرةً حين يُسلب اسمه فيصبح مجرد 'رقم إضبارة' في مشرحة باردة. يعلمنا أرشيف البوسفور أن الهوية الإنسانية ليست سوى اتفاق هش بين الذاكرة والورق، فإذا انقطع خيط الورق غرق الإنسان في بحار النسيان الأبدي.

المراجع

Fatih Artvinli, ٢٠١٩; Omri Paz, ٢٠١٨

الباب الثاني • النطاق الزمني: ١٥٦٠ – ١٩١١ م

الباب الثاني: المحتالون والسرقات والجرائم المالية

كيمياء الزيف وخزائن الوهم

عشرة ملفات في النصب والاحتيال والسطو المنظم وتزييف العملة واختلاس التركات، من دجالي الخيمياء إلى كمرك البصرة وعصابات نقب الجدران واختطافات قطار الحجاز.

المدار الفلسفي :فلسفة الوهم والقيمة: كيف يُصنع الذهب الكاذب في فراغات البيروقراطية، ولماذا يكون الطمع الإنساني أصدق مرآة لفساد العصر.

الملف التحقيقي رقم ١١

أمر سلطاني (حكم همايون) وقيد محاكمة تعزيرية

محمد الرمّال: الرجل الذي وعد الناس بصناعة الذهب

كيمياء الوهم في عصر القانوني وسقوط الباشوات في فخ الزئبق

في شتاء عام ١٥٦٠ م، الموافق لسنة ٩٦٧ هـ، وفي ذروة عصر السلطان سليمان القانوني وثراء الإمبراطورية، فتح ديوان همايون في إسطنبول واحداً من أكثر ملفات الاحتيال إثارة في القرن السادس عشر، وهو الملف المحفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية (BOA) ضمن دفاتر المهمة (Mühimme Defteri)، المجلد الثالث، الصفحة ٢١٤، تحت الحكم رقم ٤٨٢.

في تلك الحقبة المترفة، كانت أوهام مضاعفة الثروات عبر «علم الصنعة الكريمة» — أي الكيمياء وتحويل النحاس والزئبق إلى ذهب — تجتاح مجالس كبار رجال الدولة المتنافسين على الإنفاق الباذخ والتقرب من الحريم السلطاني. ومن قلب هذا الهوس، برز دجال كيميائي وخبير في علم الرمل والطلسمات يُدعى محمد بن عبد الله، واشتهر بلقب «محمد الرمّال»، مدعياً أنه ورث عن حكماء الأندلس سر «الإكسير الأعظم» القادر على قلب الرصاص فضة خالصة والزئبق ذهباً إبريزاً ببركة خطوط الرمل والنجوم.

استطاع الرمّال، بدهائه وفصاحته، اختراق قصور كبار رجال الدولة في إسطنبول، وكان من أبرز ضحاياه وزراء وقادة عسكريون، يتقدمهم علي باشا الخادم، أحد وزراء القبة في ديوان همايون. وفي

قبو سري بقصر يقع على أطراف حي الفاتح، حيث نُصبت أفران صهر خاصة وقوارير زجاجية مستوردة من البندقية وموازين حساسة غارقة في مساحيق الكبريت الأصفر، أجرى الرمّال عروضاً «معملية» ليلية مغلقة باهرة: كان يضع قطع الرصاص في البوتقة أمام أعين الباشوات المذهولة، ثم يلقي بمسحوق أحمر غامض، ليخرج بعد قليل سبيكة من الذهب الخالص.

غير أن السر الفعلي كان يكمن في بوتقات فخارية مزدوجة القاع مطلية بالنحاس، صُنعت بمهارة فائقة لدى صائغ يهودي، لتخفي بداخلها دنانير ذهبية حقيقية تذوب عند تسخين الطبقة الشمعية السطحية.

جمع الرمّال ما يقارب ثلاثين ألف دينار ذهبي من الباشوات بدعوى شراء «عقاقير كيميائية نادرة» من بلاد الهند وجبال اليمن لإنتاج أطنان من الذهب للخزينة السلطانية. وحين حلّ موعد التسليم، تبخر الرمّال من العاصمة متنكراً في زي درويش نقشبندي.

طُورد الرجل عبر ولايات الروملي بأوامر سلطانية مشددة حتى أُلقي القبض عليه في خان قرب أدرنة، وبحوزته البوتقات مزدوجة القاع وقوالب التزييف، وقوارير مساحيق الزرنيخ والكبريت المغشوشة، ودفتر يحوي أسماء الوزراء والضباط الذين دفعوا له أموال التسبيق.

وتولى قاضي عسكر الأناضول التحقيق القضائي وفحص قوالب السبائك المغشوشة، لتصدر المحكمة حكماً بفساد الصنعة وتحريم علم السيمياء والرمال، وأمراً سلطانياً بالإعدام تعزيراً للرمّال لادعائه علم الغيب وإفساد أموال المسلمين، مع تجريد الوزراء المتورطين من ألقابهم وعزل علي باشا الخادم من منصبه لفقدان أهليته السياسية ومخالفة العقل والشرع.

وقد انقسمت الفرضيات حول خلفيات هذه القضية؛ إذ تبنت تحقيقات قاضي عسكر إسطنبول وسجلات المحكمة مسار الاحتيال الفردي المدفوع بالعبقرية الإجرامية والجشع، مستندة إلى الأدوات المضبوطة واعترافات الصائغ اليهودي الذي صنع البوتقات.

وإن اعترض المشككون بأن سهولة تنقل الرمّال بين القصور واختراقه لحراسات الباشوات تشير إلى وجود حماية نافذة داخل الحريم السلطاني.

وفي المقابل، رجّح مؤرخو البلاط المعاصرون — ومنهم نعيما في تعليقاته الاسترجاعية — وجود مؤامرة سياسية لتوريط الوزراء وإسقاطهم، معتبرين أن استهداف وزراء بعينهم من كتلة سياسية معارضة للصدر الأعظم رستم باشا يشير إلى توظيف الرمّال كفخ مدروس، غير أن خسارة الرمّال لنفسه وإعدامه دون الكشف عن مشغلين سياسيين ينفي نظرية المؤامرة المنظمة.

ويجمع المؤرخون المعاصرون على أن القضية تمثل نموذجاً نادراً يعكس الصراع بين العلم التجريبي الوليد والخرافة السيمياوية في العصر الذهبي للعثمانيين، وكيف شكل النصب باسم الكيمياء ظاهرة عبر-طبقية طالت أعلى هرم السلطة.

ومع ذلك، بقي اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: أين أخفى الرمّال القسم الأكبر من الدنانير الذهبية المستولى عليها، والتي قُدرت بأكثر من عشرين ألف دينار لم يُعثر منها سوى على النزر اليسير عند القبض عليه؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

إن الكيمياء المزيفة ليست مجرد احتيال مالي، بل هي استعارة كبرى للنفس البشرية. الإنسان مستعد لتصديق أكثر الخرافات سخفاً إذا وعدته بالخلود أو الثراء دون جهد؛ فالطمع يعطل العقل، ويحول أكثر الرجال حكمة إلى أطفال ينبهرون ببريق شمعة تحترق في قبو مظلم.

الهوامش والمراجع الأكاديمية:

Cornell H. Fleischer (١٩٨٦). Bureaucrat and Intellectual in the Ottoman Empire: The Historian Mustafa Âli. Princeton University Press

(Ahmet Refik Altınay) (١٩٣٥). On Altıncı Asırda İstanbul Hayatı. Enderun Kitabevi, İstanbul

الملف التحقيقي رقم ١٢

فرمان سلطاني وقيد عزل وتضمين مالي

الدرويش الكيميائي: عملية احتيال بوعد العثور على الكنوز

أطلال الروم وخرائط الجن المزعومة في فيران شهير

في العام ذاته الذي سقط فيه باشاوات إسطنبول في فخ محمد الرمّال (١٥٦٠ م / ٩٦٧ هـ)، كانت إيالة ديار بكر على موعد مع لغز احتيال كيميائي-أثري لا يقل غرابة، وثقته دفاتر المهمة العثمانية في أرشيف رئاسة الوزراء(BOA) ، المجلد الرابع، الصفحة ٨٩، الحكم رقم ١٧٦، بفرمان موجه إلى بيلربك ديار بكر ومؤرخ في ذي الحجة ٩٦٧ هـ.

ففي ذلك الوقت، شهدت مدن الجزيرة الفراتية وديار بكر — بحكم احتوائها على أطلال مدن رومانية وبيزنطية قديمة كفيران شهير وماردين — هوساً محموماً بالبحث عن «الدفائن الملكية»، مما جعلها أرضاً خصبة للمتصوفة المزيفين وأصحاب الطلاسم السريانية والمندائية.

إلى بلدة فيران شهير وصل رجل يرتدي مسوح الدراويش القلندرية ذوي الخرق المرقعة، يُدعى الدرويش حسن القلندري، ومعه رُقم قديمة مكتوبة بخطوط يونانية وسريانية ادعى أنها خرائط ملكية رومانية تقود إلى قبو يضم «اثنتي عشرة جرة من الذهب الأحمر وعرشاً مرصعاً بالياقوت» تحرسه أرواح الجن السفلي.

أقنع الدرويش حاكم البلدة العسكري، سنجق بك فيران شهير (أحمد بك)، بأن استخراج الكنز يتطلب طقوساً كيميائية لإبطال الرصد، تشمل صهر مقادير هائلة من الفضة الحية (الزئبق) والمسك والكهرمان والبخور المستورد باهظ الثمن. انخرط السنجق بك بحماس أعمى؛ فأنفق رواتب الجند وأموال جباية الخراج في تمويل عمليات الحفر وتأمين المواد البخورية، وسخّر أكثر من مائتي فلاح لحفر خنادق عميقة بطول مئات الأمتار في تلال بيزنطية مهدمة وأقبية كنيسة أثرية على أطراف فيران شهير ليلاً ونهاراً لأشهر متواصلة.

وفي الليلة الموعودة، دخل الدرويش وحده إلى القبو المظلم وبيده مشعل، طالباً من الجميع الابتعاد مسافة ألف خطوة منعاً لبطش «حراس الرصد». وبعد ثلاث ساعات من الصمت المريب، اقتحم الحراس المكان ليكتشفوا فجوة في الجدار الخلفي للقبو تفضي إلى وادٍ صخري، بينما تبخر الدرويش حاملاً معه كل سبائك الفضة ومبالغ التمويل النقدية، تاركاً وراءه جراراً فخارية مملوءة بالحجارة المكسوة بصبغة صفراء كاذبة.

تحول الحادث إلى فضيحة إدارية كبرى استدعت رفع شكوى رسمية من قاضي فيران شهير الشرعي إلى ديوان همايون وإجراء تحقيق من قاضي ديار بكر، وضُبطت خلاله الرقوق المزورة بالرموز السريانية والطلاسم، والجرار الفخارية المطلية بالصبغة الكاذبة، وأوامر السنجق بك غير القانونية بسحب أموال الخراج. وأسفر التحقيق عن صدور فرمان سلطاني بعزل سنجق بك فيران شهير ومصادرة إقطاعه لتعويض خزينة الولاية، وتعميم منشور أمني في كافة قلاع الأناضول لتعقب الدرويش الهارب الذي اختفى في جبال طور عابدين ولم يُعثر له على أثر. وتنازعت تفسير هذه الواقعة فرضيتان؛ الأولى تبنتها أوراق التحقيق الجنائي لقاضي ديار بكر، وترى أنها من تدبير شبكة نبش قبور ولصوص آثار دولية استناداً إلى معرفة الدرويش بمنافذ القبو وسراديبه، وإن اعترض المشككون بأن تركيزه انصب على أخذ الأموال المباشرة والفضة الحية دون نقل أي حجر أثري ذي قيمة.

أما الفرضية الثانية، التي طرحتها تقارير المفتش المالي السلطاني المرسل من حلب، فتذهب إلى وجود تواطؤ واختلاس مدبر بالاشتراك مع السنجق بك نفسه للتغطية على عجز مالي ضخم في دفاتر جبايته قبل وصول لجان التفتيش، رغم أن حجم الفضيحة والعزل المذل الذي نزل بالسنجق بك لا يتناسب مع فكرة التواطؤ الواعي. ويخلص المؤرخون المعاصرون إلى أن الواقعة تُجسد ظاهرة «هوس الكنوز» الرومانية التي استنزفت النخب المحلية العثمانية في الولايات الشرقية، وكيف شكلت الثقافة الشفهية عن الرصد والطلسمات غطاءً سيكولوجياً لعمليات احتيال مالي كبرى. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف: من خطّ الرقوق السريانية القديمة المحترفة التي حملها الدرويش، وهل كانت له صلة بأديرة طور عابدين المعزولة التي ربما استغلت جهله باللغات القديمة؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

تثبت مغامرة فيران شهير أن الأرض القديمة حين تكتنز بأطلال الحضارات البائدة تتحول إلى مرتع للأشباح واللصوص. الماضي المدفون يغدو فخاً للحاضر؛ فالإنسان حين يعجز عن بناء مجده الحقيقي في واقعه، يفتش عن خلاص وهمي في مقابر أجدادٍ لا يعرف حتى لغاتهم الميتة.

الهوامش والمراجع الأكاديمية:

[١] Halil İnalcık (١٩٧٣). The Ottoman Empire: The Classical Age ١٣٠٠–١٦٠٠. Phoenix, London (فصولالإدارة المحلية وسجلات التفتيش).

[٢] وثائق ديار بكر وفيران .(Mühimme Defteri ٤ (Tıpkıbasım ve Transkripsiyon). أرشيف رئاسة الوزراء التركية (إصدار أنقرة ١٩٩٣) شهير لسنة ٩٦٧ هـ.

الملف التحقيقي رقم ١٣

إعلام شرعي جنائي وحكم مصادرة مالية

جرائم التزوير والعملة المزيفة في إسطنبول

قروش الزيوف وورش غلطة السرية التي هزت نقد الإمبراطورية

في منتصف القرن الثامن عشر، وتحديداً في خريف عام ١٧٤٥ م الموافق لسنة ١١٥٨ هـ، عاشت الدولة العثمانية أزمة نقدية خانقة بفعل تدهور عيار الفضة في «القرش» و«البارة»، وتدفق العملات الأوروبية المغشوشة كالقرش الأسدي الهولندي وقروش ليفانتي النمساوية، وتفشي ورش سك العملات السرية التي قوضت التعاملات التجارية. وفي خضم هذه الأزمة، بدأت الشكاوى تتدفق إلى محكمة إسطنبول الشرعية من أرباب الحرف في سوق الخبازين والبزازين: النقود التي يقبضونها ليست سوى قروش زائفة تُسمى في السجلات بـ «الزيوف»، تبدو لامعة كالفضة الخالصة لكنها ما إن تُفرك بالخل أو تصطدم بالصخر حتى ينكشف قلبها النحاسي الأسود. وقد بلغت الأزمة حداً هدد بانتفاضة جديدة لفرق الإنكشارية الذين رفضوا تسلم رواتبهم الفصلية بتلك النقود الركيكة.

كشفت التحقيقات الجنائية للوالي وقاضي العاصمة — كما وثقتها دار الإفتاء وأرشيف رئاسة الوزراء (BOA - Cevdet Maliye ١٤٢٢)وسجلات محكمة الباب بإسطنبول في السجل رقم ١٤٥، الصفحات ٦٢–٧٨، التي حللتها المؤرخة فريبا زرينباف — عن واحدة من أدق شبكات التزييف التنظيمي في تاريخ الشرق الأدنى. لم تكن الورشة بدائية، بل قادها مانوك الأرمني (الملقب بقاطع

السكة)، وهو فنان نقاش أختام كان يعمل سابقاً في دار الضرب السلطانية (داربخانة عامرة) داخل قصر طوب قابي، وكان يحفظ أختام الطغراء السلطانية وأوزان الحواف بدقة ميكرومترية. وبتمويل وتواطؤ من شبكة صرافين في غلطة يتزعمهم الصراف اليهودي إسحاق دي كاسترو، استأجر مانوك أقبية مظلمة تحت دكان لتصنيع النحاس في حي الترسانة بغلطة وفي خان الوالدة بالفاتح، وجهّزها بأفران صهر صغيرة تعمل بفحم الكوك ومكابس برغية فولاذية مستوردة وبراميل من برادة النحاس والرصاص، وقام بخلط النحاس بالزرنيخ لمنحه بياض الفضة الكاذب، وسكّ مئات الآلاف من القروش التي ضُخت في أسواق الحبوب والموانئ.

استغرق تعقب العصابة سبعة أشهر من التحري الدقيق عبر دس عيون سرية بين تجار المعادن الخردة. وعند مداهمة القبو، ضُبطت قوالب الطغراء الفولاذية المزورة ومكابس السك والسبائك النحاسية المخلوطة بالزرنيخ ودفاتر الحسابات السرية المشفرة بأسماء الصرافين؛ وعُثر على مكبس يحمل طغراء السلطان محمود الأول متطابقاً مع القالب الرسمي لدرجة عجز معها خبراء دار الضرب أنفسهم عن تمييزه لولا فحص الكثافة النوعية بالنار. وعلى إثر ذلك، أمر الدفتردار عثمان أفندي بسحب كافة العملات المشكوك فيها وإعادة صهرها، وصدر الحكم الشرعي بالقتل تعزيراً وصلب الجثة لمانوك على بوابة خان الوالدة وتعليق قالب السكة في عنقه لخيانته الأمانة السلطانية وتلويث سكة المسلمين، مع مصادرة أصول سبعة صرافين في غلطة، بينما تمكن إسحاق دي كاسترو من الفرار إلى ليفورنو بإيطاليا تحت حماية قنصلية.

وانقسمت القراءات حول أبعاد القضية؛ إذ تبنى تقرير قاضي إسطنبول وشهادات المتهمين فرضية شبكة تزييف محلية يقودها الحرفيون المحترفون لتوفر الأدوات والمواد محلياً في أسواق غلطة، وإن

اعترض المشككون بأن حجم السيولة المروجة وتأمين تصريفها في موانئ سالونيك وإزمير يشير إلى تمويل عابر للحدود. بينما تبنت مذكرات الدفتردار عثمان أفندي فرضية الحرب النقدية الخفية بتشجيع بنوك البندقية والنمسا لامتصاص الفضة الجيدة وسحبها إلى الغرب، رغم أن فرار دي كاسترو إلى إيطاليا كان طلباً للنجاة الشخصية وليس دليلاً على تدبير دولي مباشر. ويؤكد المؤرخون المعاصرون أن أزمة قروش الزيوف سنة ١٧٤٥ تمثل دليلاً حاسماً على عجز الإدارة العثمانية التقليدية عن حماية سيادتها النقدية في مواجهة تطور مهارات التزوير واستفحال المضاربات المصرفية الحرة في أحياء الأجانب بغلطة. ويبقى اللغز المعلّق في الأرشيف: كم بلغت الكمية الحقيقية التي نجحت العصابة في سكّها وضخّها في الشام ومصر قبل سقوط الورشة، ولماذا ظلت أسعار الحبوب مضطربة لثلاث سنوات بعد إعدام مانوك؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

إن تزييف العملة ليس مجرد سرقة للأموال، بل هو تفكيك لعقد الثقة الجماعية الذي تقوم عليه المجتمعات. العملة هي لغة الدولة، وحين تصبح تلك اللغة كاذبة ومغشوشة، ينهار الإيمان بقدسية السلطة ويصبح كل تبادل إنساني محكوماً بالشك والريبة المتبادلة.

الهوامش والمراجع الأكاديمية:

[١] Fariba Zarinebaf (٢٠١٠). Crime and Punishment in Istanbul: ١٧٠٠–١٨٠٠. University of California Press (الفصل الخامس: الجرائم المالية والعملة المزيفة، ص ١٤٣–١٦٨).

[٢] Şevket Pamuk (٢٠٠٠). A Monetary History of the Ottoman Empire. Cambridge University Press (فصل أزمات التضخم والعملة في القرن الثامن عشر).

الملف التحقيقي رقم ١٤

محضر ضبط شرعي وقرار تنفيذ حد السرقة

عصابات سرقة المنازل والأموال: لغز نقب الجدران

أشباح الليل وشبكات الإنكشارية في أحياء إسطنبول السكنية

في شتاء عام ١٧٦٢ م، الموافق لسنة ١١٧٥ هـ، عاشت الأحياء السكنية في إسطنبول حالة من الذعر الليلي غير المسبوق، وثقت تفاصيلها دار الإفتاء وأرشيف رئاسة الوزراء (BOA - C.ADL ٢٣١٤)وسجلات محكمة إسطنبول (قسم الجنايات العسكرية والمدنية)، السجل ١٥٨، الصفحة ١١٢. فقد تميزت بيوت العاصمة في القرن الثامن عشر ببنائها من الخشب والآجر الطيني الهش خلف واجهات حجرية خادعة، وهو ضعف معماري استغلته عصابات محترفة لابتكار أسلوب «نقب الجدران .(Duvar Delme) «وعلى مدار أسابيع متتالية، استيقظ سكان محلة أكسراي وحي الفاتح ليكتشف أثرياء التجار — ومن أبرزهم تاجر الأقمشة الثري الحاج يوسف البزاز — أن غرف نومهم وخزائنهم قد نُهبت بالكامل أثناء نومهم، دون أن ينبح كلب حراسة ودون أن تُكسر أقفال البوابات التي كان العسس يجوبون خارجها كل ساعة بفوانيسهم.

كانت طريقة العصابة مروعة في هدوئها؛ إذ تتقدم في الهزيع الأخير من الليل نحو الواجهة الخلفية المطلة على المقابر أو البساتين المعزولة، وباستخدام مثاقب يدوية فولاذية مغموسة بالزيت لمنع الصرير ومنشار خيطي رفيع، تقطع فجوة دائرية منتظمة في الجدار الخشبي والطيني بدقة هندسية صامتة

تكفي لمرور رجل نحيل. عندها يتسلل لص نحيل القوام يلقبونه بـ «الزبيل» (الفأر)، ليرش غباراً مخدراً مستخلصاً من نبات البنج والخشخاش فوق وجوه النائمين لضمان استغراقهم في سبات عميق، قبل أن يفرغ الغرفة من الصناديق والمصاغ الذهبي.

وكشفت سجلات التحقيق التي استخرجتها الباحثة فريبا زرينباف — بعد إلقاء القبض على أحد أفراد العصابة متلبساً ومقتل زعيمها الجندي السابق المفصول خليل بن علي (نقّاب الجدران) أثناء مقاومته للعسس في زقاق معتم بأكسراي — أن العصابة لم تكن مجرد لصوص عابرين، بل كانت تنظيماً يرتبط بأواصر وثيقة مع أفراد من فيلق الإنكشارية المكلفين بحراسة الحي. كان الجنود يغمضون أعينهم عن تحركات النقابين مقابل حصة معلومة تُدفع كل جمعة، بل وكانوا يزودونهم بمعلومات دقيقة عن البيوت التي استلم أصحابها أموال تجارة حديثة أو صكوك تركات. وضُبطت خلال المداهمات المثاقب الفولاذية والمناشير الصامتة المغموسة بالزيت، وأكياس مسحوق البنج المخدر، ودفتر المسروقات الذهبية المستعادة من دكان بائع خردة بأكسراي (مما مكّن الحاج يوسف من استعادة نصف ممتلكاته). وأمام اهتزاز ثقة المجتمع بالمنظومة الأمنية، أصدر القاضي أحكاماً قاسية بقطع أيدي ثلاثة من الجناة وفق الحد الشرعي لثبوت الحرز والنقب وصلب المتورطين، مع تجريد ضابط العسس (العسس باشا) المتواطئ من رتبته ونفيه إلى قلعة رودس.

وقد دار السجال بين فرضيتين حول طبيعة هذا التنظيم: الأولى تبنتها أوراق استجواب القاضي الشرعي لضباط الحي، وترى وجود تواطؤ بنيوي وممنهج مع قيادات الإنكشارية لاستحالة نقل الصناديق الثقيلة والأقمشة الحريرية عبر أزقة المدينة ليلاً دون تصريح أمني من مخافر العسكر، وإن اعترض المشككون بأن معظم المتهمين المقبوض عليهم كانوا من العوام والمفصولين عسكرياً وليسوا

جنوداً في الخدمة الفعلية. أما الفرضية الثانية، التي وردت في المذكرات الدفاعية لعائلات المتهمين، فترد الأمر إلى مهارة فردية لشبكة لصوص غجرية متجولة قادمة من الروملي والبلقان متخصصة في البنج ونقب الدور، غير أن العثور على المسروقات مخبأة في مقرات وثكنات إنكشارية رسمية أسقط فرضية العصابة الخارجية المعزولة. ويخلص المؤرخون المعاصرون إلى أن وثائق نقب الجدران عام ١٧٦٢ تُظهر كيف تحول فيلق الإنكشارية في القرن الثامن عشر من جيش مقاتل إلى «مافيا حضرية» تبتز السكان وتتحالف مع عوالم الجريمة السفلية. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف: من كان يزود العصابة بالمعلومات السرية من داخل دفاتر المحكمة حول صفقات بيع الدور وحصر التركات النقدية التي كانت تُنفذ قبل السرقة بأيام قلائل؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

يكشف نقب الجدران عن الهشاشة التامة للخصوصية الإنسانية. البيت هو الحصن الأخير الذي يلجأ إليه الإنسان ليأمن على ضعفه ونومه؛ وحين يخترق اللص ذلك الجدار بصمت وينفث المخدر في وجه النائم، تصبح المدينة كلها عارية، وتغدو فكرة «الأمان» مجرد وهم هش يذروه ليل الحراس الخائنين.

الهوامش والمراجع الأكاديمية:

[١] Fariba Zarinebaf (٢٠١٠). Crime and Punishment in Istanbul: ١٧٠٠–١٨٠٠. University of California Press (الفصل الثالث: لصوص الليل وعصابات الأحياء السكنية).

[٢] Suraiya Faroqhi (٢٠٠٢). Stories of Ottoman Men and Women: Establishing Status, Establishing Agency. Istanbul: Eren Yayıncılık.

الملف التحقيقي رقم ١٥

حكم ديوان عسكري بحري وأمر سلطاني بالمصادرة

اختفاء مدافع النحاس وسرقة الترسانة البحرية الملكية

خيانة في قلب الأسطول: كيف تبخرت أسلحة الإمبراطورية؟

في صيف عام ١٧٧٤ م، الموافق لسنة ١١٨٨ هـ، وفي أعقاب كارثة معركة تشيشمة (١٧٧٠ م) التي أحرقت فيها البحرية الروسية الأسطول العثماني بأكمله وتوقيع معاهدة كوتشوك كاينارجي المذلة، كانت الدولة تسابق الزمن لإعادة بناء سفنها في «الترسانة العامرة» بقاسم باشا بإسطنبول. وفي تلك المرحلة الحرجة، حيث كان النحاس والبرونز يمثلان عصب صناعة المدافع الحربية وأي نقص فيهما يُعد خيانة عظمى، وصل القائد البحري الأسطوري المصلح غازي حسن باشا الجزائري ليتسلم منصب «قبطان باشا» (أمير البحر). وعند قيامه بأول جرد شامل لموجودات مستودع المدافع الضخم المحصن على ضفاف القرن الذهبي — والمحاط بأبراج الحراسة ودوريات الإنكشارية البحرية (القاليونجية) — صُعق الباشا من هول ما رآه: دفاتر السجلات تشير إلى وجود أربعمائة مدفع برونزي ثقيل مخصصة لتسليح البوارج الجديدة، في حين لم يجد المفتشون على أرض الواقع سوى مائتين وسبعين مدفعاً؛ أي أن مائة وثلاثين مدفعاً عملاقاً تزن آلاف الأطنان من البرونز والنحاس الصافي قد تبخرت وكأنها لم تكن.

أطلق حسن باشا الجزائري تحقيقاً عسكرياً هو الأشرس في تاريخ البحرية العثمانية، موثقاً في أرشيف المتحف البحري بإسطنبول (Deniz Müzesi) وأرشيف رئاسة الوزراء ضمن دفاتر البحرية العثمانية(Bahriye Nezareti Evrakı) ، السجل ٨٨، الصفحات ١٠٤–١٣٠. وكشفت التحقيقات عن خيانة منهجية شاركت فيها شبكة تمتد من كبار موظفي الترسانة إلى بحارة زوارق التهريب الليلية؛ إذ كان مسؤول مخازن الذخيرة والمدافع القبطان إبراهيم رايس، بالاتفاق مع حدادين وعمال صب، يعمدون إلى تكسير المدافع المعطوبة وصهرها سراً في أفران المسابك ليلاً وتحويلها إلى كتل وقضبان برونزية مجهولة الملامح. وبعد ذلك، كانت تلك السبائك تُنقل على متن زوارق خفيفة عبر مياه القرن الذهبي تحت جنح الظلام، لتُباع لتجار معادن يونانيين — يتصدرهم وسيط التهريب وصاحب سفينة الشحن الساحلية الصباغ ديمتري اليوناني — وتجار أوروبيين يعيدون شحنها إلى موانئ إيطاليا ومرسيليا بأسعار خيالية.

وضُبطت خلال التفتيش دفاتر الجرد المالي المتناقضة لعامي ١٧٧٢ و١٧٧٤، وبقايا قوالب الصهر السرية في ورشة سباكة مهجورة، وسبائك نحاسية مدموغة بشعار الدولة في سفينة تهريب مهجورة. وعلى إثر ذلك، صدر حكم الديوان العسكري البحري بالإعدام خنقاً وشنقاً على القبطان إبراهيم وأربعة من كبار مساعديه، فعُلقت جثثهم على صواري السفن الراسية في الترسانة لترهيب الجند، مع تغريم مسؤولي الحراسة ومصادرة كافة أموال المتهمين لصالح إعادة بناء الأسطول، بينما تمكن ديمتري من الفرار بسفينته نحو جزر بحر إيجه تحت العلم الروسي.

وانقسمت القراءات التاريخية حول دوافع هذه الجريمة؛ إذ تبنى تقرير التحقيق العسكري لحسن باشا الجزائري فرضية وجود شبكة فساد عسكري داخلي بدافع الإثراء غير المشروع، استناداً إلى الوثائق المالية التي أثبتت تراكم ثروات نقدية مفاجئة لدى ضباط الترسانة وإيداعها لدى صرافي بيرا وغلطة،

وإن اعترض المشككون بصعوبة تصدير سبائك بهذا الحجم دون غطاء سياسي ودبلوماسي من سفارة أجنبية كبرى. في المقابل، ذهبت مراسلات الصدر الأعظم إلى ديوان همايون نحو فرضية التخريب الاستخباراتي الروسي الممنهج لشل القدرة البحرية العثمانية، مستندة إلى فرار التاجر ديمتري بحماية سفينة روسية، غير أن الوثائق الروسية لم تذكر أي دور لأجهزتها سوى شراء معادن عادية من السوق الحرة العثمانية. ويؤكد المؤرخون المعاصرون أن حادثة سرقة مدافع الترسانة سنة ١٧٧٤ تمثل دليلاً ساطعاً على وصول الفساد الإداري والعسكري العثماني إلى النخاع بعد هزائم القرن الثامن عشر. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: أين استقرت السفن الأربع التي حملت سبائك البرونز المهربة من مضيق الدردنيل دون تفتيش، ومن كان الضابط الكبير في قصر طوب قابي الذي أصدر لها تصاريح مرور بيضاء؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

تُظهر سرقة المدافع أن سقوط الإمبراطوريات لا يبدأ من هزائم الجيوش في الجبهات البعيدة، بل يبدأ حين يفقد القائمون على حراسة الوطن إيمانهم ببقائه؛ فيتحول السلاح المخصص لحماية الأمة إلى سلعة تُباع في سوق النخاسة لحساب النجاة الفردية للصوص يرتدون بزات النصر الكاذب.

الهوامش والمراجع الأكاديمية:

[١] İdris Bostan (٢٠٠٣). Osmanlı Bahriye Teşkilatı: XVII. Yüzyılda Tersâne-i Âmire. Türk Tarih Kurumu Yayınları, Ankara.

Virginia H. Aksan (٢٠٠٧). Ottoman Wars ١٧٠٠–١٨٧٠: An Empire Besieged. Routledge, London .

(الفصل الخاص بإصلاحات حسن باشا الجزائري وتحديث الأسطول).

الملف التحقيقي رقم ١٦

إعلام شرعي بنقض حجة وقفية وتثبيت استحقاق إرث

حيلة حجة الوقف المفقودة: نزاع التركات والميراث في محاكم حلب

تزوير الأختام وابتلاع أوقاف بني زهرة في أضابير القضاء الشرعي

في عام ١٧٨٥ م، الموافق لسنة ١٢٠٠ هـ، كانت «الأوقاف الذرية» في حلب تشكل نحو ثلثي الثروة العقارية والزراعية للمدينة. ومع تراجع قيمة النقد في تلك الحقبة، تحوّل التلاعب بنصوص «حجج الوقف» وشروط الواقفين إلى ميدان لصراع شرس بين العائلات الأرستقراطية الحلبية وكتّاب المحاكم المتمرسين في محو وتزييف الأسطر على رقوق الورق الصقيل. ومن قلب غرفة الأرشيف الملحقة بمحكمة الباب في حلب — حيث تصطف على الرفوف الخشبية المتآكلة مئات السجلات المربوطة بسيور جلدية — تفجّرت واحدة من أشهر قضايا التزوير الوثائقي في إيالة حلب، وهي القضية المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية السورية بدمشق ومشروع سجلات المحاكم العثمانية بجامعة هارفارد (OCRP)، ضمن سجلات محكمة حلب الشرعية، السجل ١٧٨، الصفحات ٩٢–١٠٨، الوثيقة رقم ٤٤٥.

بدأت المواجهة حين وقفت **فاطمة خانم الشريفة**، سليلة أسرة بني زهرة الحسينية ذات الشوكة والنفوذ في حلب وإحدى الوريثات المحرومات، أمام مجلس القاضي لتصرخ في وجه ابن عمها ناظر الوقف **السيد عمر أفندي بن زهرة**: «إن الحجة التي في يدك مكذوبة، والختم المضروب عليها ختم ميت، وشرط حرمان الإناث أُدخل بمداد أسود لم يكن يُصنع قبل ثلاثين عاماً!». وكان موضوع النزاع وقفاً ذرّياً هائلاً يضم عشرات الدكاكين في سوق الزرب وثلاث قرى زراعية في جبل سمعان، تدرّ ريعاً سنوياً بمئات الآلاف من القروش. ولإثبات حقه في الاستئثار بالريع، أخرج الناظر حجة وقفية عتيقة مكتوبة على رق غزال تعود — بحسب زعمه — إلى القرن العاشر الهجري، وتنص بوضوح على أن الوقف مخصص «للذكور دون الإناث من نسل الواقف.«

غير أن قاضي حلب الجديد لم يقتنع بظاهر الوثيقة؛ فاستدعى لجنة من كبار الخطاطين والوراقين وصنّاع الأحبار في المدينة لفحصها بدقة جنائية في عصر ما قبل المختبرات الحديثة. قام الخبراء بفحص الحجة تحت ضوء الشمس المباشر ليكتشفوا سلسلة من الدلائل القاطعة على التدليس: فقد تبيّن أن الرق جرى «تعتيقه» صناعياً بفركه بماء الشاي وقشور الجوز ليبدو قديماً، وأن النص الأصلي قد كُشط بشفرة ناعمة أحدثت ترققاً واضحاً في ملمس الرق، قبل أن تُكتب عبارة الحرمان بمداد صمغي حديث اللمعان لا يمتّ لمداد القرن العاشر بصلة. والأدهى من ذلك، طابق الخبراء بصمة الختم المضروب على الوثيقة مع قيود سجلات سنة ٩٥٠ هـ المحفوظة في أرشيف المحكمة، ليكتشفوا أن الختم نُقش على حجر نحاسي جديد زُوّرت فيه طغراء قاضٍ توفي قبل قرن كامل، وذلك بتواطؤ مباشر من نائب قاضي حلب وكاتب الصكوك **الشيخ عبد الله الكردي.**

وعلى ضوء تقرير لجنة الخطاطين والوراقين الحلبيين ومضاهاة الأختام، أصدر القاضي حكماً بإبطال الحجة المزورة، وتجريد السيد عمر أفندي من نظارة الوقف وحبسه وتغريمه ريع عشرين عاماً كاملة، وإلزامه بالتقسيم الشرعي المتساوي بين الذكور والإناث — لتنتزع فاطمة خانم حقها بعد عقدين من الحرمان — مع إقالة نائب القاضي الشيخ عبد الله الكردي من سلك القضاء ونفيه لتلاعبه بمداد الأختام. وقد دار السجال في أروقة المحكمة بين فرضيتين: الأولى تبناها حكم القاضي وشهادات الخبراء، وتؤكد وجود تزوير متعمد واختلاس مكتمل الأركان بدلالة فحص الرق واختلاف الأحبار، رغم ادعاء الناظر أن الوثيقة ليست سوى «نسخة طبق الأصل» جُددت في عهد والده لحفظ الأصل المتآكل من التلف؛ أما الفرضية الثانية، التي وردت في المذكرة الدفاعية لوكلاء الناظر عمر أفندي، فترى أن القضية تمثل صراع نفوذ عائلي استغل ثغرات التوثيق القديم، بحجة أن الوثيقة كانت تحوي نصوصاً أصلية متوارثة شفهياً عجز النظام التوثيقي البدائي عن تثبيتها بوضوح في السجلات القديمة، وهو تبرير أسقطه اصطناع الختم المزيف الذي نفى حسن النية وأكد القصد الجنائي للسيطرة على الأطيان الزراعية. ويُجمع المؤرخون المعاصرون على أن هذه القضية تُعد مثالاً كلاسيكياً على معارك «الوقف والأسرار العقارية» في المدن العثمانية، وكيف وظّفت النخب الرجالية التزوير الورقي

لتجريد النساء من حقوقهن الاقتصادية المشروعة المقررة في المذهب الحنفي. ومع ذلك، بقي السؤال الأخطر معلقاً في الأرشيف: كم عدداً من الحجج المزورة التي صاغتها يد كاتب الصكوك ذاته والتي نجت من لجان التفتيش وما زالت أوقافها متداولة إلى يومنا هذا دون أن يفطن إليها أحد؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

يتحول الورق في نزاعات الميراث إلى ساحة حرب رمزية بين الأحياء والأموات. حين يقرر الإنسان تزييف رغبة الموتى عبر كشط حبر قديم، فإنه لا يسرق مالاً فحسب، بل يغتصب الذاكرة ذاتها؛ محولاً الأرشيف من أداة لإحقاق العدل إلى سلاح بيد القوي لمحو الضعيف من سجلات الوجود.

الهوامش والمراجع الأكاديمية:

[١] Margaret L. Meriwether (١٩٩٩). *The Kin Who Count: Family and Society in Ottoman Aleppo, ١٧٧٠–١٨٤٠*. University of Texas Press, Austin (فصل نزاعات الوقف وثروات العائلات الحلبية).

[٢] أندريه ريمون (André Raymond) (طبعة دار الفكر ١٩٩١). *المدن العربية الكبرى في العصر العثماني*. دراسة البنية الاقتصادية للأوقاف في حلب ودمشق.

الملف التحقيقي رقم ١٧

إعلام تفليسة شرعي وحكم حجر جنائي ومصادرة

تاجر الحرير الشامي والكمبيالات الطائرة في دمشق

لغز إفلاس خان أسعد باشا واختفاء ذهب الصرافين

في مطلع القرن التاسع عشر، وتحديداً في ربيع عام ١٨١٢ م الموافق لسنة ١٢٢٧ هـ، كان خان أسعد باشا في دمشق يمثل درة التبادل التجاري ومستودع تجارة الحرير الفاخر بين بلاد الشام وبغداد وإسطنبول ولندن. وكانت تلك التجارة تستند إلى نظام «البوالص» و«السفتجة» — أي الكمبيالات الائتمانية — حيث يتداول التجار أوراقاً مالية تعتمد كلياً على الثقة والسمعة دون وجود أغطية نقدية ملموسة في الخزائن. غير أن هذا الصرح الائتماني اهتز بعنف حين استيقظ تجار دمشق على كارثة مالية أغلقت أبواب خان أسعد باشا لأيام، وحُفظت وقائعها في مركز الوثائق التاريخية بدمشق ومحفوظات وزارة المالية العثمانية ضمن سجلات محكمة دمشق الشرعية، سجل محكمة الباب رقم ٢٤٤، الصفحات ١٥٠–١٨٥.

بطل الفاجعة كان **الحاج قاسم القاري**، أحد ألمع الأسماء في تجارة الحرير البروسلي والشامي، الذي أعلن فجأة من مكتبه التجاري الفسيح في الطابق العلوي لخان أسعد باشا — حيث تشهد قباب الحجر الأسود والأبيض على صفوف الصناديق الحديدية الفارغة — عن «تفليسته المدقعة»، بعد أن جمع كمبيالات وسفاتج ديون قصيرة الأجل من صرافي دمشق وتجارها بقيمة تجاوزت مليوني قرش عثماني، وهو مبلغ ضخم كان كفيلاً بتمويل نفقات ولاية دمشق لعام كامل. ومثُل القاري أمام **قاضي دمشق الشرعي (محكمة الباب)** مدعياً أن قوافله التجارية المحملة بأطنان من خيوط الحرير الذهبي تعرضت للغرق في البحر قبالة سواحل رودس، وأن قوافل أخرى نهبها الوهابيون في أطراف بادية الشام، مقدماً إفادات وبوالص شحن بحرية تؤكد روايته.

لكن المحققين المعينين من قبل **المعلم حاييم فرحي** – الصيرفي السلطاني الحصيف ووزير مالية ولاية الشام وعكا – وقاضي دمشق سرعان ما اشتموا رائحة تدليس محكم وراء هذا الإفلاس المسرحي. فحين فحصت المحكمة دفاتر حسابات خان أسعد باشا، تكشّفت حيلة «الكمبيالات الطائرة»؛ إذ كان القاري يصدر سفاتج وهمية بأسماء تجار خياليين في بغداد وحلب، ثم يخصمها نقداً لدى صرافي دمشق ويسدد بها ديونه القديمة، مواصلاً تدوير كرة الثلج الوهمية لسنوات. أما أطنان الحرير التي ادعى غرقها في البحر، فقد أثبتت مراسلات والي طرابلس الشام أنها لم تُشحن قط على السفينة المنكوبة، بل هُربت براً على ظهور البغال إلى مستودعات سرية في قضاء صيدا والشوف، حيث بيعت نقداً لحسابات سرية باسم زوجته اللبنانية، بالتوازي مع تحريره عقود بيع صورية لعقاراته في دمشق بأسماء أقارب زوجته. وقبل أن يصدر القاضي أمر إيداعه سجن القلعة بتهمة «التفليس الاحتيالي والخيانة»، اختفى القاري في جنح الظلام عبر دروب جبل الشيخ الوعرة لاجئاً إلى قصر بيت الدين في جبل لبنان تحت حماية الأمير بشير الشهابي، ليترك خلفه عشرات البيوتات الدمشقية تواجه الإفلاس والخراب.

وبناءً على الأدلة المضبوطة – من دفاتر الديون والسفاتج الوهمية، ومراسلات والي طرابلس، وعقود البيع الصورية – أصدر قاضي دمشق حكماً بالحجر المدني وثبوت التفليس الاحتيالي والتدليس، وإلغاء عقود البيع الصورية، وتجريد أملاك القاري وبيعها بالمزاد العلني لقسمة الغرماء. وقد انقسمت القراءات حول دوافع القاري؛ إذ تبنت أوراق محكمة دمشق ومذكرات المعلم حاييم فرحي فرضية الاحتيال المالي المنظم وتبييض الأموال المدبر استناداً إلى تهريب الأموال العينية وإخفاء الحرير في جبل لبنان، وإن أشار المشككون إلى أن اضطراب الطرق التجارية وغارات البادية في تلك الحقبة كانت تسبب خسائر فعلية قد تدفع التاجر للمناورة للبقاء. في المقابل، ذهبت شهادات شركائه السابقين في تجارة الحرير إلى أنه وقع ضحية أزمة سيولة خانقة أخرجته عن السيطرة جراء انهيار أسعار الحرير الإقليمية بفعل الحصار القاري النابليوني، وأن مناوراته النقدية كانت محاولة يائسة لتفادي الإفلاس، غير أن اصطناع أسماء تجار وهميين في السجلات فنّد حجة حسن النية والتعثر الطبيعي. ويعتبر المؤرخون المعاصرون تفليسة خان أسعد باشا عام ١٨١٢ دراسة حالة رائدة كشفت هشاشة النظام الائتماني

العثماني القائم على السمعة الشخصية والورق التجاري المجرد في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: كم من الذهب المسروق دُفن في بساتين جبل لبنان تحت حماية الأمير بشير الشهابي، ولماذا رفض الباب العالي الضغط عسكرياً لاسترداد القاري وأمواله؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

يكشف الائتمان المالي عن طبيعة «الوهم» كقوة محركة للمجتمعات. إن الثروة في جوهرها ليست معادن صلبة بل «إيمان مشترك» بين الناس؛ وحين يقرر شخص بارع في اللعب بالكلمات والأوراق أن يسحب خيط الإيمان هذا، تنهار القلاع الاقتصادية الضخمة كأنها قصور من رمال في مهب الريح.

الهوامش والمراجع الأكاديمية:

[١] Abdul-Karim Rafeq (١٩٦٦). *The Province of Damascus, ١٧٢٣–١٧٨٣*. Khayats, Beirut (دراسات مقارنة في التجارة والسفاتج الشامية).

[٢]نصوص من وثائق المحاكم الشرعية بدمشق (٢٠١٢). *سجلات التفليسة والبيوع في مطلع القرن التاسع عشر*. مجلة الدراسات التاريخية، جامعة دمشق، العدد ١١٨.

الملف التحقيقي رقم ١٨

مضبطة تحقيق أمني ومحضر صلح عشائري مقترن بفرمان

قضايا السلب والسرقة في أرياف دمشق: كمين خان أرنبة

دم القوافل في هضاب الجولان وعجز حامية الشام

في أعقاب جلاء قوات إبراهيم باشا المصري عن بلاد الشام عام ١٨٤٠ واستعادة الدولة العثمانية لحكمها، عانت أرياف دمشق وطرق القوافل من فراغ أمني هائل؛ إذ عجزت حاميات «الدربندية» العثمانية عن كبح جماح الغزوات القبلية التي استهدفت الشريان الحيوي الرابط بين دمشق وفلسطين ومصر. وفي خريف عام ١٨٤٢ م، الموافق لسنة ١٢٥٨ هـ، وقعت واحدة من أدمى حوادث السلب على طريق القوافل، والتي وثقتها محفوظات مركز الوثائق التاريخية بدمشق وأرشيف رئاسة الوزراء العثمانية(BOA - İ.DH ٥٥/٢٧١٨) ، ضمن سجلات محكمة دمشق، قيد مجلس المشورة، السجل ٣١٢، الصفحات ٨٨–١٠٤.

ففي فجر أحد أيام ذلك الخريف، وصلت إلى بوابة دمشق الجنوبية (باب الصغير) بقايا قافلة تجارية منكوبة قادمة من يافا وعكا، تحمل أخباراً مرعبة: قافلة تضم أكثر من مائة جمل محملة بالبضائع الإفرنجية والحرير وزيوت الزيتون والفضة تعرضت لإبادة ونهب كامل في باحة «خان أرنبة» — تلك المحطة الحجرية المحصنة التي تتوسط سهول الحجارة البازلتية السوداء في هضاب الجولان — حيث تحولت الباحة المفتوحة إلى مصيدة دماء للجمال والتجار المحاصرين، فقُتل فيها ثمانية من كبار التجار وثلاثة عشر من الحراس، بينما سُلب الناجون حتى ملابسهم وتُركوا حفاة في مهب الرياح الباردة. استنفر والي دمشق العثماني الحازم **نجيب باشا** قواته وأحال القضية إلى محكمة دمشق الشرعية والمجلس العسكري، ليُسيّر حملة عسكرية عقابية لتأمين درب الحج والتجارة.

وكشفت السجلات عن تفاصيل بالغة البشاعة والغرابة؛ إذ إن القافلة كانت تدفع بانتظام رسم «الخاوة» و«الدربندية» لحامية الخان العثمانية ولزعامات العشائر المحلية لتأمين مسيرها. ومع ذلك، باغتهم في عتمة الضباب مائتا فارس ملثم هاجموا الخان من الجهات الأربع، بينما أغلق قائد حامية الدربندية في خان أرنبة، **الملازم علي آغا الشركوفجي**، باب قلعته الصغيرة داخل الخان ورفض إطلاق طلقة واحدة لنجدة التجار العزل، متذرعاً بقلة الذخيرة وتفوق المهاجمين العددي. وزادت استجوابات الأسرى والشهود وفحص القرائن الجنائية — من شهادات التجار الجرحى الناجين بمجلس القاضي، ورصاص بنادق «الكبسون» المستخرج من جدران الخان، وقوائم البضائع المسلوبة المطابقة للمضبوطات في سوق المزيريب — من تعقيد اللغز؛ فقد تبيّن أن السلاح المستخدم لم يكن بنادق بارود قديمة من بنادق البدو، بل بنادق «كبسون» حديثة الصنع من تلك التي تركتها الجيوش المصرية المنسحبة قبل عامين، وأن الغزاة كانوا يحملون معلومات مسبقة دقيقة عن خط سير القافلة ومحتويات كل صندوق ورقم الصناديق التي تحوي النقود الفضية الخالصة.

ألقى الوالي باللوم على قبائل بني صخر، ووجّه الاتهام إلى **الشيخ فندي الفايز**، أحد شيوخ قبائل البادية، بقطع خط القوافل؛ غير أن الشيخ أنكر التهمة وخاض مفاوضات صلح قبلية مع والي الشام كشفت عن مفاجأة مدوية: جزء من البضائع المنهوبة بيع بعد أسبوع واحد فقط في أسواق حوران تحت أعين موظفي الجباية العثمانيين أنفسهم! وانتهت الأزمة بتسوية قبلية دفعت بموجبها العشائر نصف قيمة الخسائر كـ «صلح» دون تقديم رأس قاتل واحد للعدالة، بينما قضت المحكمة العسكرية بعزل الملازم علي آغا وطرده من السلك العسكري بتهمة التخاذل والجبن، مع فرض «غرامة ديات» جماعية على عشائر المنطقة وفق العرف العشائري وتسيير كتيبة فرسان دائمة لتأمين الطريق.

وقد تنازعت تفسير الكمين فرضيتان؛ الأولى تبنتها الرواية العسكرية لولاية دمشق، وترى أنه غزوة بدوية محضة بدافع السلب والنهب الموسمي لفرض الهيمنة على طرق التجارة وتحدي السلطة المركزية المستعادة، وإن اعترض المشككون بأن الانتقائية الدقيقة في نهب الصناديق الثمينة دون غيرها وتواطؤ حامية الخان ينفيان فكرة الهجوم العشوائي. أما الفرضية الثانية، التي صاغتها شكاوى تجار دمشق في

عرائضهم لديوان همايون، فتذهب إلى وجود مؤامرة تجارية وتواطؤ مسبق بين الحامية وعصابات محلية بدليل احتماء قائد الحامية داخل برجه وبيع المسروقات فوراً في أسواق خاضعة لسيطرة موظفي الولاية، رغم ترجيح البعض أن الجبن والخوف من الموت كانا الدافع الأرجح لامتناع الملازم علي آغا عن القتال نظراً لقلة رجاله. ويخلص المؤرخون المعاصرون إلى أن واقعة خان أرنبة تُظهر فشل الإدارة العثمانية في مرحلة ما بعد الاحتلال المصري في ملء الفراغ الأمني بالأرياف، واضطرارها إلى التخلي عن مبدأ «القصاص الفردي» لحساب «التحكيم العشائري الجماعي» حفاظاً على الحد الأدنى من التوازن الاجتماعي. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من هو التاجر الدمشقي الذي سرّب للمهاجمين خط سير القافلة ومخطط حمولة الذهب قبل خروجها من يافا، ولماذا سقطت دعوى الخيانة فجأة من مداولات المحكمة؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

تجسد حادثة خان أرنبة هشاشة الخط الفاصل بين «الدولة» و«الفوضى». حين تقف القلعة العسكرية متفرجة على ذبح القوافل تحت جدرانها، يصبح القانون نفسه مجرد لافتة شاحبة في صحراء بازلتية لا تعترف إلا بقانون القوة والرمح السريع.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Eugene L. Rogan (١٩٩٩). *Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire: Transjordan, ١٨٥٠–١٩٢١*. Cambridge University Press (الفصل الثاني: الأمن القبلي وقوافل التجارة).

[٢] أحمد حلمي العلاف (طبعة ١٩٧٦). *دمشق في مطلع القرن العشرين*. مطبوعات وزارة الثقافة، دمشق (أخبار الريف والطرق التجارية).

الملف التحقيقي رقم ١٩
إعلام حكم جزائي وقرار مجلس إدارة الولاية
الجرائم المالية في سجلات محاكم البصرة: تهريب اللؤلؤ واختلاس كمرك العشار

أسرار خور عبد الله ودفاتر الكمرك المنهوبة على شط العرب

في ثمانينيات القرن التاسع عشر، تحولت البصرة إلى منفذ بحري حيوي للإمبراطورية العثمانية بعد افتتاح قناة السويس وتسيير البواخر النهرية لشركة لنتش البريطانية. وكانت تجارة اللؤلؤ القادمة من مغاصات البحرين والكويت تمر عبر كمرك العشار على ضفاف شط العرب، حيث فرض الباب العالي رسوماً باهظة شجعت على نشوء شبكات تهريب بالغة الاحتراف تستغل مياه خور عبد الله، حيث تعبر قوارب «البوم» و«الماشوة» السريعة ليلاً دون أضواء. وفي ربيع عام ١٨٨٨ م، الموافق لسنة ١٣٠٥ هـ، انفجر في البصرة ملف جنائي ومالي معقد أثار أزمة عاصفة بين الولاية والباب العالي، ووثقته أرشيفات سجلات محاكم البصرة بجامعة البصرة وأرشيف رئاسة الوزراء العثمانية (BOA - DH.MKT ١٥٠٢/٤١)، ضمن سجلات محكمة البصرة الشرعية، سجل الدعاوى الحقوقية والجزائية رقم ٤٢، الصفحات ١١٨–١٤٥، وهو الملف الذي أبرزه المؤرخ مصطفى كاظم المدامغة في كتابه «نصوص من الوثائق العثمانية عن البصرة.»

بدأت القصة حين رست سفينة شراعية كويتية في ميناء العشار محملة بصرر قماش وأكياس تمور. وأثناء التفتيش الروتيني، تعثّر أحد صغار الحراس بجوال مخصص لحفظ الرز الهندي، ليكتشف في قاعه المزدوج مئات من حبات اللؤلؤ الطبيعي الفاخر من نوع «الجيوان» تُقدّر قيمتها بما يزيد عن نصف مليون روبية هندية، لم تكن مدرجة في أي بيان جمركي (مانيفستو)، وتعود لأحد كبار طواويش اللؤلؤ في الخليج العربي، **الحاج عبد الرزاق الخضيري**. غير أن ما كاد يبدو كقضية تهريب عادية سرعان ما تحوّل إلى فضيحة فساد واختلاس مدوية داخل مكتب كمرك العشار القديم نفسه؛ فبعد إيداع اللؤلؤ المحجوز في خزانة الكمرك الحديدية المدموغة بالشمع الأحمر بانتظار بيعه بالمزاد

وتقدير الغرامة، استيقظت الإدارة بعد أسبوع لتجد أن الصرة قد استُبدلت بلآلئ صناعية وزجاجية شاحبة، بينما اختفت معها دفاتر قيد الرسوم الكمركية للأشهر الستة الماضية بالكامل.

وُجّهت أصابع الاتهام فوراً إلى مدير كمرك العشار المعين من نظارة الرسوم بإسطنبول، **ميرزا رضا أفندي**، الذي ادعى أن حريقاً صغيراً شبّ في مكتبه أتى على الدفاتر قضاءً وقدراً. وتولّى رئيس محكمة البصرة الشرعية **الشيخ مصطفى** قيادة جلسات المحاكمة المعقدة بموجب نصوص مجلة الأحكام العدلية، والتي استمرت تسعة أشهر كاملة، وفُحصت خلالها القرائن المضبوطة المتمثلة في اللآلئ الزجاجية الصناعية المستخدمة في الاستبدال الخادع، وبقايا دفاتر الكمرك المحروقة جزئياً، وشهادات عمال الميناء حول زوارق دخلت ليلاً إلى رصيف الكمرك المغلق. وكشفت التحقيقات عن تواطؤ خطير يربط بين كبار «الطواويش» وموظفي كمرك الولاية والربابنة الإنكليز الذين كانوا يستغلون البواخر ذات الحصانة الدبلوماسية لنقل اللؤلؤ المهرب إلى أسواق بومباي دون دفع فلس واحد لخزينة السلطان.

وانتهت المحاكمة بإقالة مدير الكمرك ميرزا رضا أفندي وسوقه مخفوراً إلى بغداد بعد الحكم بسجنه ثلاث سنوات وتضمينه قيمة العجز الدفتري الهائل في خزنته، وإلزام سفينة التهريب بالمصادرة، في حين تمكن الحاج عبد الرزاق الخضيري من تبرئة ساحته بعد دفع تسوية مالية ضخمة، واختفت صرة اللؤلؤ الحقيقية في بطون تجار الخليج دون أن تترك أثراً في شط العرب. وقد انقسمت الفرضيات حول طبيعة الجريمة؛ إذ تبنى تقرير مفتش المالية الإمبراطوري القادم من بغداد فرضية مؤامرة الاختلاس والتواطؤ بين الإدارة والمهربين، مستنداً إلى أن استبدال اللؤلؤ داخل الخزينة الحديدية المغلقة بمفاتيح خاصة لا يمكن أن يتم دون اشتراك مدير الكمرك وحراسه مباشرة، وإن اعترض المشككون بأن ميرزا رضا أفندي كان موظفاً حديث التعيين من إسطنبول ولا يمتلك شبكة علاقات محلية تمكنه من بيع هذا اللؤلؤ النادر في البصرة. وفي المقابل، طرحت المذكرة الدفاعية لمدير الكمرك المعزول فرضية السطو المحترف الذي نفذته شبكة بحارة عابرة للحدود استغلت ضعف حراسة الميناء النهري لكسر القفل الداخلي واستبدال الدفاتر، غير أن حرق الدفاتر المالية المحددة تحديداً كان يخدم

مصلحة إدارة الكمرك في إخفاء عجزها السابق أكثر مما يخدم لصاً خارجياً عابراً. وتُثبت دراسة سجلات محاكم البصرة لدى المؤرخين المعاصرين أن موانئ الخليج في أواخر العهد العثماني كانت تشهد تداخلاً معقداً بين البيروقراطية العثمانية العاجزة ورأس المال التجاري المحلي المحمي بنفوذ الشركات والملاحة البريطانية. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: أين استقرت لآلئ الجيوان المسروقة من خزانة العشار، وهل بيعت في أسواق بومباي تحت أسماء مستعارة لتجار بصرة نافذين حضروا جلسات المحاكمة بصفة خبراء ومثمنين؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

يتحول اللؤلؤ — وهو دمعة البحر ورمز النقاء — إلى لعنة في يد الإنسان الجشع. يغوص البحار الفقير في أعماق الخليج معرضاً حياته للموت من أجل حبة لؤلؤ، لتنتهي تلك الحبة في قبو كمرك مظلم مسرحاً للخيانة والتزوير، فيغدو البريق الفاتن مرآة تفضح ظلم المدنية وعفن الخزائن.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

مصطفى كاظم المدامغة (١٩٨٢). نصوص من الوثائق العثمانية عن البصرة (١٧٠٠-١٩١٢). مركز دراسات الخليج [١] العربي، جامعة البصرة (دراسة سجلات المحاكم والمنازعات الجمركية).

[٢] Frederick F. Anscombe (١٩٩٧). *The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar*. Columbia University Press.

الملف التحقيقي رقم ٢٠
تقرير أمني برقي وتحقيق عسكري مشفر
ملفات الاختطاف والسرقة: شبكة خطف أبناء الأعيان على خط قطار الحجاز

فدية الذهب في بادية الشام وسرقة صناديق البريد الإمبراطوري

بعد ثورة ١٩٠٨ وإعلان المشروطية الثانية وتدشين سكة حديد الحجاز، عاشت الولايات العربية اضطرابات سياسية وأمنية عاصفة، إذ تحول القطار الحديدي — الذي مثّل رمز التحديث الحميدي الأكبر — إلى هدف مفضل لعمليات الاختطاف وابتزاز العائلات الثرية وسرقة صرر البريد الإمبراطوري. وفي نيسان من عام ١٩١١ م، الموافق لسنة ١٣٢٩ هـ، شهدت ولاية سوريا وولاية بيروت واحدة من أجرأ عمليات السطو والاختطاف على هذا الخط الحيوي، وهي الواقعة الموثقة في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول (BOA) ، ضمن سجلات نظارة الداخلية العثمانية، قسم الأمن العام (DH.EUM) ، الملف ١٩/٤٤، لسنة ١٣٢٩ هـ.

ففي ليلة حالكة من ليالي نيسان، كان قطار الحجاز البخاري يشق ظلام سهل حوران متجهاً من محطة درعا إلى دمشق، وحين بلغ منعطفاً جبلياً معزولاً بين محطتي درعا والمسمية، اهتزت القاطرة بعنف إثر اصطدامها بصخور وُضعت عمداً على القضبان بعد خلع مسامير التثبيت، فتوقفت وسط صفير البخار ودوي إطلاق نار كثيف في الهواء يلفه صمت الليل القاحل والرعب. وعلى الفور، اقتحمت عربة الدرجة الأولى مجموعة مسلحة ملثمة ترتدي الكوفيات السوداء بقيادة زعيمها الملقب بـ «**النمرود**». لم ينهب المهاجمون المسافرين عشوائياً، بل كانوا يحملون صورة فوتوغرافية وقائمة أسماء محددة بدقة استخباراتية مذهلة؛ فتوجهوا مباشرة نحو الفتى **فؤاد بك العظم** — البالغ من العمر ستة عشر عاماً وابن أحد أثرى أعيان دمشق — واقتادوه تحت تهديد السلاح مع صندوق البريد الحديدي المحتوي على حوالات مالية بقيمة عشرة آلاف ليرة ذهبية، ليتواروا في أعماق منطقة «اللجاة» الصخرية الوعرة وجبال الدروز حيث تعجز خيول الجندرمة وفرق الخيالة عن اختراقها.

تكشف وثائق وزارة الداخلية العثمانية عن صدمة الإدارة المركزية من جرأة العملية؛ إذ أرسلت العصابة رسائل طلب فدية مكتوبة بمداد أحمر وأسلوب شبه عسكري تطالب فيها بمبلغ خمسة آلاف ليرة عثمانية نقداً، مهددة بذبح الفتى ورمي رأسه في محطة القدم بدمشق إذا تدخلت قوات الدرك. خضعت الأسرة الدمشقية ودفعت الفدية عبر وسيط مسيحي من تجار حوران، ليُطلق سراح الفتى بعد أسبوعين في حالة إنهاك مأساوي. غير أن اللغز الأمني انفجر تحت قبة مجلس المبعوثان (البرلمان العثماني) بإسطنبول، حيث تعرّض والي سوريا إبان العهد الدستوري الثاني **إسماعيل حقي بك** لمساءلة عنيفة حول الفلتان الأمني، وحول الأسئلة الحرجة التي أفرزها فحص أدوات خلع مسامير السكة الحديدية وشهادات ناظر محطة درعا وسائقي القاطرة البخارية: من الذي زوّد العصابة بموعد سفر الفتى في تلك الرحلة تحديداً، وهو سر لم يكن يعلمه سوى مدير محطة درعا ومساعد ناظر القطار؟ ولماذا كانت رسائل طلب الفدية تُسلّم بانتظام في صندوق بريد بوسط دمشق دون أن تتمكن أجهزة التحري من رصد حاملها؟

وعلى الرغم من إعلان الأحكام العرفية في خط حوران، وتجريد حملة عسكرية إلى اللجاة باءت بالفشل الذريع، وصرف تعويضات لمتعهدي البريد، أُغلقت القضية كغيرها من ملفات بادية الشام في سنوات ما قبل الحرب الكبرى. وقد انقسمت القراءات حول طبيعة العصابة؛ إذ رأت مداولات نواب المعارضة في مجلس المبعوثان أنها عصابة متمردة مسيسة تستهدف تمويل التسلح المحلي ومناهضة سياسات التتريك التي فرضها الاتحاديون عبر ضرب رموز الأعيان العثمانيين وصناديق الحكومة، وإن اعترض المشككون بأن طلب الفدية النقدية وتقاسم الأموال يؤكدان الدوافع الجنائية المحضة للنهب. في المقابل، ذهبت تقارير فرع المخابرات العثمانية في ولاية سوريا نحو فرضية التواطؤ الداخلي من موظفي السكة الحديدية والشرطة استناداً إلى دقة المعلومات وسلامة تسليم الفدية في قلب دمشق، رغم أن وعورة اللجاة وشراسة عشائرها كانتا كفيلتين بتأمين تحركات العصابة دون الحاجة لاختراق حكومي معقد. ويُجمع المؤرخون المعاصرون على أن ملفات الاختطاف على خط سكة حديد الحجاز تُظهر كيف تحولت مشاريع البنية التحتية التحديثية إلى أهداف هشة أمام التمردات المحلية، كاشفةً حدود سلطة الدولة المركزية التي عجزت عن بسط سيطرتها على ما وراء أشرطة الحديد.

ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من هو «النمرود» الذي قاد العملية وكتب الرسائل بخط رقعة أنيق ينمّ عن كاتب محكمة متمرس وليس قاطع طريق أمّي، وإلى أين ذهبت ذهبيات الفدية وصناديق البريد؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

يختزل قطار الحجاز صراع الحداثة والبداوة. الحديد والنار والبخار تعبر الصحراء لتوحيد العالم وتحديثه، لكن الصحراء تتربص بها دائماً لتكسر ذلك الحديد بصخرة مجهولة؛ لتذكر الإنسان بأن التكنولوجيا لا تستطيع وحدها بناء مجتمع ما لم تكن مسنودة بعدالة حقيقية تحمي الضعيف قبل القوي.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Murat Özyüksel (٢٠١٤). *The Hejaz Railway and the Ottoman Empire: Modernity, Industrialisation and Ottoman Decline*. I.B. Tauris, London (فصل الأمن ومخاطر استهداف السكة).

[٢] تقارير .*Dahiliye Nezareti Emniyet-i Umumiye Müktesebatı* .أرشيف وزارة الداخلية العثمانية (وثائق سنوات ١٩٠٩–١٩١٣) خطف الرعايا والأعيان في ولايات الشام.

الباب الثالث • النطاق الزمني: ١٧٠٣ – ١٩٠٩ م

الباب الثالث: الحوادث الجماعية والفتن التي أربكت المدن

عنف الجماهير وأسرار القصور

عشر هزات كبرى عصفت بالمراكز الحضرية، من تمرد أدرنة وثورة حمام بيازيد إلى مجزرة إلغاء الإنكشارية

وفتنة ١٨٦٠ الشامية ومذبحة أضنة.

المدار الفلسفي :سيكولوجيا الهستيريا الجمعية: عندما تصبح الشائعة سلاحاً قاطعاً، وتغدو ساحات المدن مسارح للتطهير الدامي وحسابات الباب العالي.

الملف التحقيقي رقم ٢١

فتوى خلع شرعية ومضبطة بيعة سلطانية جديدة

انتفاضة أدرنة: كيف تحولت الشائعات إلى تمرد شعبي؟

إهانة العاصمة القديمة وسقوط شيخ الإسلام والسلطان مصطفى الثاني

في تموز من عام ١٧٠٣ م، الموافق لسنة ١١١٥ هـ، لم يكن أحد يتخيل أن تأخر دفع رواتب مائتي جندي من صنف «الجبجية» (سلاح الذخيرة) المكلفين بحراسة حملة جورجيا سيتحول إلى تسونامي سياسي يبتلع العرش العثماني في غضون أسابيع قليلة. غير أن الأرشيف العثماني — المحفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء ومكتبة السليمانية ضمن سجلات وقائع نعيما ودفاتر المهمة (المجلد ١١٤، وثائق عزل السلطان مصطفى الثاني) — يكشف أن الأرض كانت مهيأة للانفجار منذ كارثة معاهدة كارلوفيتز عام ١٦٩٩ م.

فمنذ تلك المعاهدة، هجر السلطان مصطفى الثاني إسطنبول واستقر في أدرنة مكرساً وقته لرحلات الصيد، تاركاً مقاليد الإمبراطورية بيد شيخ الإسلام فيض الله أفندي، الذي استأثر بالنفوذ المطلق واحتكر الوظائف والولايات لأبنائه وأصهاره، مما خلق احتقاناً مجتمعياً هائلاً في دار الخلافة.

انطلقت شرارة ما عُرف تاريخياً بـ «واقعة أدرنة (*Edirne Vakası*) من ميدان آت ميدان في إسطنبول، حيث سرت شائعة في الأزقة كالهشيم: «السلطان هجر دار الخلافة نهائياً، وشيخ الإسلام فيض الله أفندي يستعد لهدم أسوار القسطنطينية ونقل كل الخزائن والدواوين إلى أدرنة لإرضاء كفار البندقية والنمسا!». وفي غضون ثمانٍ وأربعين ساعة، انضمت جماهير الحرفيين وطلاب المدارس الشرعية (الصوخته) إلى الجنود المتمردين بقيادة أحمد آغا (قائد الجبجية)، وتحوّل التذمر المعيشي إلى انتفاضة سياسية واعية ومسلحة طالبت برأس شيخ الإسلام وعزل السلطان. وتكمن الإثارة التحقيقية في هذا الملف كما فكّكها المؤرخ رفعت أبو الحاج — (Rifa'at Abou-El-Haj) في البنية

المنظمة للتمرد؛ فلم تكن الحركة مجرد غوغائية عفوية، بل كانت هناك مطابخ سياسية سرية تقود حركة الشارع وتصوغ «عرائض قضائية» تدعو لمحاكمة الفساد الإداري باسم الشرع.
زحف جيش التمرد المكون من ستين ألف مقاتل من إسطنبول إلى أدرنة في مسيرة لم يشهد لها التاريخ العثماني مثيلاً، مستنداً إلى أدلة وقرائن تنظيمية ضُبطت في سجلات القضية، شملت الفتوى الشرعية الموقعة بخلع السلطان لتعطيله شؤون المسلمين وإقامته بدار الصيد، ومحاضر مجلس الأعيان المنعقد في جامع أيا صوفيا برئاسة قضاة العسكر، ورسائل التنسيق المشفرة بين إنكشارية إسطنبول وفرسان الروملي.

وعندما حاول السلطان إنقاذ عرشه في ساحة قصر أدرنة العتيق بالتضحية بشيخ الإسلام وعزله، كان الوقت قد فات. وقع فيض الله أفندي في يد الغوغاء، وجرى تشريحه حياً في مشهد انتقامي كابوسي على ضفاف نهر تونجا: قُيّد على حمار هرم، وطيف به في أزقة أدرنة بينما كانت الجماهير تبصق عليه، ثم قُطع لسانه الذي أفتى بمصادرة أموال الناس، ومُزّق جسده إرباً قبل أن تُلقى أشلاؤه في مياه نهر تونجا حتى لا يجد قبراً يضمه.
وبموجب الحكم القضائي والفرمان السلطاني، خُلع السلطان مصطفى الثاني ليُحتجز في قفص العزلة بطوب قابي حيث توفي بعد أشهر، ونُصب أخوه السلطان أحمد الثالث، مع مصادرة أموال أسرة فيض الله أفندي بالكامل وإعادتها للخزينة.

وقد انقسمت القراءات التاريخية حول دوافع هذه الانتفاضة إلى مسارين متعارضين: المسار الأول، الذي تبنته أطروحة المؤرخ رفعت أبو الحاج (Formation of the Modern State) ، يرى فيها حركة تصحيحية دستورية قادتها البيروقراطية ونخب إسطنبول المثقفة، مستنداً إلى التنظيم الدقيق وصياغة العرائض المتقنة والامتناع عن نهب الأسواق، وإن اعترض المشككون بأن العنف السادي المفرط في تصفية شيخ الإسلام وسحله يعكس انفلات الغرائز الغوغائية.
أما المسار الثاني، الذي ورد في «تاريخ راشد» والمصادر العثمانية الرسمية، فيفسر الواقعة بوصفها مؤامرة عسكرية دبرها قادة الفرسان والإنكشارية خوفاً من خطط عسكرية لإلغاء امتيازاتهم وإعادة

هيكلة الجيش بعد هزيمة كارلوفيتز، غير أن انخراط الطبقات الشعبية والتجار والنساء في دعم التمرد ينفي حصره في مصالح العسكر وحدها.

ويخلص المؤرخون المعاصرون إلى أن انتفاضة أدرنة تمثل نقطة تحول حاسمة أثبتت وجود «رأي عام حضري» في العاصمة العثمانية قادر على تقييد الاستبداد السلطاني ورفض تهميش مركزية إسطنبول السياسية. ومع ذلك، بقي اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من الذي كتب البيانات الثورية الشعبية التي كانت تُعلّق ليلاً على أبواب مساجد إسطنبول الكبرى قبل التمرد بأيام بلغة بليغة جمعت بين الفقه الحنفي والتحريض السياسي الجريء؟

التأمل الفلسفي (علاء فاضل الأسدي):

تُظهر انتفاضة أدرنة الطبيعة الزئبقية لـ «الشائعة» في السياسة. حين تفقد السلطة مصداقيتها وتعتصم في قصور الصيد البعيدة، تصبح الشائعة في فم رجل فقير في السوق أشد فتكاً من مدافع الحصار، ويتحول غضب الهامش إلى صاعق يفجر أعتى الإمبراطوريات.

الهوامش والمراجع الأكاديمية:

[١] Rifa'at Ali Abou-El-Haj (١٩٨٤). *The ١٧٠٣ Rebellion and the Structure of Ottoman Politics*. Nederlands Historisch-Archaeologisch Instituut te Istanbul, ١٣٤ pp.

[٢] محمد راشد أفندي (Raşid) (١٨٦٥). *Tarih-i Raşid* (طبعة إسطنبول). (تاريخ راشد)*. المجلد الثالث: وقائع خلع السلطان مصطفى ومقتل شيخ الإسلام.

الملف التحقيقي رقم ٢٢

وقائع ديوان سلطاني وقيد تاريخي إمبراطوري

ثورة باترونا خليل: التمرد الذي أنهى عصر الزنبق

حمام بيازيد وقصور سعد أباد المحترقة تحت أقدام البائع الألباني المتجول

بين عامي ١٧١٨ و١٧٣٠ م، عاش العثمانيون حقبة فريدة عُرفت بـ عصر الزنبق (Lâle Devri) ؛ حيث ازدهرت الفنون والترجمة وتأسست أول مطبعة عثمانية على يد إبراهيم متفرقة. غير أن هذا الانفتاح الثقافي رافقه بذخ أسطوري في بناء قصور «سعد أباد» الفارهة على ضفاف خور كاغد خانة، وإقامة احتفالات الزهور الليلية الباذخة، في وقت كانت فيه الجماهير تعاني من الغلاء والفقر والهزائم على الجبهة الصفوية. وفي صباح يوم الخميس ٢٨ سبتمبر ١٧٣٠ م، الموافق لسنة ١١٤٣ هـ، انفجر هذا التناقض الطبقي في قلب إسطنبول، في واقعة وثّقتها سجلات تاريخ صبحي وتاريخ شمداني زاده ووثائق متحف قصر طوب قابي وأرشيف رئاسة الوزراء (BOA) تحت الكود (D.BŞM ٤١٢).

بدأت الشرارة من بوابة حمام بيازيد الشعبي، حين خرج سبعة عشر رجلاً يقودهم بحار ألباني سابق ودلّاك في الحمام رث الثياب يُدعى باترونا خليل .(*Halil Patrona*) كان يحمل في يده راية حمراء ممزقة وهو يصيح بأعلى صوته في السوق: «يا أمة محمد، من كان مسلماً غيوراً على دينه وعرضه فليتبع هذه الراية! دكاكين الظلم يجب أن تُقفل، وقصور الإلحاد في سعد أباد يجب أن تُحرق!». وخلال ساعات معدودة، تضخمت الكتلة البشرية إلى عشرات الآلاف بانضمام الحرفيين وصغار الباعة وبحارة غلطة وجنود الإنكشارية الساخطين. لم يكن المتمردون يطالبون بزيادة رواتب، بل طالبوا باستئصال طبقة الحكم الباذخة بأكملها.

تحصّن السلطان أحمد الثالث وصهره ومهندس عصر الزنبق الصدر الأعظم إبراهيم باشا النوشهري في قصر طوب قابي، محاولين تهدئة الثوار بتقديم تنازلات متتالية. لكن المحكمة الثورية التي نصبها باترونا في ميدان آت ميدان رفضت كل تسوية إلا بتسليم رقاب الوزراء. واضطر السلطان، في مشهد ذليل، إلى التضحية بصهره وحبيبه إبراهيم باشا؛ فخُنق داخل السراي وأُلقيت جثته العارية فوق عربة بقر إلى المتمردين، الذين سحلوا الجثة في الشوارع وقطعوا أنفها وأذنيها ومثّلوا بها في أكسراي. وامتدت ألسنة النيران إلى مروج سعد أباد في وادي كاغد خانة؛ حيث أحرقت الجماهير أكثر من مائة وعشرين قصراً رخامياً منيفاً مستوحى من قصر فرساي الفرنسي، ودمّروا حدائق الزنبق النادرة واقتلعوا بصيلاتها وطحنوها تحت الأقدام كرمز لمحو ثقافة الترف الغربي المستورد. وعلى إثر ذلك، تنازل السلطان أحمد الثالث عن العرش لابن أخيه السلطان محمود الأول واعتكف حتى وفاته، بينما حكم باترونا خليل إسطنبول فعلياً لمدة شهر كامل، يرتدي بزته الرثة ويجلس في ديوان الدولة حافي القدمين ليفرض فرمانات تعيين الوزراء والولاة.

وانتهت هذه الدراما التاريخية بمكيدة سلطانية باردة درسها المؤرخ روبرت أولسون (Robert Olson) وحفظتها محاضر جلسة ديوان طوب قابي السرية: استدعى السلطان الجديد محمود الأول باترونا خليل وأعوانه إلى قاعة الديوان بزعم منحهم رتبة الباشوية والقيادة العسكرية، وما إن دخلوا القاعة وجُرّدوا من سلاحهم حتى انقضّ عليهم حراس القصر (البستانجية) بالسيوف والخناجر وذبحوهم في مجزرة خاطفة، ثم طُهّرت شوارع العاصمة من آلاف المتمردين في ليلة واحدة استعادت فيها الإمبراطورية توازنها بفرمان قاطع دفن عصر الزنبق إلى الأبد.

وقد انقسم المؤرخون في تفسير هذه الثورة بين مسارين: الأول تبنته أطروحة المؤرخ التركي إسماعيل حقي أوزون تشارشيلي، وترى فيها ثورة طبقية واجتماعية عارمة ضد الاستلاب الثقافي، مستندة إلى استهداف قصور الترف واحتضان الفئات الكادحة للتمرد، وإن اعترض المشككون بأن غياب أي مشروع سياسي بديل لدى باترونا خليل سوى توزيع المناصب وابتزاز الأثرياء يدل على غوغائية

عابرة. أما المسار الثاني، المستند إلى مذكرات الرحالة والشهود الغربيين المعاصرين كالليدي ماري مونتاغيو، فيفسرها بوصفها انقلاباً دبرته قوى الملالي المحافظة بالتواطؤ مع العسكر اعتراضاً على إدخال المطبعة والتشبه بالغرب، غير أن المتمردين أعدموا وعزلوا قضاة ورجال دين موالين للطرفين دون تمييز مذهبي. وتُجمع الدراسات المعاصرة على أن ثورة باترونا خليل كانت أعنف صدمة رجعية واجهها مشروع التحديث العثماني المبكر، كاشفةً الهوة السحيقة بين نخب إسطنبول المترفة والجماهير الشعبية المطحونة. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف: أين اختفت صناديق المجوهرات والتحف التي نُهبت من قصور سعد أباد قبل إحراقها، ومن كان المشتري الخفي لتلك الكنوز في أسواق الموانئ الأوروبية؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تجسد ثورة باترونا خليل مأساة الجمال المنفصل عن العدالة. إن قصور سعد أباد وحدائق الزنبق كانت غاية في الروعة المعمارية، لكنها بُنيت على أرض من الحرمان والبؤس؛ وحين تدوس أقدام الجياع على الزهور الفاتنة، فإنها تثبت أن الحضارة التي تعجز عن إطعام فقرائها لا تستحق سوى أن تُسوّى بالأرض وتتحول إلى رماد.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Robert W. Olson (١٩٧٤). *The Esnaf and the Patrona Halil Rebellion of ١٧٣٠: A Realignment in Ottoman Politics?*. Journal of the Economic and Social History of the Orient, Vol. ١٧, No. ٣, pp. ٣٢٩-٣٤٤.

[٢] أحمد جودت باشا (طبعة إسطنبول ١٣٠٩ هـ). *تاريخ جودت*. المجلد الثاني: وقائع ثورة ١٧٣٠ ونهاية عصر الزنبق.

الملف التحقيقي رقم ٢٣

تقرير وقائع ديواني وفرمان سلطاني بالتهدئة العسكرية

ليلة انفجار باب الآصف: النهاية الغامضة لأليمدار مصطفى باشا

برج البارود المشتعل: حين اختار الصدر الأعظم الانتحار مع أعدائه

بعد مقتل السلطان سليم الثالث المصلح على يد الإنكشارية، زحف أليمدار (بيرقدار) مصطفى باشا — زعيم أعيان روسجوك — من البلقان بجيشه إلى إسطنبول لإنقاذ الإصلاح؛ فنصّب السلطان محمود الثاني على العرش، وفرض «وثيقة الاتفاق» (سند اتفاق ١٨٠٨) التي حدّت من سلطة العرش لصالح الأعيان، وأعاد تأسيس جيش نظامي حديث عُرف بـ «السكمان الجديد»، مما أثار حقد الفيالق الإنكشارية التقليدية.

وفي ليلة باردة ممطرة من ليالي نوفمبر ١٨٠٨ م، الموافق لسنة ١٢٢٣ هـ، استيقظت إسطنبول على قرع طبول الحرب في أزقتها، في واقعة دموية حفظت تفاصيلها دفاتر وقائع تاريخ جودت (المجلد الثامن) وأرشيف قصر طوب قابي وأرشيف رئاسة الوزراء.(BOA - HAT ١٣٣٢/٥١٨٩٠)

في تلك الليلة، انقضّ آلاف من جنود الإنكشارية المسلحين على مقر الصدر الأعظم في الباب العالي وباب الآصف (دار الصدارة العظمى)، مطلقين هتافات الثأر والانتقام ومطالبين برأس أليمدار وإلغاء القوانين العسكرية الجديدة. قاتل الصدر الأعظم وحرسه الألباني ببسالة أسطورية لعدة ساعات بينما كانت ألسنة اللهب تلتهم الأبنية الخشبية للباب العالي. ومع انهيار خطوط الدفاع، تراجع أليمدار مع ثلة من أخلص رجاله وإحدى جواريه المقربات إلى برج حجري معزول ومحصن في قبو القصر يُستخدم مستودعاً للبارود والذخيرة، فأحكم إغلاق الباب الحديدي الضخم من الداخل ورفض كل عروض الاستسلام، بعد أن كان قد أرسل مراسلات استغاثة عاجلة للسلطان محمود الثاني قبل ساعتين، في وقت تحصّن فيه السلطان الشاب في قصر طوب قابي مراقباً اشتعال المدينة بحذر ودهاء.

تجمع مئات من قادة الإنكشارية ومقاتليهم فوق سطح البرج وحول الباب الحديدي، يحاولون نقبه بالمطارق وتفجير مزاليجه بالفؤوس وهم يصرخون بالشتائم ويستعجلون لحظة سحل الصدر الأعظم في الشوارع. وفجأة، في لحظة بلغت ذروة التراجيديا التاريخية، أطلق أليمدار رصاصة مسدسه نحو براميل البارود المكدسة في القبو! دوى انفجار هائل زلزل عاصمة الخلافة وطيّر شظايا الحجارة لمسافة أميال في مياه القرن الذهبي؛ انهار البرج بأكمله، وسُحق تحته أكثر من ثلاثمائة جندي من قادة الإنكشارية في رمشة عين، محولاً مسرح الهجوم إلى مقبرة جماعية تفحّم فيها الجميع، قبل أن يستخرج الإنكشارية بقايا جثة أليمدار المتفحمة من تحت الأنقاض ويمثلوا بها. وعلى إثر ذلك، صدر فرمان سلطاني بإلغاء قوات السكمان الجديد مؤقتاً لتهدئة الإنكشارية وتعيين صدر أعظم جديد، بينما كتم السلطان محمود الثاني خطته الانتقامية الكبرى لعام ١٨٢٦.

غير أن اللغز التاريخي حول حقيقة ما جرى داخل البرج ظل مشتعلاً في كتابات المؤرخين، مثل أحمد جودت باشا وفيرجينيا أكسان(Virginia Aksan) ؛ إذ انقسمت التفسيرات بين فرضيتين: الأولى تبناها أغلب المؤرخين العثمانيين والرواية الشعبية الألبانية، وترى أن الانفجار كان انتحاراً بطولياً مخططاً لإبادة العدو في آن واحد، استناداً إلى طبيعة شخصية أليمدار الجسورة وعقيدته العسكرية في عدم الاستسلام قط، وإن اعترض المشككون بأن وجود جارية حسناء معه في القبو كان يحبها حباً جماً يثير التساؤل حول إمكانية تضحيته بها طوعاً. أما الفرضية الثانية، التي وردت في تقارير سفراء فرنسا والنمسا في بيرا المعاصرة للحدث، فترجح أنه كان حادثاً عرضياً ناتجاً عن اشتعال النيران في الأسقف الخشبية للبرج وتساقط الجمر عبر فوهات التهوية نحو أكياس البارود المفتوحة أثناء القتال، وهو ما تعارضه الشهادات التي أكدت إحكام إغلاق كافة المنافذ والفتحات قبل الانفجار بلحظات. وتتفق الدراسات الحديثة على أن نهاية أليمدار سرّعت في ترسيخ قناعة السلطان محمود الثاني بأن تصفية الإنكشارية نهائياً مسألة حياة أو موت لبقاء الدولة. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: هل تعمد السلطان محمود الثاني تأخير تحريك أسطول البحرية ومدافع الترسانة لضرب المتمردين من الخلف لكي يتخلص من سطوة أليمدار المستبدة وينفرد بالحكم المطلق؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تُمثل واقعة باب الآصف التعبير المطلق عن «العنف التطهيري». حين يدرك المصلح التاريخي أن العالم القديم المحيط به يرفض التراجع، وأنه سيسقط حتماً، فإنه يختار ألا يسقط وحيداً؛ فيشعل البارود ليعلن أن نهاية الحلم التحديثي يجب أن تكون جحيماً يدمر المهاجم والمدافع معاً في فناء مأساوي مهيب.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Virginia H. Aksan (٢٠٠٧). Ottoman Wars ١٧٠٠–١٨٧٠: An Empire Besieged. Routledge, London (الفصل الخاص بأزمة ١٨٠٧–١٨٠٨ وسقوط أليمدار مصطفى).

[٢] أحمد جودت باشا (طبعة ١٣٠٩ هـ). تاريخ جودت. المجلد الثامن: أحداث تمرد الإنكشارية وانفجار دار الصدارة.

الملف التحقيقي رقم ٢٤

فتوى إجماع شرعي وفرمان سلطاني بالحل والاستئصال

ليلة إلغاء الإنكشارية («الواقعة الخيرية» ١٨٢٦)

مدافع ميدان آت ميدان: تشريح الإبادة السرية لأقوى جيش إمبراطوري

على مدى خمسة قرون، شكّل فيلق الإنكشارية (Yeniçeri) العمود الفقري للفتوحات العثمانية، لكنه تحوّل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى عقبة رجعية عنيفة تخلع السلاطين وتذبح الوزراء وترفض التدريب الحديث. وفي حزيران من عام ١٨٢٦ م، الموافق لسنة ١٢٤١ هـ، قرر السلطان محمود الثاني حسم الصراع الوجودي نهائياً عبر خطة دموية استثنائية سُميت رسمياً بـ «الواقعة الخيرية (Vaka-i Hayriye) »، وحُفظت تفاصيلها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية (BOA) ضمن دفاتر المهمة رقم ٢٤٢ وسجلات «أسس وقائع خيرية» للمؤرخ أسعد أفندي.

ففي ليلة ١٥ يونيو ١٨٢٦، قلبت كتائب الإنكشارية في إسطنبول قدور طعامها الشهيرة (Kazan-Şerif) في ميدان آت ميدان (ميدان سباق الخيل البيزنطي القديم)، معلنةً التمرد المسلح كعادتها ضد الفرمانات السلطانية التي تأمر بتدريبهم على الطراز الأوروبي. كانت تلك الإشارة التي انتظرها السلطان محمود الثاني طيلة ثمانية عشر عاماً من الصبر والتخطيط الخفي. لم يتردد السلطان هذه المرة ولم يفاوض؛ بل أخرج «الراية النبوية الشريفة (Sancak-ı Şerif) «من خزانة الأمانات المقدسة بطوب قابي للمرة الأولى منذ قرن، واستصدر فتوى شرعية مجمعة من علماء إسطنبول بتكفير وتجريم التمرد الإنكشاري وجواز قتالهم، داعياً أهالي إسطنبول وطلاب العلم والبحارة للتجمع حول الراية والجهاد ضد «البغاة المفسدين»، لتتحول المواجهة في لمح البصر من تمرد عسكري إلى معركة دينية مقدسة.

حاصرت قوات المدفعية الملكية (الطوبجية) بقيادة الجنرال الصارم قره جهنم إبراهيم باشا (إبراهيم جهنم الأسود) الميدان وثكنات الإنكشارية المركزية الضخمة في اللحمجيين بأكسراي، حيث تحصّن أكثر من عشرين ألف إنكشاري رافضين الاستسلام، بينما كان آغا الإنكشارية العام جلال الدين باشا متواطئاً سراً مع القصر لإنجاح خطة الاستدراج. وبأمر سلطاني مباشر، أُغلقت منافذ الأزقة وبدأت المدافع تقصف الثكنات بقذائف الكارتوش الحارقة والبارود الثقيل دون توقف لساعات متواصلة. تحولت الثكنات الخشبية إلى محرقة بشرية هائلة سُمع صراخ المحاصرين فيها من قمم تلال بيرا؛ احترق آلاف الجنود أحياء داخل مبانيهم، ومن حاول الفرار من ألسنة اللهب استقبلته بنادق الفرسان ورماح البحرية.

وفي الأيام التالية، شنت أجهزة الدولة حملة تطهير واستئصال شاملة وصدر فرمان سلطاني بالحل النهائي لفيلق الإنكشارية، وإلغاء الطريقة البكتاشية المرتبطة بهم ونفي دراويشها، وإنشاء جيش «عساكر المنصورة المحمدية». صودرت أملاك وأوقاف ألوية الإنكشارية في عموم الولايات، ومُحيت شواهد قبورهم التي تحمل عمائمهم المميزة في كافة المقابر، وحُظر نطق اسم «الإنكشاري» تحت طائلة الإعدام، وأُلقيت آلاف الجثث في بحر مرمرة ومياه البوسفور حتى تلونت الشواطئ باللون القرمزي لعدة أسابيع.

وقد انقسمت القراءات التاريخية حول هذه الواقعة بين مسارين: المسار الأول، الذي تبنته الرواية العثمانية الرسمية (أسعد أفندي) والمؤرخون الحداثيون، يرى فيها عملية جراحية حتمية لإنقاذ الدولة من الانهيار التام بعد أن أصبح الإنكشارية عبئاً عسكرياً خائناً يتسبب في ضياع الأراضي في اليونان وروسيا، وإن اعترض المشككون بأن وحشية الإبادة الشاملة واستئصال حتى صغار المجندين والعجزة في الأقاليم تجاوزت حدود الضرورة الأمنية. أما المسار الثاني، الذي تبناه مؤرخو الحركات الصوفية والبكتاشية وأدبيات المعارضة التقليدية، فيصفها بأنها نخ استدراجي مدبر ومجزرة قصر دموية استفز فيها السلطان الإنكشارية عمداً للتخلص من أقوى قوة توازن سلطته المطلقة، غير أن رفض الإنكشارية المستمر لكل محاولات التدريب وعصيانهم المتكرر طيلة نصف قرن ينفي عنهم صفة

الضحية البريئة. وتُجمع الأبحاث المعاصرة على أن «الواقعة الخيرية» كانت بمثابة «انقلاب دولة من الأعلى» لكسر العائق الأكبر أمام نشوء الدولة العثمانية البيروقراطية المركزية. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: كم كان الرقم الحقيقي لضحايا المذبحة الذين أُعدموا سراً في أقبية قصر طوب قابي وقلعة الروملي ولم تُدوّن أسماؤهم في السجلات الرسمية التي اكتفت بذكر رقم ستة آلاف قتيل؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تطرح الواقعة الخيرية المعضلة الأخلاقية الكبرى في فلسفة التاريخ: هل يمكن للتقدم أن يولد إلا من رحم المذابح؟ يُلقى بجيش دافع عن الخلافة لقرون في نيران المحرقة لكي تولد الدولة الحديثة، ليظل السؤال معلقاً: هل كانت الدولة العثمانية تبني مستقبلها أم كانت تنتحر روحياً حين أحرقت ماضيها بالمدافع؟

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Mehmed Esad Efendi (١٢٤٣ هـ). Üss-i Zafer (أساس الظفر في محو الإنكشارية). المطبعة العامرة (طبعة إسطنبول). (التاريخ الرسمي للواقعة الخيرية).

[٢] Howard E. Reed (١٩٥١). The Destruction of the Janissaries by Mahmud II in ١٨٢٦. Princeton University Doctoral Dissertation.

الملف التحقيقي رقم ٢٥

مضبطة ديوان حرب استثنائي وقرار تعويض دولي

اضطرابات جدة ومقتل القناصل(١٨٥٨)

شرارة العلم الإنجليزي ومؤامرة الميناء وقصف الأسطول البريطاني

عقب حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦ م) وصدور الخط الهمايوني الإصلاحي الذي ساوى بين المسلمين وغير المسلمين، تصاعد الاحتقان الشعبي في المدن الإسلامية المحافظة من تنامي النفوذ الأوروبي ونظام الامتيازات الأجنبية في موانئ البحر الأحمر وتجارة الحج. وفي ظهيرة يوم ١٥ يونيو ١٨٥٨ م، الموافق لسنة ١٢٧٤ هـ، تحوّل ميناء جدة الهادئ (سنجق جدة بولاية الحجاز) إلى مسرح لمذبحة دموية مروعة هزّت عواصم العالم، وحُفظت وقائعها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية (BOA - İ.DH ٤١٢/٢٧١٠٤) ضمن سجلات مجلس ولاية الحجاز وأضابير التحقيق الاستثنائي لنامق باشا، وكذلك في الأرشيف الوطني البريطاني.(FO ١٩٥/٦٠٣)

كانت الشرارة الظاهرية للأحداث نزاعاً بحرياً حول سفينة شراعية هندية تُدعى «إيراني» يملكها تاجر هندي بريطاني يُدعى صالح جوهر، إذ أمر نائب القنصل البريطاني في جدة ستيفن باج (ميساليتش) بإنزال العلم العثماني عنها ورفع العلم البريطاني بدعوى حماية رعايا التاج، وهو ما اعتبره أهالي جدة وبحارتها إهانة رمزية لا تُغتفر في عقر دار مهبط الوحي. انفجرت الجماهير في ثورة عارمة يقودها البحارة والحمّالون وأرباب الحرف، واجتاحت الحشود الغاضبة أزقة حارة الشام وحارة اليمن، مقتحمةً دار القنصلية البريطانية ثم القنصلية الفرنسية. قُتل نائب القنصل البريطاني باج طعناً بالسيوف في دار القنصلية، كما قُتل القنصل الفرنسي إيف ديفال وزوجته داخل منزلهما، إلى جانب أكثر من عشرين من التجار والرعايا الأجانب واليونانيين، بينما تلطخت السلالم الخشبية بالدماء ونُهبت المستودعات التجارية على رصيف الفرضة، ولجأ الناجون إلى الفرقاطة العثمانية الراسية في الميناء.

كان الرد الاستعماري صاعقاً؛

إذ وصلت البارجة الحربية البريطانية «سيكلوبس (HMS Cyclops) «وقصفت مدينة جدة بالمدافع الثقيلة لمدة يومين متتاليين، محولةً أجزاء واسعة من حارة البحر إلى ركام، وهددت باجتياح مكة المكرمة إذا لم يُقتصّ من الجناة فوراً. وعلى إثر ذلك، أوفد الباب العالي الصدر الأسبق والمفتش فوق العادة نامق باشا بصلاحيات مطلقة ولجنة تحقيق عسكرية مشتركة مع الإنجليز والفرنسيين. وكشفت محاضر المعاينة الجنائية لجثث القناصل ومطابقة جروح السيوف، والتقارير الملاحية، وشهادات الأجانب الناجين المودعة لدى قبطان السفينة «سيكلوبس»، عن لغز سياسي عميق: المذبحة لم تكن مجرد غضبة شعبية عفوية حول علم سفينة، بل كانت مؤامرة دبرها أعيان وتجار محليون متضررون من إلغاء تجارة الرقيق والضغوط البريطانية لاحتكار الملاحة البخارية في البحر الأحمر. وتحت ضغط المدافع الإنجليزية، أصدرت المحكمة العسكرية الاستثنائية أحكاماً عاجلة بالإعدام شنقاً بحق أحد عشر شخصاً من كبار أعيان وبحارة جدة — في مقدمتهم الشيخ عبد الله المحتسب — ونُفذ الحكم في ساحة الميناء أمام مدافع البوارج، مع نفي شريف مكة السابق وتغريم أهالي جدة تعويضات مالية باهظة بلغت أربعمائة ألف ليرة عثمانية لصالح بريطانيا وفرنسا.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول دوافع المذبحة بين فرضيتين: الأولى تبناها تقرير التحقيق البريطاني للقبطان بولين ومذكرات نامق باشا، وتؤكد أنها مؤامرة تجارية دبرها كبار تجار الرقيق بالاتفاق مع الإدارة المحلية بعد أسابيع من مصادرة سفن رقيق تابعة لأعيان جدة بموجب المعاهدات العثمانية البريطانية، وإن اعترض المشككون بأن الانفجار العفوي للبحارة في الميناء دفاعاً عن العلم يظهر الدافع الديني والرمزي الحقيقي للجماهير. أما الفرضية الثانية، التي وردت في المذكرات الاحتجاجية للبحرية العثمانية الموجهة للباب العالي، فترى فيها استفزازاً بريطانياً متعمداً لخلق ذريعة لاحتلال موانئ البحر الأحمر عبر إنزال العلم العثماني داخل المياه الإقليمية بشكل غير قانوني، غير أن فقدان القنصل لحياته ومقتل أسرته ينفي فكرة الاستفزاز الذاتي الواعي. ويخلص المؤرخون المعاصرون إلى أن مذبحة جدة عام ١٨٥٨ تمثل نموذجاً مبكراً للمواجهة العنيفة بين العولمة الإمبريالية الغربية المفروضة بقوة البوارج والمجتمعات المحلية التقليدية في الموانئ الإسلامية الرافضة لتفكيك

اقتصادها التقليدي. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من هو المحرّض الحقيقي الذي أرسل الإشارات الضوئية من مئذنة جامع الشافعي قبيل بدء الهجوم على القنصليات بدقائق، ولماذا امتنعت حامية القلعة العثمانية عن التدخل لساعات؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تثبت مأساة جدة كيف يمكن لقطعة قماش ملونة (راية سفينة) أن تختزل صراع حضارات كامل. حين تفقد الشعوب قدرتها على تقرير مصيرها الاقتصادي، تصبح الرموز مقدسات بديلة قابلة للاشتعال بالدم؛ ليعقب ذلك دوي المدافع ليذكر الجميع بأن لغة البارود هي الصوت الأخير للإمبراطوريات حين يغيب الحوار.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] William Ochsenwald (١٩٨٤). Religion, Society, and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control, ١٨٤٠–١٩٠٨. Ohio State University Press (فصل اضطرابات جدة ومقتل القناصل، ص ١٣٥–١٥٢).

[٢] Zekeriya Kurşun (١٩٩٨). Necid ve Ahsa'da Osmanlı Hakimiyeti. Türk Tarih Kurumu, Ankara (الوثائق العثمانية لأحداث البحر الأحمر ١٨٥٨).

الملف التحقيقي رقم ٢٦

محاضر تحقيق دولية وبروتوكول سياسي إمبراطوري

أحداث جبل لبنان (١٨٦٠): كيف انفجر الصراع الأهلي؟

حرب القائمقاميتين وأسرار الفتنة في قرى الشوف والمتن

أدى تقسيم جبل لبنان عام ١٨٤٢ إلى «قائمقاميتين» (مارونية في الشمال ودرزية في الجنوب) إلى خلق نظام طائفي هش ومتوتر، تغذيه أطماع الدول الكبرى (فرنسا تدعم الموارنة، وبريطانيا تدعم الدروز، وروسيا تدعم الأرثوذكس) وسط صراع طبقي عنيف بين الفلاحين والإقطاعيين التقليديين.

وفي مايو من عام ١٨٦٠ م، الموافق لسنة ١٢٧٦ هـ، انفجر جبل لبنان في واحد من أكثر فصول الصراع الأهلي دموية وتعقيداً في تاريخ المشرق العربي الحديث، في واقعة دموية حفظت تفاصيلها سجلات أرشيف الخارجية العثمانية (BOA - HR.SYS)

وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'Orsay) وسجلات اللجنة الاستثنائية ببيروت (Comité International de Beyrouth) في مجلداتها من الأول إلى السادس.

ما بدأ كمشاجرة عادية بين أطفال ورعاة في إحدى قرى المتن سرعان ما تحول إلى حرب تطهير طائفية شاملة اجتاحت أكثر من ستين قرية في غضون أيام قليلة؛ فتحولت بلدات دير القمر وحاصبيا وزحلة في الشوف والمتن (ضمن إيالة صيدا الشام، متصرفية جبل لبنان لاحقاً) إلى أزقة محروقة وكنائس مقصوفة وقصور إقطاعية منهوبة، حيث سقط آلاف القتلى في بضعة أسابيع من صيف ١٨٦٠.

وتكمن القيمة الاستقصائية لهذا الملف - كما فككتها وثائق لجنة التحقيق الدولية وسجلات وزارة الخارجية العثمانية - في كشف الخيوط الخفية للمحركين الحقيقيين للفتنة. لم تكن المأساة مجرد «تعصب ديني أعمى» كما صورتها الصحافة الأوروبية حينها؛ بل كانت نتاج تقاطع قاتل بين أربعة

عوامل: تمرد الفلاحين الموارنة بقيادة طانيوس شاهين في كسروان ضد مشايخ آل الخازن الإقطاعيين، ورعب القيادات الإقطاعية الدرزية في الشوف وعلى رأسهم الشيخ بشير جنبلاط وأمراء الدروز من فقدان امتيازاتهم التاريخية، والتواطؤ المريب لوالي إيالة صيدا العثماني خورشيد باشا وحامياته العثمانية التي كانت تسحب سلاح المسيحيين بدعوى «التهدئة» ثم تتركهم عزلاً أمام هجمات الفرسان الدروز، والدور الاستخباراتي للقناصل الأوروبيين الذين كانوا يوزعون السلاح والوعود بالحماية.

بلغت الكارثة ذروتها في مذبحة دير القمر وزحلة؛ حيث حوصر الآلاف داخل سرايا الحكومة وقُتلوا بالأسلحة البيضاء تحت أنظار الجنود العثمانيين. أدى هول المذابح إلى نزوح مئات الآلاف، وأطلق شرارة التدخل العسكري الفرنسي بقيادة نابليون الثالث وإرسال أسطول الحلفاء، مما دفع الباب العالي لإرسال أدهى رجالاته، وزير الخارجية فؤاد باشا، بصلاحيات ديكتاتورية مطلقة كمفوض عثماني فوق العادة ورئيس لمحكمة التحقيق الدولية. وكشفت الأدلة والقرائن الجنائية المضبوطة في إضبارة المحكمة — ومنها الرسائل السرية المتبادلة بين الوالي خورشيد باشا وأمراء الدروز قبيل حصار دير القمر، وسجلات مصادرة بنادق الفلاحين وتسليمها للمخازن، وإفادات الناجين من مذابح سرايا حاصبيا وراشيا — حجم التواطؤ الأمني؛ فأصدرت المحكمة أحكامها القضائية بإعدام العشرات من الضباط العثمانيين المتخاذلين رمياً بالرصاص في بيروت، وتجريد خورشيد باشا من رتبته وسجنه بتهمة التقصير والتواطؤ العسكري ونفيه إلى أدرنة، بينما خضع الشيخ بشير جنبلاط وأمراء الدروز لمحاكمات عسكرية وصودرت بعض أراضيهم بعد التدخل الدولي، وتوارى طانيوس شاهين عن الأنظار بعد نزع سلاح حركة الفلاحين، فيما أعاد فؤاد باشا هندسة النظام السياسي وقطع دابر التدخل الأجنبي عبر تأسيس «بروتوكول متصرفية جبل لبنان» عام ١٨٦١ الذي حكم الجبل حتى الحرب العالمية الأولى.

غير أن التفسيرات التاريخية حول أسباب انفجار الصراع انقسمت بين فرضيتين: الأولى تبنتها تقارير البعثة الدبلوماسية الفرنسية ومؤرخو الكنيسة المارونية، وترى أنها كانت مؤامرة عثمانية مدبرة لضرب

نفوذ الإرساليات وإلغاء استقلال الجبل، استناداً إلى أن سحب السلاح من المسيحيين وتخاذل الحاميات النظامية عن التدخل كان خطة عسكرية مدروسة لإعادة فرض الحكم المباشر للباب العالي، وإن اعترض المشككون بأن خسارة العثمانيين لسيادتهم واضطرارهم لقبول الرقابة الدولية والمتصرفية ينفي منطقياً نجاح المؤامرة لو كانت مقصودة. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها أطروحة المؤرخ كمال صليبي والوثائق العثمانية الداخلية، فترجح أنه كان انفجاراً طبقياً واجتماعياً خرج عن سيطرة الجميع وتغذى بأوهام الحماية الأجنبية؛ إذ إن حركة طانيوس شاهين الثورية ضد الإقطاع ونشر القناصل الفرنسيين للشائعات حول قرب وصول الجيوش الإمبراطورية ورّط الأهالي في مواجهة عسكرية غير متكافئة، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن حجم المجازر المنظمة ضد العزل في السرايات الحكومية يعكس وجود تسهيلات أمنية لا يمكن تفسيرها بالحرب الطبقية وحدها. وتُجمع الدراسات الأكاديمية المعاصرة على أن أحداث جبل لبنان ١٨٦٠ كانت الولادة المشوهة لـ «النظام الطائفي» في الشرق، حيث تم تحويل صراع اجتماعي-اقتصادي مشروع على الأرض والضرائب إلى اقتتال ديني استثمرته الإمبريالية لإرساء قواعد تدخلها الدائم. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: ما الذي تضمنته بالضبط الرسالة الشفهية التي حملها المبعوث السري للوالي خورشيد باشا إلى قائد القوات الدرزية في مرج بسري ليلة سقوط دير القمر، والتي أُحرقت أوراقها فور قراءتها؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُظهر جبل لبنان كيف يمكن للطائفية أن تغدو «وعياً زائفاً» بامتياز. حين يُقنع الإقطاعي الفلاح بأن عدوه ليس من يسلبه خبزه بل جاره الذي يصلي بطريقة مختلفة في القرية المجاورة، تموت الحقيقة، ويصبح الدم الأخوي رخيصاً في سوق النخاسة السياسي.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Kamal Salibi (١٩٦٥). The Modern History of Lebanon. Caravan Books, Delmar (الفصل الخامس: أزمة ١٨٦٠ ونشوء المتصرفية).

[٢] Caesar E. Farah (٢٠٠٠). The Politics of Interventionism in Ottoman Lebanon, ١٨٣٠–١٨٦١. I.B. Tauris, London.

الملف التحقيقي رقم ٢٧

إعلام ديوان حرب إمبراطوري وقرار إعدام سيادي

اضطرابات دمشق سنة ١٨٦٠: شهادات الناجين وما أخفته الروايات

ألسنة الجحيم في حي باب توما وإعدام الوالي أحمد باشا في ساحة المرجة

في تموز من عام ١٨٦٠ م، الموافق لسنة ١٢٧٦–١٢٧٧ هـ، انتقلت حمى الاقتتال الطائفي من جبل لبنان إلى دمشق القديمة (إيالة دمشق الشام)، حيث اندلعت مذبحة دامية استهدفت حي المسيحيين (باب توما وباب شرقي)، في ظل احتقان اقتصادي ضد التجار الأجانب وتراخي السلطات العثمانية في ضبط الأمن.
وحُفظت وقائعها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية ومركز الوثائق التاريخية بدمشق، ضمن سجلات ديوان الحرب الاستثنائي بدمشق وأضابير فؤاد باشا رقم ١–١٨.(BOA - İ.MVL ٤٣٥/١٩٢٠٨)

في ظهيرة يوم الاثنين ٩ تموز ١٨٦٠، اشتعلت دمشق القديمة في محرقة مروعة لم تشهدها المدينة منذ غزو تيمورلنك. تجمع صبيان وأوباش من أحياء الميدان والشاغور بعد شائعات عن قيام صبيان مسيحيين برسم الصلبان على أرض الجوامع، وسرعان ما تحول التجمع إلى هجوم كاسح على حي باب توما وباب شرقي؛ فالتهمت ألسنة اللهب الكنائس العتيقة والمنازل الفاخرة، وتناثرت مئات الجثث في أزقة الحجر الضيقة. وعلى مدى ثمانية أيام بلياليها، تعرض الحي المسيحي لأبشع أعمال النهب والقتل والحرق؛ فقُتل ما بين ألفين إلى خمسة آلاف مسيحي، وأُحرقت كنائس يعود تاريخها إلى فجر المسيحية، ودُمرت قصور تجار دمشق العريقة. وفي خضم هذه العتمة الأخلاقية، سطع نجم البطل الإنساني والزعيم الجزائري المنفي المقيم بدمشق الأمير عبد القادر الجزائري؛ إذ امتطى صهوة جواده مع مئات من رجاله المغاربة المسلحين وخاض في أزقة الموت لينقذ أكثر من اثني عشر ألف مسيحي، من بينهم القناصل الأجانب والرهبان، وفتح أبواب قصره ومقراته في حي العمارة لإيواء

المستجيرين وحمايتهم من القتل، مدافعاً عنهم بالسلاح ومعلناً أن «من يمس شبراً من ضيوفي سيلقى حد سيفي.«

لكن الجانب القضائي والتحقيقي للحادثة هو الأكثر إثارة للجدل في الوثائق العثمانية التي درستها المؤرخة ليلى ترازي فواز .(Leila Tarazi Fawaz) فقد أرسل السلطان عبد العزيز وزير خارجيته الصارم فؤاد باشا بصلاحيات استثنائية ومفوضاً إمبراطورياً لمحو عار الحادثة وتفادي احتلال الجيوش الأوروبية للشام، فأجرى أضخم حملة تطهير وإعدامات جماعية في تاريخ الشام ونصب محكمة عسكرية صارمة في ساحة المرجة. وكشفت الأدلة والقرائن الجنائية المضبوطة في سجلات ديوان الحرب — ومنها الأوامر العسكرية لضباط الحامية التي منعت استخدام البنادق في اليوم الأول، وقوائم الممتلكات والمخطوطات المنهوبة من الكنائس المستعادة من أسواق النحاس، وشهادات الأمير عبد القادر الجزائري المكتوبة بخط يده للقاضي العسكري — حجم التواطؤ والتخاذل؛ فأُلقي القبض على والي دمشق والفريق العسكري لحامية القلعة أحمد باشا وقائد الفرسان عثمان بك، وأُدينا بـ «الخيانة العظمى والجبن» لعدم إصدار الأوامر للجيش بإطلاق النار على الغوغاء. وصدر الحكم القضائي بالإعدام رمياً بالرصاص على والي الشام أحمد باشا وقائد الفرسان عثمان بك ونُفذ الحكم في ساحة المرجة في مشهد مهيب لم تعهده دمشق، كما أُعدم مائة وسبعة وستون شخصاً شنقاً من وجهاء وأعيان وضباط دمشق في يوم واحد على جسور نهر بردى، وسيق مئات الشباب إلى التجنيد الإجباري في أقصى قلاع البلقان، وفُرضت ضريبة تعويضات استثنائية على أهالي دمشق المسلمين لإعادة بناء الحي المنكوب. وبقيت التحقيقات تتأرجح: هل كان أحمد باشا خائناً متآمراً، أم كان ضحية لقلة رجاله وجبنه الشخصي؟ أسدلت المحكمة الستار بالإعدام، لتبقى دمشق مكلومة بجراح لم تندمل لعقود.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول خلفية المجزرة بين فرضيتين: الأولى تبنتها مذكرات القناصل الأجانب (ومنهم القنصل البريطاني برانت) والروايات الكنسية، وترى أنه كان تواطؤاً سلطوياً مدروساً لتأديب المسيحيين بعد إصلاحات التنظيمات، مستندةً في حجة إثباتها إلى أن صمت الوالي

أحمد باشا وبقاء أربعة آلاف جندي نظامي داخل قلعة دمشق دون حركة لمدة ثلاثة أيام يثبت الرضا الضمني عن المجزرة، وإن اعترض المشككون بأن فزع الباب العالي وسرعة إرسال فؤاد باشا وإعدامه لأعلى رتبة عسكرية بالدولة ينفي وجود أمر إمبراطوري مسبق. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها لائحة الاتهام التي صاغها فؤاد باشا في محكمة المرجة، فترجح أنه كان فشلاً أمنياً ذريعاً وانهياراً نفسياً لقيادة الحامية العسكرية؛ إذ كان أحمد باشا جنرالاً مسناً أصابه الشلل التام والتردد خوفاً من أن يؤدي إطلاق النار على المسلمين إلى ثورة عامة تبتلع حاميته الصغيرة، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن الإعدام العسكري المباشر كان دليلاً على خيانة وتستر متعمدين وليس مجرد سوء تقدير ميداني. وتُثبت الوثائق لدى المؤرخين المعاصرين أن أحداث دمشق ١٨٦٠ كانت نتيجة انفجار أزمة هوية حادة في الحواضر العثمانية، حيث عجز المجتمع التقليدي عن هضم التحولات الاقتصادية والقانونية المتسارعة، بينما لجأت السلطة إلى العنف القضائي المفرط بإعدام الوالي للتضحية برؤوس رموزها تجنباً للتدخل العسكري المباشر للقوى العظمى. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: أين ذهبت مئات الأيقونات الذهبية والمخطوطات السريانية النادرة التي نُهبت من كنيسة الزيتون البطريركية والتي لم تُستعد في حملات التفتيش العنيفة التي قادها فؤاد باشا؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تجسد مأساة دمشق المفارقة المطلقة للإنسانية: في نفس المدينة وفي ذات الساعة، يخرج أوباش يذبحون الأبرياء باسم الدين، ويخرج رجل مؤمن حقيقي كالأمير عبد القادر ليشهر سيفه دفاعاً عن المستضعفين من غير دينه. إن الإيمان الحقيقي يختبر لحظة الخطر؛ فإما أن يكون سبيلاً للقتل الأعمى، أو مظلة للرحمة الإنسانية الكونية.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Leila Tarazi Fawaz (١٩٩٤). An Occasion for War: Civil Conflict in Lebanon and Damascus in ١٨٦٠. University of California Press, Berkeley, ٣٠٢ pp.

[٢]الأمير عبد القادر الجزائري (طبعة الجزائر ١٩٦٤). مذكرات الأمير عبد القادر (تحفة الزائر). القسم الخاص بإنقاذ مسيحيي الشام وشهادات ١٨٦٠.

الملف التحقيقي رقم ٢٨
محضر ضبط جنائي أمني وأمر سلطاني بتشديد الحظر

اقتحام قصر تشيراغان: محاولة إعادة السلطان مراد الخامس

عصا حسن حسني باشا ومصرع علي سعاوي في رواق الرخام

في ذروة الهزيمة الكارثية في الحرب الروسية (١٨٧٧–١٨٧٨) ووصول الجيوش القيصرية إلى ضواحي إسطنبول (سان ستيفانو)، وتدفق نصف مليون لاجئ مسلم، ساد الغليان ضد السلطان عبد الحميد الثاني بعد حله للبرلمان، مما شجع المعارضة الراديكالية على التفكير في خلع السلطان وإعادة أخيه السلطان مراد الخامس — المعزول والمحتجز في قصر تشيراغان بدعوى الجنون — لإنقاذ الدولة. وفي صباح يوم ٢٠ مايو ١٨٧٨ م، الموافق لسنة ١٢٩٥ هـ، شهدت العاصمة الإمبراطورية إسطنبول اقتحام قصر تشيراغان على مضيق البوسفور، في واقعة خطيرة حُفظت تفاصيلها في أرشيف قصر يلدز وأرشيف رئاسة الوزراء(BOA) ، ضمن أضابير قصر يلدز ووثائق «تشيراغان وقعه سي « (Çırağan Vak'ası Evrakı)، كود.Y.PRK.BŞK ٤/١٩

في ذلك الصباح، وفي وضح النهار، فوجئ حراس قصر تشيراغان الإمبراطوري برجل ذي عمامة بيضاء ولحية كثيفة يقود نحو مائتين وخمسين رجلاً مسلحاً من المهاجرين الروميلين واللاجئين البوسنيين. كان هذا الرجل هو علي سعاوي(Ali Suavi) ، المفكر الإسلامي الثوري والصحفي اللامع وعضو حركة «العثمانيين الجدد» الذي كان يُلقب بـ «الشيخ الملتهب». وصل المهاجمون على متن قوارب خفيفة من مياه البوسفور واقتحموا البوابات الخلفية للقصر دون إطلاق رصاصة واحدة تقريباً، واندفع سعاوي نحو أجنحة الحريم وهو يصيح بالتركية: «أين مولانا السلطان مراد؟ خرجنا لنحررك ونعيدك إلى عرش آبائك لتنقذ الأمة من الدمار!». ظهر السلطان مراد الخامس، الشاحب والمرعوب، محاولاً التراجع، بينما أمسك به سعاوي من ذراعه ليقوده نحو الباخرة المنتظرة.

في تلك اللحظات الحاسمة التي كادت تغير مصير الخلافة، وصل إلى القصر قائد مخفر بشيكطاش وضابط أمن البوسفور الصارم حسن حسني باشا، وهو ضابط أمي لا يعرف القراءة والكتابة لُقب بـ «يدي سيكيز» (أي ٧-٨ لأنه كان يوقع بهذا الشكل)، لكنه كان يتمتع بوفاء حديدي وشجاعة حيوانية مطلقة. اقتحم الباشا رواق الرخام الأبيض المطل على البوسفور حاملاً عصا خشبية ثقيلة من خشب السنديان (Gürgen sopası) ، وبدون تردد باغت علي سعاوي من الخلف وضربه بضربة هائلة على مؤخرة رأسه هشمت جمجمته على الفور، ليسقط الزعيم الثوري صريعاً في باحة القصر ورواقه وسط الزجاج المكسر والأسلحة اليدوية وبركة دماء تفترش السجاد قرب سلم الحريم. تداعت كتائب الحرس الألباني، وبدأت مذبحة خاطفة قُتل فيها أكثر من ثلاثين من المقتحمين، بينما لاذ الباقون بالفرار سباحة في مياه المضيق. أشعل هذا الحادث نيران الشك في عقل السلطان عبد الحميد الثاني، فتحول من حاكم حذر إلى سلطان هوسي بالرقابة الأمنية. وضبط المحققون في مسرح الجريمة أدلة وقرائن جنائية شملت عصا السنديان المستخدمة في تهشيم رأس علي سعاوي (المحفوظة في متحف الشرطة)، والرسائل المشفرة والمنشورات الثورية المضبوطة في جيوب سعاوي وملابس المهاجمين والتي تثبت صلاته بسفارات أجنبية وتشير إلى شبكة واسعة من المتورطين داخل قصر يلدز نفسه، فضلاً عن محاضر استجواب المهاجرين الأسرى في ديوان الحرب. وعلى إثر ذلك، صدر الحكم القضائي بالإعدام على ٨ من قادة الهجوم الناجين، وحُظر نشر أي تفاصيل عن الحادثة في الصحف، وشُددت العزلة المطلقة والحراسة على قصر تشيراغان حيث أُعيد السلطان مراد الخامس إلى محبسه المشدد وظل سجيناً حتى وفاته عام ١٩٠٤، بينما رُقي حسن حسني باشا إلى رتبة جنرال ومُنح أوسمة الشجاعة لإنقاذه عرش عبد الحميد الذي أسس بدوره جهاز «الخفية» وأحكم قبضته على أنفاس إسطنبول لعقود.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول حقيقة الاقتحام بين فرضيتين: الأولى تبنتها مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني والتقارير الاستخباراتية العثمانية، وترى أنها كانت مؤامرة استخباراتية بريطانية لخلع عبد الحميد الثاني، استناداً إلى علاقات سعاوي القديمة في لندن وزواجه من امرأة إنجليزية ووجود زوارق كانت جاهزة لنقل مراد نحو سفارة غربية، وإن اعترض المشككون بأن

طبيعة الهجوم الارتجالية الساذجة بالهراوات والقوارب البدائية لا تنم عن تخطيط جهاز استخبارات إمبراطوري محترف. أما الفرضية الثانية، التي تبناها مؤرخو تركيا الفتاة ودراسات المؤرخ إسماعيل حامي دانيشمند، فترجح أنها كانت حركة وطنية يائسة وغير منظمة قادها مفكر مغامر؛ إذ تحرك سعاوي بدافع الصدمة الوطنية من سقوط البلقان ورأى في شخصية مراد الدستورية المخلوعة رمزاً للإنقاذ الوطني، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن رعب مراد الخامس ومحاولته مقاومة سعاوي تؤكد أنه لم يكن على علم بالعملية واعتبرها محاولة لقتله. وتُعد حادثة تشيراغان ١٨٧٨ لدى المؤرخين المعاصرين المفصل السيكولوجي الأهم في حياة السلطان عبد الحميد الثاني، حيث تحولت هواجس المؤامرة لديه إلى «عقيدة أمنية» بنت دولة المراقبة والمباحث السرية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من هي المرأة الغامضة التي زارت منزل علي سعاوي في كوزغونجوك ليلة الحادثة وغادرت وهي تحمل حقيبة جلدية سوداء لم يُعثر عليها قط؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تجسد حادثة تشيراغان تراجيديا «المثقف والمطرقة». مفكر موسوعي يكتب في الفلسفة والسياسة واللغات، تنتهي حياته وأحلامه الثورية بضربة عصا خشبية غليظة من يد ضابط أمي في رواق قصر رخامي؛ لتذكرنا الحياة بأن التاريخ لا تصنعه الأفكار الجميلة وحدها، بل تقرره موازين القوة الصامتة حين تتصادم في الظلام.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] İsmail Hami Danişmend (١٩٤٢). Ali Suavi'nin Çırağan Sarayı Baskını. İstanbul: Türkiye Basımevi (دراسة وثائقية شاملة للحادثة).

[٢] François Georgeon (٢٠٠٣). Abdülhamid II: Le sultan calife. Fayard, Paris (الفصل الرابع: صدمة تشيراغان وولادة الحكم الفردي).

الملف التحقيقي رقم ٢٩

بروتوكول تفاوض دولي واحتجاج دبلوماسي إمبراطوري

حادثة البنك العثماني (١٨٩٦): احتجاز داخل أهم مؤسسة مالية

الديناميت في خزائن غلطة والمفاوضات السرية تحت أعين السفراء

بلغت المسألة الأرمنية ذروة اشتعالها في تسعينيات القرن التاسع عشر بعد اضطرابات ساسون وزيتون، فقرر الاتحاد الثوري الأرمني (الطاشناق) نقل المعركة إلى قلب العاصمة إسطنبول عبر عملية احتجاز رهائن استعراضية داخل «البنك العثماني»، وهو عصب الاقتصاد والمالية الدولية للإمبراطورية والخاضع لإدارة بريطانية-فرنسية مشتركة. وفي ظهيرة يوم ٢٦ أغسطس ١٨٩٦ م، الموافق لسنة ١٣١٤ هـ، شهد حي غلطة — المركز المالي لإسطنبول — اقتحام المقر الرئيسي للبنك الإمبراطوري العثماني في شارع فويدفودا، في أزمة دولية حُفظت وثائقها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول وأرشيف بنك باريبا (Paribas) بفرنسا، ضمن سجلات نظارة الخارجية العثمانية في ملف «عصيان بنك عثماني»، كود.HR.SYS ٢٨١٤/١

في تلك الظهيرة، دخل ثمانية وعشرون شاباً يرتدون ملابس عمال وبحارة إلى المبنى الكلاسيكي الحجري الفخم وقاعة البنك الإمبراطوري العثماني الفارهة في شارع فويدفودا بغلطة، وهم يحملون حقائب سفر ثقيلة. وخلال ثوانٍ معدودة، أطلقوا الرصاص في الهواء، وألقوا قنابل يدوية على الحراس، وصفّوا أكياس قنابل الديناميت اليدوية على شبابيك الصرافين وشرفات الخزينة المركزية، وسيطروا على المبنى محتجزين أكثر من مائة وأربعين موظفاً وعميلاً كرهائن، من بينهم مدراء أوروبيون كبار، بينما فرّ المدير العام البريطاني للبنك العثماني السير إدغار فنسنت (Sir Edgar Vincent) عبر السطح ليشارك لاحقاً في هندسة خطة التفاوض لتفادي تفجير البنك.

لم تكن العملية سرقة أموال، بل صعد قائد المجموعة «بابكين سيوني» (الذي قُتل فوراً بانفجار قنبلة غير مقصودة في صدره) ثم خلفه القائد الميداني للمهاجمين وأحد زعماء حزب الطاشناق أرمن غارو (Garegin Pastermadjian / Armen Garo)إلى شرفات البنك ليعلنوا مطالبهم: توزيع منشور يطالب الدول الكبرى بالتدخل الفوري لفرض الحكم الذاتي للأرمن في الولايات الست، والتهديد الصريح بنسف المبنى بالكامل وتفجير خزائن العملة والرهائن بستة آلاف رطل من الديناميت إذا اقتحم الجيش العثماني البوابات! حاصرت قوات الجيش النظامي والمدفعية المبنى، بينما اشتعلت شوارع غلطة وبيرا بمواجهات دموية عنيفة. وقد درس المؤرخ إدوارد إريكسون (Edward Erickson)هذه الأزمة بوصفها أول عملية «إرهاب حضري حديث مع احتجاز رهائن» في الشرق الأوسط. تدخلت السفارات الأوروبية برعب غير مسبوق؛ فتفجير البنك كان يعني شطب ديون أوروبا وانهيار بورصات لندن وباريس المالية! وقاد الترجمان الأول في السفارة الروسية ووسيط المفاوضات مكسيموف (Maksimov) مفاوضات ماراتونية استمرت أربع عشرة ساعة في الطابق الأرضي للبنك وسط دخان الديناميت، مبرماً الصفقة التاريخية بين القصر والمهاجمين داخل مقر البنك. وفي النهاية، وافق السلطان عبد الحميد الثاني – تحت ضغط هائل من سفراء القوى العظمى – على إبرام اتفاق إخلاء آمن تحت الضمانة القنصلية الدولية يقضي بخروج أرمن غارو ورفاقه بسلام دون تسليم أسلحتهم، وتأمين صعودهم إلى اليخت الفرنسي «جيروند» الذي نقلهم إلى مارسيليا بفرنسا، مع تشديد الحراسة العسكرية على المنشآت المالية في غلطة، لتنتهي الأزمة بصفقة دبلوماسية خيالية صدمت الرأي العام العثماني، بعد أن ضبطت التحقيقات في إضبارتها قوالب الديناميت والكبسولات الإنجليزية داخل البنك بعد الإخلاء، والبيان السياسي المطبوع بالفرنسية الذي وزعه المهاجمون على السفارات، والبرقيات المتبادلة بين قصر يلدز وممثلي البنك المحاصرين.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول طبيعة العملية بين فرضيتين: الأولى تبنتها أدبيات حزب الطاشناق ومذكرات أرمن غارو، وترى أنها كانت عملية سياسية استشهادية مدروسة لجلب التدخل الدولي، استناداً إلى أن استهداف بنك يمثل المصالح الأوروبية كان الأسلوب الوحيد لكسر الصمت الدولي تجاه المجازر في الأناضول، وإن اعترض المشككون بأن التراجع عن التهديد بالانفجار والموافقة

على الخروج الآمن إلى أوروبا يظهر التراجع أمام ضغط الخوف الشخصي من الموت. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها تقارير نظارة الضبطية العثمانية المرفوعة للسلطان، فترجح وجود تواطؤ أمني وتهاون غربي مشبوه في حماية المنشآت، إذ إن سهولة إدخال كميات هائلة من الديناميت عبر موانئ غلطة الخاضعة لرقابة قنصلية يشير إلى علم مسبق للسفارات بالعملية للضغط على الباب العالي، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن رعب المدراء البريطانيين وفرارهم بالملابس الداخلية من النوافذ ينفي أي تواطؤ مسبق. وتُعد حادثة البنك العثماني ١٨٩٦ لدى المؤرخين المعاصرين علامة فارقة في تاريخ العمل السياسي الراديكالي، حيث أثبتت لأول مرة قدرة مجموعة مسلحة صغيرة على احتجاز النظام المالي لدولة كبرى كرهينة للفت أنظار الإعلام العالمي. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: كيف تم تهريب ٦٠٠٠ رطل من الديناميت الفرنسي عبر جمارك ميناء غلطة الصارمة وتخزينها في حي كاراكوي لأسابيع دون أن تلتقطها شبكة عيون الخفية الحميدية؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تطرح حادثة البنك العثماني السؤال المأساوي حول «قيمة الإنسان مقابل المال». لقد وقف العالم الأوروبي متفرجاً على دماء آلاف الفلاحين تسفك في الأناضول لسنوات دون حراك؛ لكن حين وُضع الديناميت تحت خزائن الذهب وأوراق البورصة، تحركت أساطيل الدول العظمى في ساعات لإنقاذ مصالحها؛ لتعلمنا الواقعة أن رأس المال هو الإله الحقيقي للإمبراطوريات.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Armen Garo (طبعة ديترويت ١٩٩٠). Bank Ottoman: Memoirs of Armen Garo. Armenian Cultural Foundation (مذكرات قائد العملية الميداني).

[٢] Edhem Eldem (١٩٩٩). A History of the Ottoman Bank. Ottoman Bank Historical Research Center, Istanbul (الفصل الخاص بأزمة ١٨٩٦).

الملف التحقيقي رقم ٣٠

مضبطة تحقيق برلماني وحكم ديوان حرب عرفي

اضطرابات أضنة: التحقيق في أحداث عام ١٩٠٩

صدمة الثورة المضادة وتقارير المحكمة العسكرية في قيليقية

تزامنت أحداث أضنة الدامية في نيسان (أبريل) من عام ١٩٠٩ م، الموافق لسنة ١٣٢٧ هـ، مع حركة «الثورة المضادة» (حادثة ٣١ مارس) في إسطنبول، حين حاول المحافظون والرجعيون إسقاط حكومة جمعية الاتحاد والترقي وإلغاء الدستور؛ وفي هذه الأجواء المشحونة، انفجر سهل كليكيا الزراعي الغني (أضنة ومرسين وطرسوس في ولاية أضنة) في مجازر دامية استهدفت المجتمع الأرمني، وحُفظت وقائعها في أرشيف البرلمان التركي (TBMM Arşivi) وأرشيف رئاسة الوزراء(BOA) ، ضمن سجلات مجلس المبعوثان ومضابط الدورة الأولى ١٣٢٧ هـ، وأضابير ديوان الحرب العرفي بأضنة.(BOA - DH.SYS ٢٢/١٠)

في نيسان ١٩٠٩، بينما كانت الجيوش تتحرك من سالونيك نحو إسطنبول لخلع السلطان عبد الحميد الثاني، تحولت ولاية أضنة إلى جحيم أرضي حقيقي؛ حيث اشتعلت السهول الزراعية ومصانع حلج القطن في أضنة وحي النصارى المحروق، وحجب دخان الحرائق شمس جبال طوروس بينما حوصر آلاف اللاجئين في محطات القطار. فقد تحولت اشتباكات دموية مسلحة بين شباب أرمن مسلحين ومجموعات من العمال المسلمين المهاجرين سرعان ما تحولت إلى موجة مذابح شاملة أسفرت عن مقتل ما يقارب عشرين ألف إنسان وتدمير مئات المزارع والمصانع الحديثة.

تكمن القيمة الوثائقية البالغة لهذا الملف – كما حللتها محاضر مجلس المبعوثان (البرلمان العثماني) وتقارير لجان التحقيق العسكرية – في كونها أول قضية كبرى عولجت بأدوات «المحاسبة الدستورية والبرلمانية» في تاريخ الدولة العثمانية. فقد شكل البرلمان لجنتي تحقيق مستقلتين ضمتا نواباً مسلمين

ومسيحيين، كان من أبرز أعضائها النائب البرلماني الأرمني هاكوب بابيكيان (Hagop Babikian) ، وأرسلت حكومة الاتحاد والترقي «ديوان حرب عرفي» برئاسة ضباط نظاميين صارمين يتقدمهم رئيس ديوان الحرب العرفي العثماني كنعان باشا. استمع المحققون لمئات الشهادات، وفحصوا الأدلة والقرائن الجنائية المضبوطة في الإضبارة — ومنها التقارير الميدانية لمدراء مصانع حلج القطن ومطابقة رصاص الذخيرة الميرية، وشهادات القناصل ومراسلي وكالة رويترز المعاصرين للأحداث، والمسودة المحفوظة لتقرير النائب الراحل بابيكيان — وكشفت التحقيقات عن تواطؤ مشين لضباط الحامية المحلية مع مثيري الشغب، وعن تقاعس والي أضنة جواد باشا عن إعلان حظر التجول في اليوم الأول واستخدام القوة لحماية الرعايا. وأصدرت المحكمة العسكرية بإشراف كنعان باشا قرارات صادمة: أُعدم شنقاً سبعة وأربعون مسلماً من أعيان ووجهاء أضنة المتورطين في التحريض ومثيري الشغب ونُفذ الحكم علناً في الساحات العامة بأضنة لردع الفتنة، كما حُكم على بعض الأرمن المسلحين، وأُقيل الوالي جواد باشا وعُزل الجهاز الإداري والأمني للولاية وقائد الجندرمة وحوكم الوالي عسكرياً بتهمة التقصير في استخدام القوة لحماية الرعايا، وصُرفت إعانات طارئة لإعادة إعمار القرى المنكوبة. ومع ذلك، بقيت الشكوك السياسية تعصف بالبرلمان بعد وفاة المحقق هاكوب بابيكيان المفاجئة في ظروف غامضة بنوبة قلبية قبيل نشر وتلاوة تقريره الرسمي الكامل بيومين؛ مما جعل ملف أضنة يظل جرحاً مفتوحاً ونذيراً شؤماً بالكارثة الأكبر التي اجتاحت الإمبراطورية بعد ست سنوات في أتون الحرب العالمية الأولى.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول دوافع الأحداث بين فرضيتين: الأولى تبنتها أطروحة جمعية الاتحاد والترقي وتقارير الصحف الدستورية (طنين)، وترى أنها كانت مؤامرة دبرتها شبكات القصر والرجعيين لضرب النظام الدستوري، استناداً إلى أن تزامن الأحداث بدقة تامة مع حركة ٣١ مارس في إسطنبول يشير إلى محاولة إثارة الفوضى لإحراج حكومة الاتحاد والترقي وإسقاط الدستور، وإن اعترض المشككون بأن التنافس الاقتصادي الشرس حول ملكية أراضي القطن الخصبة كان كافياً لتفجير الصراع دون الحاجة لأوامر من قصر يلدز. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها المذكرات الدفاعية لأعيان أضنة المسلمين المحاكمين، فترجح أنه كان صراعاً طبقياً واقتصادياً انفجر بفعل التسلح

الراديكالي الاستفزازي؛ إذ إن تدفق الأسلحة الحديثة وتصريحات بعض رجال الدين الأرمن بإحياء «مملكة كليكيا» القديمة استفزت المهاجرين المسلمين المعدمين، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن حجم الضحايا غير المتكافئ والممنهج يثبت أن الجريمة لم تكن مجرد اشتباك متبادل بل مجزرة بحق العزل. وتُجمع الدراسات الأكاديمية المعاصرة على أن أحداث أضنة ١٩٠٩ شكلت الاختبار الأكثر دموية لفكرة «العثمنة الدستورية (İttihad-ı Anasır) »، وأثبتت أن الدساتير والقوانين تعجز عن حماية الأقليات حين تكون النفوس مشبعة بأحقاد اقتصادية واجتماعية متوارثة. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: هل كانت وفاة المحقق البرلماني بابيكيان بنوبة قلبية في إسطنبول موتاً طبيعياً، أم دُس له السم لإخفاء أسماء شخصيات قيادية نافذة وردت في تقريره السري؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تثبت مأساة أضنة أن «الأمل الكاذب» قد يكون أكثر فتكاً من اليأس. لقد استبشرت شعوب الإمبراطورية بإعلان الدستور والمساواة في عام ١٩٠٨، لكن فرحة الحرية لم تدم سوى شهور قليلة قبل أن تنقض عليها وحوش التعصب؛ لتذكرنا بأن بناء العدالة يتطلب تغييراً في القلوب قبل النصوص، وبأن الأوهام السياسية حين تسقط، فإنها تسقط في بحار من الدماء.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Raymond Kévorkian (٢٠١٠). The Adana Massacres of April ١٩٠٩. Online Encyclopedia of Mass Violence, Sciences Po, Paris.

[٢]Hagop Babikian .(تقرير مذبحة أضنة) Adana Katliamı Raporu .(إعادة طبع إسطنبول ٢٠١٣) Aras Yayıncılık (التقرير البرلماني الرسمي المترجم).

الباب الرابع • النطاق الزمني: ١٦٣٣ – ١٨٦٥ م

الباب الرابع: الحرائق الكبرى وسؤال العمدية

ألسنة الجحيم في أزقة الخشب

اثنا عشر حريقاً هائلاً ابتلعت أرباع العاصمة، من جيبالي وبالاط إلى الباب العالي وهوكاباشا، بين قدحة لفافة التبغ وسلاح الإنكشارية السياسي الحارق.

المدار الفلسفي: الموت بالنار كسياسة: هل كانت النيران قضاءً وقدراً من هشاشة الخشب، أم لغة تواصل سرية حارقة يبتز بها العسكر السلاطين؟

الملف التحقيقي رقم ٣١

فرمان سلطاني صارم وفتوى شيخ الإسلام بالتحريم تعزيراً

حريق جيبالي الكبير (١٦٣٣): ثلاثة أيام من النار

لفافة تبغ التبغدار وغضب السلطان مراد الرابع الصارم

شهدت إسطنبول في مطلع القرن السابع عشر دخول «التبغ» قادماً من العالم الجديد عبر التجار الإنجليز، وتفشت ظاهرة المقاهي وتدخين الغليون في الأحياء الشعبية، بالتزامن مع فترات قلق سياسي وتمردات إنكشارية عنيفة كادت تعصف بالعرش. وفي عام ١٦٣٣ م، الموافق لسنة ١٠٤٣ هـ، اندلع في العاصمة إسطنبول (حي جيبالي وباب القرن الذهبي) حريق مدمر حُفظت تفاصيله في مكتبة السليمانية وأرشيف رئاسة الوزراء العثمانية(BOA) ، ضمن سجلات تاريخ نعيما، المجلد الثالث، وقيد سجلات محكمة إسطنبول لسنة ١٠٤٣ هـ.

في ظهيرة يوم ٢ سبتمبر ١٦٣٣، شبت نيران صغيرة في سقيفة وورشة قلفطة ودهان قوارب خشبية بالقطران قرب بوابة جيبالي العتيقة على القرن الذهبي، حيث كانت تتكدس براميل من القطران المغلي والشحم وسقائف خشبية متلاصقة في يوم هبت فيه رياح بورية الشمالية العاتية. وفي غضون نصف ساعة، وبفعل رياح الشمال الغربية العاصفة، تحولت تلك الشرارة إلى إعصار ناري عملاق زحف عبر التلال السبع ليلتهم خُمس عاصمة الخلافة في ست وسبعين ساعة متواصلة من الجحيم المقيم. التهم الحريق عشرين ألف منزل، ومئات المساجد والمدارس والأسواق، وامتد من شواطئ القرن الذهبي حتى أسوار بحر مرمرة، محولاً معالم العاصمة التاريخية إلى رماد شاحب؛ وقد وثّق قاضي إسطنبول الشرعي المكلف بحصر دمار الأحياء وتقدير الخسائر احتراق خُمس المدينة بالكامل في سجلات المحكمة. كان المشهد كابوسياً؛ إذ اضطر آلاف السكان لإلقاء أنفسهم في مياه البحر هرباً من النيران المستعرة التي أذابت حتى رصاص قباب الجوامع.

تكمن الإثارة الجنائية والتاريخية لهذا الحريق – كما وثقه المؤرخ المعاصر كاتب جلبي في «فذلكة» والمؤرخ نعيما – في رد الفعل الاستثنائي للسلطان الشاب مراد الرابع، السلطان الصارم والمستبد العسكري. شاعت رواية رسمية تزعم أن الحريق اندلع بسبب عامل في ورشة لطلاء السفن بالقار في جيبالي يُدعى حسين التبغدار، كان يدخن غليون تبغ سراً خلف براميل القطران، فسقطت جمرة من غليونه أشعلت براميل القطران والزيت المغلي ثم اختفى أثره. استغل السلطان مراد الرابع هذه الواقعة ليشن واحدة من أعنف حملات القمع في التاريخ العثماني. لم يكن الحريق في نظر السلطان مجرد حادث إهمال، بل رأى في المقاهي وبؤر تدخين التبغ خلايا تآمر سياسي يجتمع فيها الإنكشارية لنقد الدولة وتدبير الانقلابات. وبعد أن ضبطت التحقيقات في إضبارة المحكمة الشرعية محاضر حصر الأوقاف والمساجد المحترقة بحي جيبالي والفاتح، وشهادات عمال الترسانة حول سرعة انتشار لهب القطران، أصدر السلطان مراد الرابع فرماناً سلطانيّاً قاطعاً موجهاً لقضاة إسطنبول يقضي بتحريم وحظر التبغ والقهوة والخمر حظراً مطلقاً قطعياً في كافة أرجاء السلطنة تحت طائلة الإعدام الفوري، وقتل آلاف المدخنين في الشوارع، وهدم كافة مقاهي العاصمة وتحويلها إلى دكاكين ومشاغل، وإلزام أصحاب العقارات ببناء جدران فاصلة من الحجر. وكان السلطان ينزل متنكراً بنفسه في أزقة إسطنبول ومعه السياف، فمن وجد في فمه رائحة دخان قتله في مكانه وألقى جثته في الشارع! وهكذا تحول حريق جيبالي من كارثة بيئية ومعمارية إلى ذريعة سياسية لبناء نظام أمني باطش أعاد للدولة هيبتها عبر حمامات من الدم والترهيب.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول أسباب الحريق بين فرضيتين: الأولى تبنتها أطروحة المؤرخ كاتب جلبي (Tarih-i Fezleke) ، وترى أنه كان إهمالاً صناعياً عارضاً تضخم بفعل الرياح وبناء الخشب، استناداً إلى أن طبيعة ورش دهان السفن القائمة على القطران السريع الاشتعال والرياح الشمالية الشديدة تفسر الكارثة طبيعياً دون حاجة لفرضية العمد، وإن اعترض المشككون بأن التوقيت الدقيق لاشتعال النيران من ثلاثة مواقع متفرقة على طول الساحل أثار ريبة العسس ورجال التحقيق. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها مذكرات الرحالة الفرنسي جان بابتيست تافرنييه، فترجح أنه كان حريقاً مفتعلاً دبره الإنكشارية لابتزاز التجار والسلطان، إذ كانت عصابات الإنكشارية معتادة

على إشعال النيران في الأسواق الغنية للقيام بعمليات نهب واسعة تحت غطاء الإطفاء والمساعدة، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن فقدان كثير من ضباط الإنكشارية لمنازلهم وثكناتهم في الحريق يضعف فرضية التدبير الذاتي المنظم. وتُتفق الدراسات المعمارية والتاريخية المعاصرة على أن حريق ١٦٣٣ كشف المعضلة البنيوية الكبرى لإسطنبول: «إمبراطورية تُبنى بالرخام بينما عاصمتها مصنوعة من خشب الصنوبر السريع الاشتعال»، مؤكدة أن قرار حظر التبغ كان توظيفاً أيديولوجياً لفرض الانضباط الاجتماعي. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: هل كان حسين التبغدار شخصية حقيقية وُجدت بالفعل، أم كان «كبش فداء» خلقه الباب العالي لتبرير إغلاق المقاهي التي كانت تغلي بالأفكار المعارضة للسلطنة؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُبرز حريق جيبالي كيف يمكن للدولة أن تستثمر الكارثة لتأبيد استبدادها. حين تحترق المدينة، لا يسأل الحاكم المستبد كيف يحمي أرواح الناس من النار القادمة، بل يسأل كيف يحول ذلك الرماد إلى قيود تغل إرادة الأحياء؛ فتصبح الفاجعة أداة لخنق الحرية باسم حفظ الأمن المقدس.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Mustafa Naima (طبعة ١٨٦٣). Târih-i Na'îmâ (تاريخ نعيما). المجلد الثالث، وقائع حريق جيبالي وفرمان حظر التبغ.

[٢] Suraiya Faroqhi (١٩٩٤). Crisis and Change, ١٥٩٠-١٦٩٩. Cambridge University Press (الفصل الخاص بالكوارث الحضرية وسياسات إسطنبول).

الملف التحقيقي رقم ٣٢

فرمان سلطاني بنزع الملكية وحجة وقف إمبراطورية

الحريق الذي ابتلع ثلثي إسطنبول تقريباً(١٦٦٠)

رماد العاصمة الكبرى وولادة الجامع الجديد على أنقاض حي اليهود

في صيف عام ١٦٦٠ م، الموافق لسنة ١٠٧٠ هـ، كانت الدولة العثمانية تخرج من مرحلة اضطرابات «سلطنة الحريم» وبدايات حقبة الصدور العظام من أسرة كوبرولو، وسط احتقان مالي وتوترات دينية غذاها صعود حركة «قاضي زاده لي» المتشددة ضد الأقليات والتصوف. وفي تلك الأجواء، شهد قلب المدينة القديمة في إسطنبول (من حي إمينونو إلى أسوار طوب قابي) كارثة حُفظت وثائقها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية (BOA - Ali Emiri) ودار الوثائق بمشيخة الإسلام، ضمن سجلات محكمة إسطنبول الشرعية ودفاتر حصر الأوقاف المصادرة لسنة ١٠٧١ هـ.

في يوم الجمعة ٢٤ يوليو ١٦٦٠، اندلع الحريق الأعظم في التاريخ العثماني، والذي أطلقت عليه السجلات المعاصرة لقب «الحريق الكبير(Büyük Yangın) «، منطلقاً من حي إمينونو القديم المكتظ بالأكواخ والمستودعات البحرية. على مدى ثمانية وأربعين ساعة متواصلة من ألسنة اللهب الهستيرية، ونيران مستعرة استمرت تسعة وأربعين يوماً بين اشتعال وانبعاث تحت الرماد، ابتلع الحريق أكثر من ثلثي مباني إسطنبول داخل الأسوار محولاً ثلثي المدينة التاريخية إلى أرض خلاء: أربعة آلاف قصر ومبنى حكومي، وثلاثمائة وستون مسجداً، ومئات الكنائس والبيع، وما يربو عن ثمانية وعشرين ألف منزل!

غير أن البعد الاستقصائي الأكثر إثارة وخطورة في هذا الحريق – كما كشفت عنه دراسة المؤرخة مارسيلا سبريلير – (Marc David Baer) يكمن فيما حدث بعد انطفاء الجمر. كان حي إمينونو الواقع على ضفاف القرن الذهبي حياً تاريخياً تسكنه غالبية يهودية منذ الفتح العثماني، وكان يضم

هيكل بناء مهجور لمسجد بدأته السلطانة صفية قبل ستين عاماً وتعطل بناؤه لرفض ملاك الأراضي اليهود بيع عقاراتهم. وبمجرد أن سوت النيران منازل اليهود بالأرض، أصدرت السلطانة الوالدة ترخان خديجة، والدة السلطان محمد الرابع وراعية البلاط، فرماناً سلطانيّاً يمنع غير المسلمين منعاً باتاً من إعادة بناء منازلهم أو معابدهم وكنائسهم والبيع في حي إمينونو بدعوى «تطهير جوار المسجد المبارك»! وقد ضبطت إضبارة المحكمة الشرعية الفرمان السلطاني القاضي بحظر بناء الكنائس والبيع في إمينونو ومصادرة الأراضي لصالح الجامع الجديد، ومخططات المسح الهندسي لأراضي الوقف الجديد، وسجلات ترحيل العائلات اليهودية إلى هاسكوي وبلاط. وبموجب ذلك الحكم، صودرت عقارات وأراضي حي إمينونو المنكوب بالكامل لصالح الأوقاف السلطانية، وقاد كبير حاخامات إمينونو المنكوبة وممثل مجتمع اليهود أبراهام دي كاموندو الأكبر تهجير آلاف العائلات اليهودية قسراً نحو حي هاسكوي خلف القرن الذهبي وبلاط بعد منعهم من البناء، فيما أعاد الصدر الأعظم كوبرولو محمد باشا، رجل الدولة القوي الذي أعاد تنظيم المدينة بعد الفاجعة، هندسة أملاك الأوقاف وفرض غرامات وضرائب إعمار استثنائية، وأُكمل بناء «الجامع الجديد (Yeni Cami) «ودُشّن كمركز سيادي للأوقاف الإمبراطورية ليغدو رمزاً لإعادة أسلمة الفضاء الحضري للعاصمة. أثار هذا التحول تساؤلات حارقة بين المعاصرين: هل كانت النيران التي انطلقت من جوار مستودعات إمينونو مجرد قضاء وقدر، أم كانت حريقاً مدبراً استغلته النخبة الحاكمة لحسم نزاع عقاري وديني استعصى على الحل لستة عقود؟

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول ملابسات الكارثة بين فرضيتين: الأولى تبنتها أطروحة مارك ديفيد باير وشهادات الجاليات اليهودية في أوروبا، وترى أنه كان حريقاً مفتعلاً لأغراض إعادة الهندسة الديموغرافية والعقارية، استناداً إلى الاستفادة الفورية والمطلقة للبلاط السلطاني وحركة قاضي زاده لي المتشددة من نتائج الحريق في تهجير اليهود وإكمال الجامع المعطل، وإن اعترض المشككون بأن فداحة الخسائر التي لحقت بممتلكات المسلمين وخزينة الدولة وقصور الباشوات تجعل من الصعب تصور إقدام السلطة على تدمير ثلثي عاصمتها عمداً. أما الفرضية الثانية، التي تبناها المؤرخون العثمانيون التقليديون (سلحدار وسجلات الأوقاف)، فترجح أنها كانت كارثة طبيعية استُغلت سياسياً

بأثر رجعي؛ إذ إن جفاف الصيف ورياح تموز الشديدة والمباني الخشبية المتهالكة كانت شروطاً كافية لاشتعال النيران عفوياً، بينما تحركت الدولة لملء الفراغ وفق منطق عصرها، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن سرعة إصدار قرارات المصادرة ومنع البناء بعد ساعات من إخماد النار ينم عن جاهزية خطط مسبقة لدى ديوان الصدارة. وتُجمع الدراسات التاريخية الحديثة على أن حريق ١٦٦٠ كان أعظم زلزال ديموغرافي واقتصادي ضرب إسطنبول في العصر الكلاسيكي، محولاً المدينة من فضاء متعدد الأديان ومتداخل إلى فضاء مفروز طائفياً ومعاد تشكيله لصالح الأيديولوجيا الإمبراطورية المهيمنة. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من الذي أضرم الشرارة الأولى في قبو القش القريب من فرن إمينونو في ساعة صلاة الجمعة تحديداً حين كانت الأسواق شبه خالية من الحراس؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تثبت كارثة ١٦٦٠ أن الكوارث ليست محايدة أبداً. فالطبيعة قد تشعل الشعلة، لكن السلطة هي التي تختار أي رماد تبني فوقه مجدها، وأي بيوت تحرم أصحابها من العودة إليها إلى الأبد؛ ليتحول الركام إلى أداة لمحو التاريخ وإعادة كتابته بقوة الفرمان ومآذن المنتصرين.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Marc David Baer (٢٠٠٨). Honored by the Glory of Islam: Conversion and Conquest in Ottoman Empire. Oxford University Press (الفصل الخامس: حريق ١٦٦٠ الكبرى وأسلمة الفضاء الحضري).

[٢] Kenan Yıldız (٢٠١٢). ١٦٦٠ İstanbul Yangınının Sosyo-Ekonomik Tahlili. Marmara Üniversitesi Doktora Tezi, İstanbul.

الملف التحقيقي رقم ٣٣

مضبطة حصر أضرار وفرمان تسوية ديون

حريق سوق الأسماك (١٦٨٨): اختفاء آلاف المتاجر

نيران الهزيمة في بلغراد وسقوط أسواق التجارة البحرية

في أعقاب الهزيمة الساحقة أمام أسوار فيينا (١٦٨٣) وسقوط بلغراد عام ١٦٨٨ في أيدي الجيوش النمساوية خلال حرب التحالف المقدس، عاشت إسطنبول حالة من الهلع العام والاضطراب العسكري بعد عزل السلطان محمد الرابع وتولي السلطان سليمان الثاني العرش وسط تمرد الجند في العاصمة والمطالبة بإسقاط النخب الحاكمة. وفي عام ١٦٨٨ م، الموافق لسنة ١٠٩٩ هـ، اندلع حريق مدمر في المنطقة الجمركية بإسطنبول (سوق السمك في باليك بازاري، وغلطة)، حُفظت وقائعه في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية ومكتبة متحف طوب قابي، ضمن سجلات تاريخ سلحدار، المجلد الثاني، ص ٤١٢–٤٢٥.

في ليلة مظلمة من ليالي أيلول ١٦٨٨، ومع وصول الأنباء الصاعقة بسقوط قلعة بلغراد الحصينة في يد النمساويين، شبت النيران فجأة في قلب سوق الأسماك القديم (Balıkpazarı) الممتد على طول شاطئ القرن الذهبي، حيث كانت المستودعات الخشبية تحوي آلاف البراميل من زيوت الحيتان والأسماك المجففة والشمع المستورد. تغذت النيران ببراميل الزيوت والشحوم المكدسة في المتاجر، فتحول الساحل في غضون ساعة واحدة إلى شريط جهنمي مستمر من اللهب أضاء سماء مضيق البوسفور حتى أطراف البحر الأسود. دمر الحريق أكثر من ثلاثة آلاف دكان ومخزن، وامتد ليلتهم منشآت الجمارك وأرصفة التفريغ وسوق القماش، مسبباً خسائر اقتصادية قدرت بملايين القروش العثمانية.

لكن التساؤل المريب الذي ملأ وثائق المحاكم في ذلك الشهر تمثل في التزامن المريب للكارثة. لم يكن الحريق معزولاً؛ إذ اندلع في ذات الليلة التي كانت كتائب الإنكشارية المتمردة تفرض فيها حصاراً على بوابات السراي السلطاني للمطالبة بـ «إكرامية الجلوس» للسلطان الجديد سليمان الثاني، الذي عاش عهده القصير في خضم الهزائم العسكرية والحرائق المتتالية. ووجّه أعيان نقابة تجار الأسماك والزيوت — المتضررون الرئيسيون من الكارثة الذين رفعوا عرائض بالتعويض كشفت عن وجود شبهة حرق متعمد — أصابع الاتهام صراحة إلى عصابات من اللصوص المحميين من العسكر، الذين شوهدوا وهم يلقون بكرات من الصوف المغموس بالنفط فوق سقوف المتاجر لإثارة الفوضى ونهب الخزائن في خضم انشغال الناس بإطفاء النيران. وقد ضبطت إضبارة المحكمة الشرعية كرات الصوف والقطران المحترقة في الأزقة الخلفية للسوق، وشكاوى تجار الزيوت الموثقة في محكمة إسطنبول حول بضائع نُهبت قبل وصول النار إليها، وتقارير قبطان الميناء حول زوارق مجهولة شوهدت وهي تفر محملة بالصناديق نحو أسكودار. وأدى الحريق إلى شلل كامل في تموين العاصمة بالمواد الغذائية، وكشف عن مدى هشاشة المراكز الحضرية العثمانية حين تتقاطع الهزائم الخارجية مع الفوضى الداخلية؛ فعُزل الصدر الأعظم تكيرداغلي بكري مصطفى باشا المسؤول عن إدارة أزمة الحريق والدفاع عن الحدود بعد عجزه عن ضبط التضخم وأمن الأسواق، وصدر فرمان سلطاني يقضي بإصدار عفو عن ديون التجار المنكوبين لأوقاف الدولة لمدة سنتين، وتكثيف الحراسة البحرية على أرصفة تفريغ الأطعمة والزيوت.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول دوافع الحريق بين فرضيتين: الأولى تبنتها أطروحة المؤرخ سلاحدار فندقليلي محمد آغا(Silahdar Tarihi) ، وترى أنه كان حريقاً مفتعلاً لأغراض النهب والتغطية على تمرد الجند، استناداً إلى أن نهب الخزائن قبل احتراقها والعثور على كرات النفط يثبت الجريمة الجنائية المدبرة من عصابات مرتبطة بالعسكر، وإن اعترض المشككون بأن الطبيعة القابلة للاشتعال السريع لبراميل زيت السمك تجعل الحادث العارض وارداً جداً في بيئة عمل تفتقر لوسائل السلامة. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها مذكرات بعض رجالات الديوان الإمبراطوري، فترجح أنه كان عملاً تخريبياً بتدبير جواسيس البندقية والنمسا لضرب المركز التمويني للعاصمة في لحظة سقوط

بلغراد لشل قدرة الدولة على تجهيز الجيوش وتأليب الشارع ضد السلطان الجديد، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بغياب أي أدلة ورقية أو اعترافات لجواسيس أجانب في سجلات التحقيق الأمني للباب العالي. ويُجمع الباحثون المعاصرون على أن حريق سوق الأسماك ١٦٨٨ كان نموذجاً لـ «الحرائق الانتهازية» في زمن الأزمات السياسية؛ حيث كانت بؤر الجريمة الحضرية تستغل ضعف قبضة السلطة لإحراق المراكز التجارية بغرض الإثراء غير المشروع تحت ستار الكوارث العامة. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من كان يوجه أصحاب الزوارق المجهولة التي ملأت مياه القرن الذهبي وقت الحريق وسرقت صناديق الفضة من مكاتب جمارك السمك دون أن تعترضها حراسات الميناء؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يكشف حريق الأسواق أن الكارثة ليست دائماً عدواً للمجرمين، بل هي ملاذهم الآمن. في زمن الفوضى، يمتزج دخان النيران بدخان الهزيمة العسكرية، فيعمى الجميع عن رؤية السارق الحقيقي؛ لتظل الحقيقة ضحية أبدية بين مطرقة العدو الخارجي وسندان اللص الداخلي.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Silahdar Fındıklılı Mehmed Ağa (١٩٢٨ طبعة إسطنبول). Silahdar Târihi. المجلد الثاني: حوادث سنة ١٠٩٩ هـ وحريق باليك بازاري.

[٢] Rhoads Murphey (١٩٩٩). Ottoman Warfare ١٥٠٠–١٧٠٠. Rutgers University Press (فصول الاقتصاد اللوجستي وكوارث التموين).

الملف التحقيقي رقم ٣٤

فرمان سلطاني ومضبطة شكاوى رعايا

حريق بوابة أيازما (١٦٩٣): الكارثة التي أحرقت آلاف المباني

رماد الوثائق وحرائق الإنكشارية كوسيلة للاحتجاج السياسي الصامت

في خريف عام ١٦٩٣ م، الموافق لسنة ١١٠٤ هـ، استمرت حرب العصبة المقدسة في استنزاف الموارد البشرية والمالية للدولة العثمانية، فتحولت الحرائق في إسطنبول إلى ظاهرة شبه موسمية، لكنها ارتبطت في وعي المؤرخين بظاهرة «حرائق الاحتجاج» التي كان يلجأ إليها العسكر لإيصال رسائل تهديد للسلاطين دون إعلان تمرد صريح. وفي ذلك الخريف، شهد القلب التاريخي لإسطنبول (بوابة أيازما وأسوار الفاتح) كارثة كبرى حُفظت وثائقها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول (BOA)، ضمن سجلات ديوان همايون، دفاتر المهمة، المجلد ١٠٥، ص ٧٧، وثيقة ٢٣١.

في خريف عام ١٦٩٣، شهدت إسطنبول واحدة من أغرب الكوارث التي وثقتها سجلات محاكم العاصمة؛ إذ اندلعت النيران بالقرب من بوابة أيازما المكتظة بالمنازل الخشبية والمدارس الدينية المحيطة بجامع الفاتح، ولم تكد تمضي عشر ساعات فقط حتى التهمت ألسنة اللهب ثلاثة أحياء كبرى، فتحول الحي العريق بأكمله، ومعه أجزاء واسعة من أحياء الفاتح ودركاه، إلى ركام من الرماد المتصاعد، ملتهماً أكثر من خمسة آلاف منزل وعدداً كبيراً من المدارس والمكتبات الوقفية الثمينة.

اللافت في تحقيقات ديوان همايون حول هذه الحادثة – كما تبرز في دراسات فاريا زرينباف وأرشيف دفاتر المهمة – هو سلوك فرق الإطفاء العسكرية التابعة للإنكشارية (التولومباجية) بإدارة قائد الإنكشارية (الينيجري آغاسي) الذي اتُهم بالتباطؤ المتعمد لإحراج القيادة السياسية؛ فبدلاً من الإسراع في هدم المنازل المجاورة لمنع انتشار النار وفق القواعد الهندسية المتبعة، وقف جنود الإنكشارية يتفرجون ببرود، واشترطوا على أصحاب القصور والمتاجر دفع مبالغ نقدية باهظة تُعرف

بـ «البخشيش» قبل مد خراطيم المياه الجلدية! وتواترت الشائعات في العاصمة بأن الحريق لم يكن قضاءً وقدراً، بل كان «حريقاً سياسياً» متعمداً أشعلته خلايا تابعة لكتائب الفرسان احتجاجاً على خفض مخصصات الإعاشة وتأخر صرف الرواتب بالعملة الفضية الجيدة؛ وهو ما حذر منه شيخ الحرم السليماني، أحد كبار الشهود الذين رفعوا مضبطة التحقيق للقصر منبهاً إلى مؤامرة خفية تستهدف إحراق مكتبات المدارس الكبرى. وقد كشفت الأدلة والقرائن الجنائية المضبوطة في الإضبارة — ومنها محاضر استجواب حراس بوابة أيازما الذين شهدوا فرار مشتبه بهم قبيل تصاعد الدخان، وشكاوى أهالي حي الفاتح ضد ابتزاز فرق الإطفاء الإنكشارية، وسجلات ديوان المالية التي تثبت صرف رواتب الجند بعد الحريق بثلاثة أيام فقط — حقيقة هذا الضغط العسكري؛ فتفقد السلطان أحمد الثاني، سلطان الإمبراطورية المنكوب بالهزائم والأوبئة، الكارثة بنفسه وأمر بفتح خزائن السراي لإطعام المشردين، وأصدر فرماناً سلطانياً يقضي بتنظيم فرق إطفاء بلدية تحت إشراف القضاة، وصرف رواتب الجند بالعملة الكاملة، وتوزيع خيام الإيواء على الأسر المنكوبة. واعتبر المؤرخون المعاصرون أن إشعال النار في أطراف الأحياء كان وسيلة التفاوض الأكثر رعباً التي امتلكها العسكر ضد القصر: «إذا لم تدفعوا لنا رواتبنا بالذهب، فإن عاصمتكم ستتحول إلى جمر ورماد.«!

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول طبيعة الحريق بين فرضيتين: الأولى تبنتها أطروحة المؤرخة فريبا زرينباف(Crime and Punishment in Istanbul) ، وترى أنه كان حريقاً سياسياً مدبراً للضغط المالي على السلطنة، استناداً إلى التزامن الدقيق بين تأخر الرواتب واندلاع الحريق، وسرعة صرف الأموال للجند عقب الكارثة مباشرة، وسلوك فرق الإطفاء الابتزازي، وإن اعترض المشككون بصعوبة السيطرة على مسار النيران التي كانت تهدد ثكنات ومنازل أقارب الجنود أنفسهم في حي الفاتح. أما الفرضية الثانية، التي تبناها التقرير الإداري الأولي لوالي إسطنبول، فترجح أنه كان حادث اشتعال منزلي عرضي في ظروف مناخية قاسية؛ إذ إن استخدام مواقد الفحم الحجري داخل المنازل الخشبية الهشة كان سبباً يومياً كافياً لاندلاع الحرائق دون دوافع سياسية، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن سرعة انتشار النار من أربع نقاط متزامنة على طول خط الأسوار يفند

فرضية الموقد المنزلي الواحد. وتُعد حادثة أيازما ١٦٩٣ لدى المؤرخين المعاصرين دليلاً بارزاً على تحول «الحريق الحضري» في العاصمة العثمانية إلى أداة ابتزاز سياسي ونقابي مارستها الطبقات العسكرية المتمردة لفرض إرادتها على الباب العالي في أوقات الضعف الإمبراطوري. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من هم الملثمون الذين رآهم حراس البوابة يقفزون من فوق السور نحو بساتين إيوب حاملين قوارير القطران المشتعلة ولم يُقبض على أي منهم؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تثبت حرائق الاحتجاج أن العنف حين يعجز عن التعبير عن نفسه بالكلمات، يتحدث بلغة النار. تصبح ألسنة اللهب صوتاً للمحرومين والمتمردين، وتتحول المدينة ذاتها إلى ورقة تفاوض يحرقها الأقوياء ليدفع ثمنها الضعفاء والمشردون الذين يفقدون كل شيء في غمضة عين.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Fariba Zarinebaf (٢٠١٠). Crime and Punishment in Istanbul: ١٧٠٠–١٨٠٠. University of California Press (الفصل الثاني: العنف الحضري وحرائق الإنكشارية).

[٢] Necdet Sakaoğlu (٢٠٠٢). Tarihi, Mekanları, Kitabeleri ve Anıları ile Saray-ı Hümayun. DenizBank Yayınları, İstanbul.

الملف التحقيقي رقم ٣٥

فرمان تحديث عسكري وإداري وقرار تنظيمي بلدي

حريق جيبالي في عصر السلطان أحمد الثالث(١٧١٨)

شعلة الزيت التي حذرت عصر الزنبق وتأسيس فرقة خراطيم المياه الأولى

في عام ١٧١٨ م، الموافق لسنة ١١٣٠ هـ، وقعت الدولة العثمانية معاهدة بساروفيتش لتبدأ حقبة «عصر الزنبق» السلمية في عهد السلطان أحمد الثالث، سلطان عصر الانفتاح والفنون. لكن عودة الحرائق الكبرى إلى العاصمة إسطنبول (حي جيبالي، والفاتح، وأونكباني) نبهت الصدر الأعظم إبراهيم باشا النوشهري إلى أن الاستقرار المعماري والحضري للعاصمة مهدد بالفناء ما لم تُدخل التكنولوجيا الغربية في مكافحة الكوارث، في واقعة حُفظت تفاصيلها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول(BOA) ، وسجلات تاريخ راشد، المجلد الرابع، وأرشيف بلدية إسطنبول القديم (İBB Atatürk Kitaplığı).

في صيف ١٧١٨، عادت لعنة النيران لتضرب حي جيبالي المنكوب للمرة الثالثة في أقل من قرن. بدأت الكارثة في دكان وورشة نجارة ومستودع زيوت قرب بوابة جيبالي، حيث كان نجار يعمل في طلاء الأخشاب بزيت بذر الكتان، وسرعان ما قفزت النيران فوق أسطح القرميد لتلتهم في طريقها أكثر من أربعة آلاف مبنى وحمامين وسوقين كبيرين في أونكباني، وامتدت حتى سفوح جامع الفاتح.

أشعل هذا الحريق نقاشاً فكرياً وتقنياً غير مسبوق في بلاط السلطان أحمد الثالث؛ إذ كان الوزير المصلح الصدر الأعظم إبراهيم باشا النوشهري يرى أن الاعتماد على دلو الماء التقليدي وفرق الإنكشارية الفاسدة أصبح جريمة بحق المدينة. وهنا تبرز في سجلات الأرشيف قصة رائعة حققها الباحثون المعاصرون: استدعاء الكونت والمهندس الفرنسي جيراردين(Gerardin) ، الذي كان

أسيراً واعتنق الإسلام وتسمى باسم أحمد آغا، وكان خبير مضخات المياه. كلفه الصدر الأعظم بصنع آلات ضخ هيدروليكية شبيهة بتلك المستخدمة في باريس وليون؛ فصنع أحمد آغا أول مضخة إطفاء يدوية محمولة في تاريخ الدولة، وأسس أول فرقة إطفاء عصرية نظامية باسم «التولومباجية « (Tulumbacı Ocağı)التابعة لفيلق العسكر، وزودهم بمضخات يدوية مصنوعة من النحاس والخراطيم الجلدية قادرة على دفع المياه لارتفاعات شاهقة. ورغم هذا الإنجاز التحديثي الباهر، فتحت المحكمة الشرعية تحقيقاً في ملابسات الاشتعال المفاجئ في ستة أزقة في آن واحد. وضبطت الإضبارة الرسوم الهندسية الأولى لمضخة الإطفاء الجلدية والنحاسية التي صنعها أحمد آغا المهندس، ومحاضر التحقيق مع تجار أخشاب البحر الأسود في ديوان الحسبة، وسجلات إعادة إعمار أوقاف حي جيبالي المعتمدة بفرمان ١١٣١ هـ؛ إذ أشارت تقارير الحسبة إلى خلافات حادة بين نقابة النجارين ومحتكري بيع أخشاب الصنوبر القادمة من غابات البحر الأسود، وسط اتهامات متبادلة بإشعال النار لرفع أسعار مواد البناء وفرض أخشاب جديدة على السوق المنكوبة، ليبقى التنافس التجاري الشرس اللغز الخفي وراء تجدد مأساة جيبالي. وعلى إثر ذلك، أمر السلطان أحمد الثالث بإعادة بناء الأحياء وفق معايير معمارية جديدة، وصدر الفرمان السلطاني بتأسيس فرقة الإطفاء النظامية رسمياً، وإلزام كافة الأحياء بوضع براميل مياه ممتلئة عند رأس كل زقاق، ومنع ورش الطلاء من العمل داخل الكتل السكنية.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول أسباب تجدد الحريق بين فرضيتين: الأولى تبنتها أوراق محكمة إسطنبول وشهادات أرباب الحرف، وترى أنه كان حريقاً مفتعلاً بدافع المضاربة في سوق الأخشاب والعقارات، استناداً إلى الارتفاع الفاحش في أسعار أخشاب البناء عقب الحريق مباشرة ووجود صفقات احتكارية مسبقة لدى تجار بعينهم، وإن اعترض المشككون بأن سهولة اشتعال نشارة الخشب مع زيت الكتان تجعل الحادث الصناعي العارض هو التفسير الأكثر واقعية. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها تحليلات بعض المؤرخين الأتراك المعاصرين (ومنهم إسماعيل حقي)، فترجح أنه كان تنبيهاً سياسياً من العسكر المحافظين ضد انفتاح البلاط على الغرب؛ إذ إن استهداف أحياء تجارية قريبة من قصر الباب العالي في بدايات عصر الزنبق كان رسالة تحذير للصدر الأعظم

من مغبة الإفراط في التغريب، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن الحريق أضر بمصالح العسكر أنفسهم وأحرق مئات من دكاكين الإنكشارية الحرفية في أونكاباني. ويمثل حريق جيبالي ١٧١٨ لدى المؤرخين المعاصرين اللحظة التأسيسية لولادة «أجهزة الإطفاء الحديثة» في العالم الإسلامي، حيث كسر العثمانيون العزلة التقنية واستعانوا بالهندسة الأوروبية لحماية عاصمتهم التاريخية من الفناء. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: لماذا احترق مشغل النجار في ساعة متأخرة من الليل بعد إغلاقه بخمس ساعات والتأكد من إطفاء كافة الفوانيس ومواقد الغراء وفق شهادة حارس السوق؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُعلمنا حريق ١٧١٨ أن الكارثة قد تكون أحياناً هي القابلة القانونية التي تولد من رحمها الحداثة. لولا ذلك اللهب المدمر في جيبالي، لما فكرت الإمبراطورية في استيراد العقل الهندسي وإصلاح بنيتها الإدارية؛ فالأمم الحية هي التي تحول رماد فواجعها إلى طاقة للبناء والتجدد.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Ahmet Refik Altınay (١٩٣٢ طبعة إسطنبول). Lâle Devri (١٧١٨-١٧٣٠). Kitaphane-i Asudi (فصل كوارث العاصمة وولادة فرقة التولومباجية).

[٢] Reşat Ekrem Koçu (١٩٨١). İstanbul Tulumbacıları. Ana Yayınevi, İstanbul (تاريخ فرق الإطفاء الشعبية والعسكرية).

الملف التحقيقي رقم ٣٦

إعلام ضبط شرعي ومحضر حصر خسائر

حريق بالاط (١٧٢٩): النيران التي امتدت عبر الأحياء السكنية

جمر الزقاق الضيق وكارثة الجاليات على ضفاف القرن الذهبي

كان حيا بالاط والفنار المعقلين التاريخيين للجاليات اليهودية والرومية في إسطنبول منذ العهد البيزنطي، وقد تميزا بأزقة بالغة الضيق وتلاصق مفرط في البيوت الخشبية المتعددة الطوابق، مما جعل أي شرارة نارية بمثابة حكم بالإعدام على أحياء بأكملها. وفي عام ١٧٢٩ م، الموافق لسنة ١١٤٢ هـ، اندلع في الضواحي الشمالية الغربية لإسطنبول (حي بالاط، وفنار، وإيوان سراي) حريق مدمر حُفظت تفاصيله في دار الإفتاء وأرشيف رئاسة الوزراء(BOA - C.DH ١٩٨٢) ، ضمن سجلات محكمة بالاط الشرعية(Balat Mahkemesi) ، سجل ٨٨، ص ٤٥-٦٢.

في ليلة صيفية قائظة من عام ١٧٢٩، قبيل اندلاع ثورة باترونا خليل بعام واحد، استيقظ سكان حي بالاط على ضفاف القرن الذهبي على صرخات الذعر؛ إذ انطلقت النيران من زقاق المصبغة في بالاط قرب كنيس أهريدا العتيق، وتحديداً من ورشة مصبغة أقمشة يملكها رجل يهودي، وتغذت بأطنان من الكحول والمواد الكيميائية وزيوت الصباغة، لتقفز النيران فوق الأزقة التي لا يتجاوز عرضها المترين وتدفعها الرياح نحو أسوار الفنار مقر البطريركية الأرثوذكسية، ملتهمةً الحي السكني بالكامل وزاحفةً نحو حي الفنار. استمرت النيران ثماني وعشرين ساعة دون انقطاع، وأسفرت عن تدمير ألفين ومائتي منزل، وثلاث كنائس تاريخية، ومعهدين للتوراة، وعشرات المعاصر والمخازن التجارية، مما دفع البطريرك المسكوني في الفنار — الزعيم الديني للروم الأرثوذكس — إلى إطلاق نداء استغاثة لدول أوروبا لإنقاذ كنائس الفنار التاريخية.

تحول الحريق إلى لغز قضائي معقد في سجلات محكمة بالاط، إذ تقدمت طائفة الصباغين بشكاوى رسمية تتهم عصابة من المتشردين وبحارة الموانئ بإشعال النار عمداً إثر شجار عنيف وقع في حانة قريبة في المساء ذاته بسبب خلاف على ديون قمار. وأكد شهود عيان رؤية ثلاثة رجال يلقون مشاعل مشتعلة عبر النوافذ السفلية للمصبغة قبل أن يلوذوا بالفرار على متن زورق باتجاه غلطة. أجرت شرطة العسس تحقيقات موسعة استجوبت فيها عشرات المشتبه بهم، لكن القضية اصطدمت بحائط مسدود بسبب غياب الأدلة القاطعة وتضارب شهادات الشهود المنتمين لطوائف مختلفة، رغم ضبط إضبارة المحكمة لبقايا أوعية الزيت المحترقة خارج جدران المصبغة، وشهادات عمال مرسى القوارب حول الزورق الليلي الهارب نحو غلطة، وقوائم خسائر كنيس أهريدا وكنائس الفنار المرفوعة للباب العالي. وسجّل قاضي محكمة بالاط الشرعية — المسؤول عن توثيق الأضرار ونزاعات الملكية — واحدة من أضخم قضايا التعويض والنزاع العقاري، وانتهى الحكم القضائي والفرمان السلطاني إلى قيد أسباب الحريق ضد مجهول، وإلزام بلدية الحي بإعادة تخطيط الأزقة وتوسيعها إلى أربعة أمتار، وصرف مساعدات إغاثية للمتضررين؛ فيما واجه السلطان أحمد الثالث، سلطان البلاد في أواخر عهده، نقمة شعبية عارمة بسبب تكرار الكوارث قبل عام واحد من خلعه، إذ ساهم هذا الحريق في تعميق حالة الغليان الشعبي والبؤس الاجتماعي في العاصمة، ممهداً الأرضية النفسية للانفجار الثوري الكبير الذي أطاح بالسلطان أحمد الثالث وعصر الزنبق في العام التالي.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول أسباب الحريق بين فرضيتين: الأولى تبنتها لائحة الشكوى المقدمة من أعيان حي بالاط، وترى أنه كان انتقاماً جنائياً على خلفية شجار الحانات والقمار، استناداً إلى شهادات الشهود المتطابقة حول تهديدات أطلقها بحارة غلطة بحرق الحي عقب طردهم من الحانة في ذات الليلة، وإن اعترض المشككون بصعوبة إثبات صلة المشتبه بهم بالاشتعال الداخلي للمصبغة الموصدة بالأقفال الحديدية. أما الفرضية الثانية، التي تبناها تقرير خبير أرباب حرفة الكيماويين أمام القاضي، فترجح أنه كان انفجاراً كيميائياً ذاتياً لمواد الصباغة بفعل الحرارة المرتفعة؛ إذ إن تخزين مواد الكحول والكبريت في ظروف صيفية حارة دون تهوية ملائمة يؤدي إلى الاشتعال الذاتي علمياً، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن توقيت الاشتعال في منتصف الليل

بعد انخفاض حرارة الجو يضعف نظرية الاشتعال الذاتي الصرف. وتُظهر وثائق حريق بالاط ١٧٢٩ لدى المؤرخين المعاصرين تفاقم الهشاشة الحضرية في أحياء الأقليات بإسطنبول، وكيف كانت الفواجع البيئية والمعمارية تسهم في خلق مناخ نفسي مشحون بالعداء الطبقي والسياسي ضد النخبة الحاكمة المنعزلة في قصورها. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من هم البحارة الثلاثة الذين شوهدوا في الزورق الهارب نحو غلطة، ولماذا توقف قاضي العاصمة فجأة عن استدعاء مالك الحانة التي انطلق منها الشجار؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُبرز حريق بالاط قسوة القدر الحضري على المجتمعات المهمشة. حين تعيش الجاليات في أزقة ضيقة ومعزولة، تصبح ضحية مضاعفة: ضحية للنيران التي تلتهم بيوتها الهشة، وضحية للقضاء الذي يعجز عن حمايتها أو الاقتصاص من جلاديها؛ ليبقى الرماد شاهداً على التمييز الصامت في صفحات التاريخ.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Minna Rozen (٢٠٠٢). A History of the Jewish Community in Istanbul: The Formative Years, ١٤٥٣–١٥٦٦. Brill, Leiden (مقدمة دراسة استقرار وتوزع الجاليات في بالاط وحرائق القرن ١٨).

[٢] Ahmet Refik Altınay (١٩٣٠). Hicrî On İkinci Asırda İstanbul Hayatı (١١٠٠–١٢٠٠). Devlet Basımevi, İstanbul.

الملف التحقيقي رقم ٣٧

أمر سلطاني بالعزل والمحاسبة وقيد تاريخي إمبراطوري

حريق الباب العالي (١٧٥٥): عندما طالت النيران مركز الحكم

احتراق ديوان الصدارة وسراديب السجلات والوثائق الإمبراطورية المفقودة

شهد عهد السلطان عثمان الثالث (١٧٥٤–١٧٥٧) سلسلة حرائق غامضة متزامنة دمرت أجزاء كبرى من إسطنبول، لكن وصول النيران إلى «الباب العالي» (مجمع الوزارات وديوان الصدارة) شكل صدمة وجودية للإمبراطورية؛ إذ هدد بمحو الذاكرة البيروقراطية والأرشيفية للدولة العثمانية بالكامل. وفي عام ١٧٥٥ م، الموافق لسنة ١١٦٨ هـ، التهمت النيران المركز السيادي لإسطنبول (مقر الباب العالي - دار الصدارة العظمى)، في واقعة حُفظت تفاصيلها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول(BOA) ، ضمن سجلات تاريخ واصف، المجلد الأول، ص ٨٨–١٠٢، ودفاتر المهمة رقم ١٥٦.

في فجر يوم ٢٨ شباط ١٧٥٥، استيقظت النخبة الحاكمة في إسطنبول على فاجعة هزت أركان السلطنة: مبنى «الباب العالي» الشاهق، مقر الصدارة العظمى وقلب الحكومة الإمبراطورية النابض بقاعات ديوانه الفسيحة المشيدة من الخشب والمزخرفة بالنقوش الذهبية، تحول إلى شعلة نار عملاقة تجتاح غرفه ومكاتبه وقاعاته الرسمية وتلتهم سقوف غرف السفراء وخزائن المراسلات السرية. انطلقت النيران من مطابخ دار الصدارة، وتغذت بالسقوف الخشبية العتيقة ومئات الآلاف من الأوراق والسجلات المكدسة في دوائر كتاب الديوان. ورغم استنفار كافة فرق الإطفاء والجيش، التهم الحريق المجمع الحكومي بأكمله وسواه بالأرض في غضون ثماني ساعات، وامتد ليدمر أكثر من ثمانمائة مبنى مجاور، بما فيها قصور الوزراء ومدارس ومساجد حي آلادار. لكن المأساة الكبرى لم تكن في المبنى الحجري ذاته، بل في فقدان «الأرشيف»؛ إذ تحولت مئات من دفاتر المهمة والمراسلات الدبلوماسية وسجلات الضرائب وحجج الأوقاف إلى رماد تذروها الرياح في مياه

البوسفور، بينما خاطر رئيس الكتّاب — (Reis-ül Küttab) المسؤول عن أرشيف المعاهدات والمراسلات الدبلوماسية — وكتبته بحياتهم في مغامرة لاقتحام أقبية الأرشيف وسحب صناديق المعاهدات الدولية والأختام السلطانية من ألسنة اللهب قبل انهيار القباب الخشبية بلحظات.

أشعل هذا الحريق غضب السلطان عثمان الثالث، السلطان العصبي والمتقلب المزاج؛ فتفقد أطلال الباب العالي وعزل الصدر الأعظم نائل عبد الله باشا — رئيس الحكومة المنكوب باحتراق مقره — في ذات اليوم فوراً وحمّله المسؤولية متهماً إياه بـ «الإهمال والتقصير الشنيع في حراسة أسرار الدولة»، فجُرّد من منصبه وصودرت أمواله ونُفي إلى جزيرة ميديلي. غير أن تحقيقات ديوان القصر كشفت عن فرضيات مظلمة حول ما إذا كان الحريق مجرد جمرة طائشة من موقد المطبخ، أم عملاً تخريبياً متعمداً أقدم عليه موظفون فاسدون لطمس آثار اختلاسات مالية وتجاوزات كبرى في دفاتر الميزانية قبل وصول لجان التفتيش السلطانية المقررة في ذلك الأسبوع. وضبطت إضبارة المحكمة الشرعية محاضر جرد الوثائق الناجية من الحريق والتالفة بالكامل، واستجواب طهاة ومسؤولي حراسة مطابخ دار الصدارة العظمى، وتقارير ديوان المظالم حول الدفاتر المالية المفقودة المتعلقة بجباية إيالة ديار بكر والشام؛ ليصدر الحكم القضائي والفرمان السلطاني بعزل الصدر الأعظم، وتشكيل لجنة عليا لفرز وترميم الأرشيف المحروق، وتكليف المعماريين ببناء قاعات أرشيفية معزولة بالحجر الصوان، ودُفنت الحقيقة تحت رماد الباب العالي بينما أُعيد بناء المقر الحكومي بتصميم جديد حاول تجنب نفاخ الخشب القديمة.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول ملابسات الحريق بين فرضيتين: الأولى تبنتها أطروحة المؤرخ العثماني أحمد واصف أفندي (Vasıf Tarihi) ، وترى أنه كان حريقاً مفتعلاً لطمس جرائم اختلاس وتزوير مالي في دفاتر الدولة، استناداً إلى استهداف غرف السجلات المالية تحديداً وتزامن الحريق مع وصول لجان التدقيق المالي الصارمة التي أمر بها السلطان عثمان الثالث، وإن اعترض المشككون بأن فقدان كبار الموظفين لأوراقهم وحجج أوقافهم الخاصة ورواتبهم المودعة بالخزائن ينفي منطق المصلحة الفردية الخالصة. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها المذكرة الدفاعية للصدر الأعظم

المعزول نائل باشا، فترجح أنه كان إهمالاً وظيفياً عارضاً في مطابخ دار الصدارة؛ إذ إن البرودة الشديدة في فجر شباط واستخدام نيران قوية للتدفئة والطبخ في مبنى خشبي عتيق يفسر الكارثة كحادث إهمال تقليدي، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن سرعة اشتعال أربعة أجنحة متباعدة في آن واحد تثير الشكوك حول تعدد بؤر الإشعال المسبق. وتُعد كارثة حريق الباب العالي ١٧٥٥ لدى المؤرخين المعاصرين المحطة الفاصلة التي نبهت الإدارة العثمانية إلى ضرورة «عزل الأرشيف الإمبراطوري» في مبانٍ حجرية محصنة، مما مهد لاحقاً لنشوء نظام الأرشيف الحديث المحفوظ في «خزينة الأوراق» في القرن التاسع عشر. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: كم عدداً من المعاهدات والمراسلات السرية مع الدول الأوروبية التي اختفت في ذلك الحريق واستغل بعض السفراء فقدانها للتنصل من التزاماتهم المالية والحدودية مع السلطنة؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تجسد نيران الباب العالي هشاشة «الذاكرة المؤسسية». حين تلتهم النار أوراق الدولة وسجلاتها، يتلاشى التاريخ المكتوب في لحظات، ويصبح بإمكان السلطة واللصوص على حد سواء إعادة اختراع الماضي وتزييفه من جديد؛ فالنار لا تحرق الخشب فحسب، بل تحرق الحقيقة ذاتها.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Ahmed Vâsıf Efendi (١٩٧٨). Mehâsinü'l-Âsâr ve Hakâikü'l-Ahbâr (تحقيق إسطنبول) (تاريخ واصف). وقائع حريق دار الصدارة العظمى لسنة ١١٦٨ هـ.

[٢] Carter Vaughn Findley (١٩٨٠). Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, ١٧٨٩–١٩٢٢. Princeton University Press (فصل تاريخ مقر الباب العالي والأرشيف).

الملف التحقيقي رقم ٣٨
أمر سلطاني بإجراءات عرفية عاجلة ومحضر إعدام سياسي

حريق جيبالي الثاني (١٧٥٦): الكارثة التي تجاوزت حدود الحي

إعصار اللهب الذي حاصر العاصمة ومحا عشرات المساجد الأثرية

بعد عام واحد فقط من حريق الباب العالي وحريق ١٧٥٥، كانت إسطنبول تعيش شتاءً وجفافاً استثنائيين، وشكل تكرار الحرائق في ذات المواقع علامة استفهام كبرى أثارت الشكوك في وجود مخططات تخريبية منهجية تستهدف تقويض استقرار عاصمة الخلافة. وفي عام ١٧٥٦ م، الموافق لسنة ١١٦٩ هـ، اجتاح القطاع الجنوبي والوسط لإسطنبول (من جيبالي إلى كوجا مصطفى باشا وبحر مرمرة) حريق هائل حُفظت وقائعه في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول(BOA) ، ضمن سجلات تاريخ واصف، المجلد الأول، ص ١٢٠-١٣٨، وسجلات محكمة الفاتح لسنة ١١٦٩ هـ.

في مساء يوم ٥ تموز ١٧٥٦، اشتعلت النيران مجدداً بالقرب من بوابة جيبالي سيئة الحظ، لكن ما حدث في تلك الليلة تجاوز كل ما شهدته العاصمة من قبل؛ إذ تضافرت رياح السموم الجنوبية الجافة مع الرياح الشمالية المتقلبة لتدفع جداراً من النار بارتفاع عشرات الأمتار عبر التلال التاريخية للمدينة على امتداد شريط جغرافي هائل يبلغ طوله أربعة كيلومترات عبر قلب إسطنبول، من مياه القرن الذهبي شمالاً حتى شواطئ بحر مرمرة جنوباً عند كوجا مصطفى باشا، قاطعاً العاصمة كالسيف المسلول، بينما حجبت أعمدة الدخان قرص الشمس لثلاثة أيام. استمر الحريق ستين ساعة كاملة دون توقف، ودمر قرابة أربعة آلاف وخمسمئة منزل، وثمانين مسجداً، وسبعة حمامات كبرى، ومئات الأفران والمخابز، محولاً ثلث الكتلة الحضرية المأهولة إلى بحر من الركام المتفحم. ووثقت سجلات

المحاكم الشرعية وتواريخ المعاصرين (مثل تاريخ حكيم أوغلو) المشاهد المروعة للكارثة: فرّ مئات الآلاف من السكان نحو السواحل، بينما حاصرت النيران أحياء بكاملها ومنعت فرق الإطفاء من الاقتراب، وقاد آغا الإنكشارية الجديد رمضان باشا – المكلف بإنقاذ ما يمكن إنقاذه – عمليات هدم واسعة النطاق لمئات المنازل لوقف تقدم النيران، في حين أقام الأهالي المنكوبون والنازحون، وهم عشرات الآلاف من العائلات المشردة في العراء، في خيام بباحات المساجد الكبرى وأسوار المدينة لشهور.

وسادت العاصمة شائعات هستيرية عن وجود «عصابة إشعال منظمة» تتكون من متمردين ألبان وجنود إنكشارية ناقمين، زُعم أنهم كانوا يمشون في أزقة الأحياء ويطلقون سهاماً مشتعلة على الأسقف الخشبية كلما نجحت فرق الإطفاء في حصر رقعة اللهب. ألقى العسس القبض على عشرات المشتبه بهم، وضبطت إضبارة المحكمة الشرعية السهام المحشوة بالقطن والنفط المضبوطة مع المتهمين المقبوض عليهم، واعترافات اثنين من المتشردين تحت وطأة التحقيق في مخفر الباب العالي، وتقارير حصر الجثث المتفحمة في سراديب خانات أكسراي. وعلى إثر ذلك، صدر الحكم القضائي والفرمان السلطاني بالإعدام الفوري تعزيراً بالسيف على تسعة مشتبه بهم في ساحات المدينة المنكوبة بتهمة «حيازة النفط والكبريت والشروع في الحرق العمد» دون الرجوع لإجراءات التقاضي الطويلة بداعي «دفع الفساد العام»، وصرف مخصصات طارئة لإطعام المشردين، في محاولة يائسة من السلطان عثمان الثالث – الذي شهد ثاني حريق مدمر في عهده القصير – لتهدئة رعب السكان وإظهار الحزم في مواجهة شبح المؤامرة الذي خيم على العاصمة المنكوبة، قبل أن يصاب السلطان بصدمة نفسية حادة ويعتكف في طوب قابي حتى وفاته.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول طبيعة الكارثة بين فرضيتين: الأولى تبنتها تقارير نظارة الضبطية وفرمانات السلطان عثمان الثالث، وترى أنها كانت مؤامرة تخريبية واسعة النطاق لزعزعة السلطنة، استناداً إلى أن اشتراك سهام النفط وظهور بؤر نيران متباعدة جغرافياً في آن واحد وسرعة اشتعال الأحياء يؤكد وجود مخطط إجرامي منظم، وإن اعترض المشككون بأن قوة الرياح المتقلبة

وتطاير الجمر لعدة كيلومترات عبر الهواء يفسر نشوء بؤر نيران جديدة طبيعياً دون تدخل بشري. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها أطروحة المؤرخ المعاصر حكيم أوغلو علي باشا، فترجح أنها كانت كارثة مناخية ومعمارية ضاعفها ذعر السكان وعجز الإطفاء؛ إذ إن الجفاف الاستثنائي وبناء المنازل الخشبية المتلاصقة وانعدام شبكات المياه الحديثة جعل السيطرة على الحريق مستحيلة هندسياً، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن الإعدامات السريعة للمشتبه بهم المضبوطين بحيازتهم للمواد الحارقة تشير إلى وجود قرائن جنائية ملموسة لم تُكشف تفاصيلها بالكامل. وتُجمع الدراسات التاريخية المعاصرة على أن حريق ١٧٥٦ كان الذروة التدميرية لكوارث القرن الثامن عشر في إسطنبول، كاشفاً عجز النمط المعماري التقليدي عن مواكبة الكثافة السكانية المتزايدة، وخالقاً حالة من الرعب الجماعي سهلت ترويج نظريات المؤامرة والتصفية العرفية. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: هل كان المقبوض عليهم التسعة الذين أُعدموا بالسيف جناة حقيقيين يتبعون تنظيماً سرياً، أم كانوا مجرد ضحايا عابرين قادتهم أقدارهم المشؤومة للتواجد في المكان الخطأ لتقدمهم السلطة كقرابين لتهدئة غضب الجماهير؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُبرز حريق ١٧٥٦ الوجه المظلم للعدالة في لحظات الهستيريا الجمعية. حين تفشل الدولة في حماية مواطنيها من قسوة الطبيعة، تبحث فوراً عن «كبش فداء» لتذبح عليه عجزها؛ فيتحول السيف إلى بديل عن التفكير، ويصبح إعدام الأبرياء في الساحات مسكناً زائفاً لضمير سلطة تحترق من الداخل.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Necdet Sakaoğlu (١٩٩٧). Tarihi Boyunca İstanbul Yangınları. İletişim Yayınları, İstanbul (الفصل الخاص بكوارث منتصف القرن الثامن عشر).

[٢] Ahmed Vâsıf Efendi (طبعة القاهرة ١٢٤٣ هـ). Târih-i Vâsıf. المجلد الأول: أحداث حريق جيبالي الثاني والمحاكمات العرفية.

الملف التحقيقي رقم ٣٩
مضبطة تحقيق أمني وفرمان طوارئ سلطاني

حريق بالاط في يوليو: بداية سلسلة حرائق عام ١٧٨٢

صيف الرماد العظيم ولغز الاشتعال المتزامن في أحياء العاصمة

يُعد صيف عام ١٧٨٢ «صيف الجحيم» في الذاكرة العثمانية؛ حيث تعرضت إسطنبول لسلسلة من خمسة حرائق كبرى متتالية في غضون شهرين فقط، تزامناً مع أزمة مالية خانقة وهزائم عسكرية في القرم وتصاعد التوتر بين الباب العالي وفرق الإنكشارية الرافضة لأي إصلاح عسكري. وفي ذلك الصيف من عام ١٧٨٢ م، الموافق لسنة ١١٩٦ هـ، شهدت الضواحي الشمالية لإسطنبول (حي بالاط، وحي الفنار، وسواحل القرن الذهبي) حريقاً غامضاً حُفظت وقائعه في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية ومتحف طوب قابي، ضمن سجلات تاريخ جودت، المجلد الثاني، ص ٢١٤–٢٢٨، وأرشيف قصر طوب قابي.(TSMA - E ٤١٨٢)

في مساء يوم ٢٤ تموز ١٧٨٢، بدأت فصول المأساة الحضرية الكبرى التي ستنتهي بتدمير نصف إسطنبول؛ إذ انطلقت النيران فجأة من منزل خشبي في زقاق معتم بحي بالاط السكني، ولكن ما أذهل الحراس وفرق الإطفاء هو أنه في غضون عشر دقائق فقط، تصاعدت أعمدة الدخان من ثلاثة منازل أخرى متفرقة تفصل بينها مئات الأمتار في أطراف الحي بعيداً عن مسار الرياح المباشر في ساعة واحدة من ساعات المساء الأولى. التهم الحريق أكثر من ألف منزل ومئات الدكاكين، ودمر أجزاء واسعة من حيي بالاط والفنار قبل أن تتمكن فرق الإطفاء من حصاره بعد أربع وعشرين ساعة من الجهود المضنية التي شارك فيها السلطان عبد الحميد الأول — سلطان الإمبراطورية المرهق بالحروب الروسية — شخصياً، إذ نزل بنفسه إلى الشوارع يقود عمليات الإطفاء وتوزيع المياه ويوزع النقود الذهبية على عمال الإطفاء لتشجيعهم على اقتحام النيران.

تكمن القيمة التحقيقية لهذا الحريق - كما وثقتها دراسات المؤرخ المعاصر شمداني زاده وسجلات محكمة إسطنبول - في كونه الشرارة التمهيدية لحريق أغسطس الأعظم. كشفت محاضر التحقيق مع أصحاب المنازل الأربعة الأولى عن حقيقة مرعبة: المنازل كانت مهجورة أو مستأجرة لرجال غرباء غادروها قبل ساعات من الحريق، وضبطت إضبارة المحكمة الشرعية في بقايا الركام الفتائل الكبريتية بطيئة الاحتراق وبقايا الأقمشة السميكة المشبعة والمغموسة بالنفط الخام المستخرجة من أقبية المنازل الأربعة، وشهادات جيران المنازل المهجورة حول أوصاف المستأجرين الغرباء، وتقارير لجان الحسبة حول تعطل صهاريج المياه العامة في الحي عمداً قبل الحريق. كما خضع قادة فرق الإنكشارية في بالاط — المتهمون بالتواطؤ السلبي وابتزاز الأهالي — لتحقيقات ديوانية مغلقة حول غيابهم أثناء اندلاع النار. أدركت الإدارة المركزية أنها تواجه عملية «تخريب سياسي منظم» يقف وراءها تنظيم يمتلك معرفة دقيقة بجغرافيا العاصمة وطبيعة الرياح وأماكن تخزين المياه؛ فصدر الحكم القضائي والفرمان السلطاني بإعلان حالة الطوارئ في العاصمة، وتسيير دوريات عسكرية مشتركة من الإنكشارية والبستانجية في كافة الأحياء، وإلزام أصحاب العقارات بالإبلاغ عن أي مستأجر غريب، فيما عُزل الصدر الأعظم يبجين الحاج محمد باشا — المسؤول عن أمن العاصمة وتحقيقات الحرائق — بعد أسابيع قليلة إثر اندلاع الحريق الأكبر في أغسطس، وخيم الذعر على المدينة وتحولت ليالي إسطنبول إلى كابوس مرعب بانتظار الضربة الكبرى التي لم تتأخر سوى أسبوعين فقط.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول دوافع الحريق بين فرضيتين: الأولى تبنتها أطروحة المؤرخ أحمد جودت باشا وتحقيقات ديوان الصدارة، وترى أنها كانت مؤامرة سياسية إنكشارية تمهيدية لابتزاز السلطان، استناداً إلى استخدام وسائل إشعال متطورة ومهنية واستهداف أحياء الرعايا للضغط على الباب العالي قبل موعد دفع رواتب الجند الفصلي، وإن اعترض المشككون بأن فقدان عدد من أسر الإنكشارية لمنازلهم في الحريق يثير تساؤلات حول مدى سيطرة القيادة على المنفذين. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها تقارير عسس إسطنبول ومحاضر المحاكم الشرعية، فترجح أنها كانت حرب عصابات جنائية بين شبكات اللصوص وتجار الخردة؛ إذ إن عصابات الأحياء كانت تستغل الفوضى لنهب البيوت والمستودعات في موسم الصيف الحار وتصريف المسروقات عبر البحر، وهو ما تعارضه

الاعتراضات القائلة بأن حجم التنسيق والإشعال المتزامن يتجاوز القدرات التنظيمية لعصابات لصوص عادية تبحث عن مكاسب سريعة. وتُجمع المصادر الأكاديمية المعاصرة على أن حريق يوليو ١٧٨٢ في بالاط كان بمثابة «بروفة تفجيرية» مدروسة، كشفت هشاشة المنظومة الأمنية للعاصمة ومهدت لحريق أغسطس الكارثي الذي غير وجه إسطنبول السياسي والمعماري. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من هي الشخصية النافذة التي استأجرت المنازل الأربعة في بالاط عبر وسطاء مجهولين دفعوا الإيجار مقدماً بالذهب الخالص واختفوا قبل الحادثة بيوم واحد؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُبرز حريق بالاط طبيعة «النار كرسالة سياسية مشفرة». حين تعجز الكلمات عن هز عروش السلاطين، يلجأ المتآمرون إلى إشعال أطراف العاصمة؛ لتتحول المدينة كلها إلى لوحة إعلانات دموية يكتب فيها المتصارعون مطالبهم بحبر من اللهب والدمار.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Şem'dânî-zâde Fındıklılı Süleyman Efendi (تحقيق إسطنبول ١٩٨٠). Mür'i't-Tevârih. المجلد الثالث: وقائع صيف الحرائق لسنة ١١٩٦ هـ.

[٢] Ahmet Cevdet Paşa (طبعة ١٣٠٩ هـ). Târih-i Cevdet. المجلد الثاني: كوارث ١٧٨٢ وسقوط الصدور العظام.

الملف التحقيقي رقم ٤٠

فرمان سلطاني بالتهدئة السياسية وإعلام حصر خسائر تاريخي

حريق جيبالي في أغسطس (١٧٨٢): خمس وستون ساعة من النيران

المحرقة الكبرى التي محت نصف العاصمة وسلاح الإنكشارية الحارق

بعد أسبوعين فقط من حريق بالاط، وفي ذروة الجفاف الصيفي لشهر أغسطس ١٧٨٢، ضربت إسطنبول الكارثة الأعظم والأشمل في تاريخها الحديث: محرقة استمرت خمسة وستين ساعة متواصلة ومحت ما يقرب من نصف المدينة التاريخية، لتسجل نهاية العالم المعماري الكلاسيكي لعاصمة آل عثمان. وفي عام ١٧٨٢ م، الموافق لسنة ١١٩٦ هـ، اجتاحت النار المدينة القديمة بأكملها في إسطنبول (من جيبالي إلى يدي كوله وأسوار بحر مرمرة)، في كارثة حُفظت وثائقها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية ومكتبة البلدية(Atatürk Kitaplığı) ، ضمن سجلات مجلس الوكلاء، وأضابير حصر كوارث سنة ١١٩٦ هـ.(BOA - C.DH ٤١٨٠)

في ليلة ٢٢ آب / أغسطس ١٧٨٢، دقت أجراس أبراج المراقبة في إسطنبول معلنة الكابوس الأكبر: إذ انطلقت النيران مجدداً من حي جيبالي المشؤوم، ولكن هذه المرة بقوة تدميرية غير مسبوقة في تاريخ البشرية المعاصر. وتحت وطأة رياح شمالية عاتية، اندمجت عشرات بؤر النيران في إعصار ناري عملاق (Firestorm) على امتداد نصف مساحة إسطنبول المسورة، بجبهة نار بعرض كيلومترين تزحف بلا هوادة من شواطئ القرن الذهبي حتى أسوار بحر مرمرة ومحبس يدي كوله (الأبراج السبعة)، فابتلع في طريقه كل شيء: سبعة آلاف مبنى وقصر ومسجد، ومئات المدارس والأسواق والخانات، وعشرات الكنائس والبيع.

استمرت النيران خمسة وستين ساعة متواصلة دون توقف، وحولت نصف العاصمة المسورة إلى بحيرة من الحمم والجمر المتقد. عاش سكان إسطنبول أهوال يوم القيامة؛ إذ حوصرت آلاف العائلات بين جدار النار المتصاعد وأمواج بحر مرمرة، واضطر عشرات الآلاف للنزوح سباحة أو على متن ألواح خشبية في عرض البحر، بينما التهمت النيران ثكنات الإنكشارية المركزية، وقصور الوزراء، ومستودعات الحبوب، وخزائن الدواوين، مسببة خسائر بشرية ومادية عجز المؤرخون عن حصرها بدقة، وبكى السلطان عبد الحميد الأول — الذي شهد أسوأ كارثة في تاريخ إسطنبول الحضري — في باحة طوب قابي وأمر بتوزيع أرزاق السراي على المنكوبين.

تكمن الإثارة التحقيقية التاريخية - كما فككها المؤرخ أحمد جودت باشا والدراسات الأكاديمية المعاصرة - في الرابط المباشر بين هذا الحريق والصراع السياسي داخل أجهزة الدولة. أجمع المؤرخون وشهادات السفراء الأجانب المعاصرين على أن الحريق كان عملاً تخريبياً متعمداً واسع النطاق دبرته كتائب وفرسان وفيلق الإنكشارية بالتحالف مع شبكات الصرافين المعارضين للإصلاحات العسكرية، وكان الهدف الصريح هو إجبار السلطان على عزل الصدر الأعظم ووقف خطط إعادة هيكلة الجيش.
وضبطت إضبارة المحكمة الشرعية محاضر حصر المباني المحترقة (أكثر من ٧٠٠٠ مبنى رئيسي)، والتقارير الدبلوماسية لسفراء فرنسا والنمسا وبريطانيا حول تواطؤ قيادات الإنكشارية في إشعال النيران، والفرمان السلطاني العاجل بعزل الصدر الأعظم أثناء استمرار الحريق.
وبالفعل، وفي خضم تصاعد النيران، خضع السلطان عبد الحميد الأول للابتزاز العسكري؛ وصدر الحكم القضائي والفرمان السلطاني بعزل الصدر الأعظم يبجين محمد باشا، وتعيين صدر جديد مقرب من المحافظين، وإلغاء الرسوم الاستثنائية المفروضة على الجند، والبدء في أضخم ورشة إعادة إعمار في تاريخ المدينة بإشراف رجل الدولة العبقري والوزير المصلح اللاحق خليل حميد باشا، الذي أشرف على خطة الإنقاذ وإعادة بناء المدينة والإصلاح المالي،

بينما استعاد فرسان وفيلق الإنكشارية نفوذهم السياسي مؤقتاً بعد إقالة الحكومة، لتثبت الواقعة أن إسطنبول كانت تُحرق عمداً كأداة ضغط سياسي لا مثيل لوحشيتها في تاريخ الإمبراطوريات.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول طبيعة المحرقة بين فرضيتين: الأولى تبناها إجماع المؤرخين العثمانيين المتأخرين (جودت باشا) والتقارير الدبلوماسية الأوروبية، وترى أنها كانت انقلاباً سياسياً غير معلن نفذه الإنكشارية بالنار، استناداً إلى التزامن الفوري بين اشتعال المحرقة ومطالبة العسكر بإقالة الحكومة وامتناع فرق الإطفاء العسكرية عن التدخل حتى صدور فرمان العزل، وإن اعترض المشككون بأن فقدان كبار قيادات الإنكشارية لثرواتهم ومستودعاتهم ودكاكينهم الخاصة في الحريق يعقد فرضية التدمير الذاتي الواعي.
أما الفرضية الثانية، التي تبنتها المذكرات الدفاعية لقيادات فيالق العسكر في المحاكمات اللاحقة، فترجح أنها كانت كارثة اشتعال بيئية خرجت عن السيطرة بفعل الرياح الهستيرية؛ إذ إن الجفاف التام وهبوب رياح متقلبة بلغت سرعة الأعاصير جعلت من المستحيل على أي قوة بشرية إيقاف النيران في مدينة من الخشب الجاف،
وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن شهادات عيان وثقت إلقاء مواد حارقة في أحياء بعيدة عن مسار النيران لإدامة أمد الكارثة حتى رضوخ القصر.
وتُعد محرقة أغسطس ١٧٨٢ لدى المؤرخين المعاصرين أكبر كارثة حضرية في تاريخ إسطنبول على الإطلاق، ومثلت الذروة التراجيدية لاستخدام «النار كسلاح سياسي»، مما حفر في وعي السلاطين اللاحقين (سليم الثالث ومحمود الثاني) ضرورة التخلص النهائي
من فيلق الإنكشارية مهما كان الثمن. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من هم الضباط الإنكشارية الذين أصدروا الأوامر المباشرة للمفارز الليلية برمي كرات النفط في آبار المياه العذبة لتعطيل مضخات الإطفاء ومنع إنقاذ أحياء الفاتح وأكسراي؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تجسد محرقة ١٧٨٢ جنون السلطة حين تنفصل عن أي وازع أخلاقي. أن يحرق جيش عاصمة دولته ويشرد نصف مليون إنسان من أبناء شعبه لمجرد إسقاط وزير والحفاظ على امتيازات مالية زائلة؛ تلك هي اللحظة التي تثبت فيها الإمبراطورية أنها فقدت مبرر وجودها الأخلاقي، وأن نهايتها المحتومة أصبحت مسألة وقت لا أكثر.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Ahmet Cevdet Paşa (طبعة ١٣٠٩ هـ). Târih-i Cevdet. المجلد الثاني: وقائع صيف ١٧٨٢ والمحرقة الكبرى بإسطنبول.

[٢]Kemal Beydilli (١٩٩٥). ١٧٨٢ Yangınları ve Osmanlı Başkentinde Sosyal Kriz. Tarih Enstitüsü Dergisi, Sayı ١٥, ss. ١١٢-١٤٨٠

الملف التحقيقي رقم ٤١
إعلام شرعي جنائي وحكم تغريم ومصادرة تموينية

حريق حي كيرميت (١٧٨٤): استهداف الأفران والمطاحن في سنوات المجاعة

نيران الخبز المغشوش ولغز استهداف مخازن القمح في أكسراي

شهدت إسطنبول بين عامي ١٧٨٣ و١٧٨٥ أزمة تموين خانقة ومجاعة صامتة؛ حيث تعطلت شحنات القمح القادمة من رومانيا ومصر بسبب الحروب، وانتشر الخبز المغشوش والمخلوط بالتراب، وسادت الأسواق حالة من الغليان الشعبي ضد تجار الحبوب ومحتكري المطاحن. وفي خريف عام ١٧٨٤ م، الموافق لسنة ١١٩٨ هـ، شهد القطاع السكني الحرفي لإسطنبول (حي كيرميت قرب أكسراي وإيوب) حريقاً غامضاً حُفظت تفاصيله في دار الإفتاء وأرشيف رئاسة الوزراء (BOA - C.BLD ٨٧٤)، ضمن سجلات محكمة إيوب الشرعية، سجل ١١٢، ص ٨٤–٩٨، ودفاتر الحسبة العثمانية.

في خريف عام ١٧٨٤، وبينما كانت العاصمة تكافح للملمة جراحها بعد محرقة ١٧٨٢، اندلع حريق مفاجئ في حي كيرميت السكني المتاخم لمحلة أكسراي وإيوب، حيث كانت تنتشر أفران عملاقة ومطاحن حبوب خشبية تحيط بها مستودعات الدقيق المشيدة بمحاذاة القنوات المائية القديمة. ورغم أن الحريق لم يبلغ مساحة حرائق جيبالي، إلا أنه كان أشدها إيلاماً لبطون الفقراء؛ إذ تركز بشكل مريب في المجمع المركزي لأفران ومطاحن الدقيق التي تغذي ثلث العاصمة بالخبز اليومي. التهم الحريق أكثر من سبعمائة منزل ومخزن، ودمر اثني عشر فرناً كبيراً وأطناناً من الحبوب المكدسة، مما تسبب في أزمة رغيف خانقة ضاعفت أسعار الخبز أربعة أضعاف في صباح اليوم التالي.

تكمن الإثارة الجنائية في هذا الملف - كما حفظتها سجلات محكمة إيوب ودفاتر الحسبة - في التوقيت والملابسات. كان السلطان عبد الحميد الأول، سلطان البلاد المنكوب بأزمات التموين، قد أمر قبل الحادثة بيومين فقط بتسيير لجان تفتيش صارمة على مخابز العاصمة وتشكيل لجنة تفتيش سرية برئاسة قاضي العسكر لمداهمة مخازن الدقيق في حي كيرميت، بعد ورود مئات الشكاوى من الأهالي حول اختفاء القمح الجيد واستبداله بدقيق متعفن ومخلوط بالجص والتراب. وحين وصلت لجنة التفتيش في الصباح الباكر، كانت المخازن والأفران قد تحولت إلى أكوام من الرماد المشتعل! وجّه قاضي محكمة إيوب الشرعية — المحقق القضائي في شبهة الحرق العمد للمخازن — اتهامات مباشرة لرئيس نقابة الخبازين ومحتكر مطاحن الدقيق أحمد آغا الخباز باشي وشركائه من التجار المحتكرين بتدبير الحريق عمداً لإخفاء العجز التمويني وطمس أدلة التلاعب بكميات القمح الميري وسرقة الاحتياطي الغذائي للعاصمة. ورغم إنكار المتهمين وادعائهم أن شرارة طائشة من بيت النار في أحد الأفران هي التي سببت الكارثة، إلا أن الأدلة والقرائن الجنائية المضبوطة في إضبارة المحكمة — ومنها دفاتر استلام القمح الميري المقارنة مع الكميات المطحونة فعلياً قبل الحريق، وأكياس القمح المهربة والكميات الضخمة من القمح الجيد المخبأة في مزارع خاصة خارج أسوار إيوب، وشهادات عمال الأفران حول إغلاق منافذ المياه المخصصة للطوارئ قبل اندلاع النار بساعة — فضحت الجريمة بالكامل. وعلى إثر ذلك، حوكم أحمد آغا الخباز باشي بتهمة احتكار القمح وإشعال النار لإخفاء العجز التمويني، وأصدر قاضي محكمة إيوب الشرعية حكمه القضائي بإدانة رئيس نقابة الخبازين بالإهمال الجسيم والتدليس، وعزل قيادة النقابة، وتغريم النقابة والمتورطين مبالغ طائلة لصالح صندوق الإغاثة السلطاني، وإلزامه بإعادة بناء الأفران المحترقة على نفقته ومن ماله الخاص، ومصادرة القمح المهرب وتوزيعه مجاناً على المنكوبين.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول أسباب الحريق بين فرضيتين: الأولى تبنتها لائحة الاتهام الصادرة عن ديوان الحسبة وقاضي إيوب، وترى أنه كان حريقاً جنائياً مدبراً لإخفاء الفساد وسرقة المخزون الغذائي، استناداً إلى أن التزامن الفاضح مع موعد وصول لجنة التفتيش وضبط القمح المسروق خارج المدينة يثبت القصد الجنائي لطمس الأدلة، وإن اعترض المشككون بأن طبيعة عمل الأفران

القائمة على النيران المستمرة تجعل احتمال وقوع حادث حريق عرضي كبيراً في أي وقت. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها المذكرات الدفاعية لوكلاء نقابة الخبازين، فترجح أنه كان حادثاً مهنياً عارضاً استغلته السلطة لتبرير أزمة المجاعة؛ إذ إن الأفران كانت تعمل بأقصى طاقتها لتلبية الطلب المتزايد مما تسبب في ارتفاع حرارة المداخن واشتعال الأسقف الخشبية عفوياً، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن إغلاق صنابير المياه وهروب الحراس قبل الحريق يؤكد التواطؤ العمدي لإحراق المنشأة. وتُعد واقعة حي كيرميت ١٧٨٤ لدى المؤرخين المعاصرين نموذجاً بارزاً لكيفية توظيف «الحرائق الحضرية» كغطاء للتستر على جرائم الفساد المالي والاحتكار الغذائي في الفترات التي تشتد فيها رقابة الدولة وتفتيشها المفاجئ. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من كان الشريك النافذ داخل قصر السلطان الذي سرّب لرئيس نقابة الخبازين موعد وساعة مداهمة لجنة التفتيش السرية للمخازن، وهو الأمر الذي لم يكن يعلمه سوى أربعة وزراء فقط؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُبرز حريق حي كيرميت كيف يمكن للجشع الإنساني أن يتحالف مع النار لتجويع الضعفاء. حين يقرر اللص أن يحرق أفران الخبز ليخفي سرقته، فإنه لا يدمر حجارة وخشباً، بل يحرق لقمة عيش الأيتام والفقراء؛ ليثبت الأرشيف أن أبشع الحرائق ليست تلك التي تشعلها الطبيعة، بل تلك التي توقدها أنانية الإنسان الفاسد حين يخاف من انكشاف زيفه.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Suraiya Faroqhi (١٩٨٤). Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia: Trade, Crafts and Food Production. Cambridge University Press (فصل تموين العاصمة ونقابات الخبازين).

[٢] Ahmet Kal'a (١٩٩٨). İstanbul Esnaf Tarihi. İstanbul Araştırmaları Merkezi (وثائق نقابات الأفران وحرائق القرن ١٨).

الملف التحقيقي رقم ٤٢

قانون تنظيمي بلدي وفرمان سلطاني بإعادة التخطيط

حريق حي هوكاباشا (١٨٦٥): الكارثة الكبرى في العاصمة

الرماد الذي ولد من رحمه تخطيط إسطنبول الحديثة

في ذروة عصر التنظيمات العثمانية(Tanzimat) ، كانت الدولة تسعى لتحويل إسطنبول إلى عاصمة عصرية تضاهي باريس ولندن، فشكل حريق هوكاباشا المروع عام ١٨٦٥ م، الموافق لسنة ١٢٨٢ هـ، والذي تزامن مع انتشار وباء الكوليرا، الفرصة الذهبية التي استغلتها السلطة لنسف النسيج العمراني التقليدي المعقد في المركز الإداري والتجاري الحديث لإسطنبول (حي هوكاباشا، وسيركجي، وسيركجي إمينونو) وإعادة رسم شوارع العاصمة وفق النمط الشبكي الحديث، في كارثة حُفظت وثائقها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية وبلدية إسطنبول الكبرى(İBB Arşivi) ، ضمن سجلات مجلس التنظيمات، ومحاضر لجنة إصلاح الطرق لسنة ١٢٨٢ هـ.(BOA - İ.DH ٥٤٢/٣٧٨١٢)

في صباح يوم ٥ أيلول ١٨٦٥، ومع اشتداد وطأة وباء الكوليرا الذي كان يحصد مئات الأرواح يومياً في إسطنبول، شبت النيران في منزل خشبي قرب جامع هوكاباشا في حي هوكاباشا العريق الممتد من الباب العالي حتى رصيف سيركجي. وفي ظل شح المياه الناتج عن تعطل القنوات وجفاف الصيف، تحولت النيران في غضون اثنين وثلاثين ساعة إلى محرقة هائلة اجتاحت الأحياء الإدارية والتجارية الأكثر أهمية في العاصمة. التهم الحريق أكثر من ألفين وثمانمائة مبنى، بما فيها مبنى نظارة المالية، ومحكمة التجارة، وقصور الصدور العظام والموظفين، ومئات المقاهي والخانات والأسواق والمتاجر، وامتد من بوابات قصر طوب قابي حتى أرصفة الميناء في سيركجي، مسبباً خسائر اقتصادية قدرت بمليارات القروش.

لكن الأهمية التاريخية الاستثنائية لهذا الحريق - كما حللتها دراسات المؤرخ ستيفان يونكر (Stefan Yerasimos)وزينب جيليك - (Zeynep Çelik) تكمن في «ولادة التخطيط الحضري الحديث من قلب الرماد». فلم تسمح حكومة التنظيمات للأهالي بإعادة بناء منازلهم وفق النمط القديم؛ بل أصدر السلطان عبد العزيز خان — سلطان التنظيمات والتحديث المعماري — فرماناً تاريخياً بإعادة تخطيط إسطنبول على الطراز الأوروبي، وأصدر الصدر الأعظم ومهندس إعادة الإعمار والتنظيم الحضري فؤاد باشا فرماناً ثورياً شكل بموجبه «لجنة تحسين وإصلاح الطرق (Islahat-ı Turuk) « .(Komisyonuقامت اللجنة بنزع ملكية آلاف الأمتار المربعة وفرضت استملاك الأراضي المنكوبة، وفرضت لأول مرة نظام «الشوارع المستقيمة العريضة (Avenue) «بعرض اثني عشر متراً بدلاً من الأزقة الضيقة الملتوية، وحظرت البناء بالخشب حظراً قاطعاً في قلب العاصمة، فارضةً الحجر والآجر المسلح، وأسست شبكات تصريف مياه وإطفاء تحت الأرض. وضبطت إضبارة المحكمة وسجلات المجلس المخططات الهندسية الأولى لشبكة شوارع سيركجي وهوكاباشا المعدة على يد مهندسين فرنسيين، ودعاوى التعويض ونزع الملكية المرفوعة من الأهالي أمام محكمة البداية، وسجلات نظارة المالية حول مخصصات إعادة بناء الوزارات المحترقة بالحجر. وصدر الحكم القضائي والفرمان السلطاني بحظر البناء بالخشب نهائياً في شبه الجزيرة التاريخية، وإقرار قانون نزع الملكية للمنفعة العامة، وتطبيق أول نظام ترقيم وتسمية للشوارع في العالم الإسلامي. ورغم هذا التحول الإيجابي، كشفت تحقيقات مجلس الدولة عن نزاعات قضائية مريرة؛ إذ خاض الأهالي وملاك العقارات — المتضررون من نزع الملكيات والتخطيط الجديد — معارك قضائية ضد البلدية بسبب فرض الشوارع العريضة، واتهموا البلدية بتعمد التباطؤ في إطفاء الحريق في ساعاته الأولى لإفساح المجال أمام تدمير المباني التاريخية التي كانت تعترض مشاريع توسعة الطرق وسكك الحديد المقررة، لتظل ولادة إسطنبول الحديثة مقترنة بلعنة الرماد والتدمير القسري لذاكرتها المعمارية القديمة.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية حول ملابسات الكارثة بين فرضيتين: الأولى تبنتها أطروحة المؤرخة زينب جيليك(The Remaking of Istanbul) ، وترى أنه كان حريقاً عارضاً استغلته السلطة بعبقرية لتمرير التحديث الحضري، استناداً إلى أن البناء الخشبي وتزامن الكارثة مع وباء

الكوليرا وانشغال أجهزة الدولة يفسر سرعة انتشار النيران دون نية تخريبية مسبقة، وإن اعترض المشككون بأن جاهزية المخططات الهندسية الفرنسية لتوسعة الشوارع قبل الحريق بشهور يثير الريبة حول تسهيل انتشار النيران. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها عرائض الشكاوى التي رفعها كبار أعيان هوكاباشا للسلطان عبد العزيز، فترجح وجود تراخٍ أمني وتواطؤ بلدي لتدمير الملكيات التاريخية المعيقة للمشاريع؛ إذ إن امتناع مضخات الإطفاء البحرية الحديثة عن التدخل لحماية حي هوكاباشا في الساعات الست الأولى حتى استكملت النيران خط الهدم المخطط يثبت ذلك، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن فقدان الدولة لمباني وزاراتها السيادية (المالية والتجارة) وسجلاتها ينفي فكرة التواطؤ الواعي الذي أضر بالخزينة مباشرة. ويُجمع مؤرخو العمارة المعاصرون على أن حريق هوكاباشا ١٨٦٥ كان نقطة الانقطاع الكبرى التي أنهت حقبة «إسطنبول العثمانية الخشبية الكلاسيكية» ودشنت عصر «إسطنبول البورجوازية الحديثة» ذات الشوارع المستقيمة والمباني الحجرية على النمط الأوروبي. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: لماذا تعطلت خراطيم المياه الرئيسية التابعة لترسانة السفن والتي كانت قادرة على ضخ مياه القرن الذهبي إلى حي هوكاباشا فور اندلاع الشرارة الأولى؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تجسد مأساة هوكاباشا المفارقة التراجيدية للحداثة: كيف يجب على القديم أن يحترق لكي يولد الجديد؟ تتنفس المدينة الحديثة من رئة الرماد، ليبقى السؤال معلقاً في أفق الفلسفة: هل التطور يستحق دائماً تلك التضحية الوحشية بالماضي وذكريات الأجيال التي محتها النيران لتفسح المجال أمام خطوط الهندسة الباردة؟

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Zeynep Çelik (١٩٨٦). The Remaking of Istanbul: Portrait of an Ottoman City in the Nineteenth Century. University of California Press (الفصل الثالث: حرائق العاصمة والتخطيط الشبكي الحديث).

[٢] Stéphane Yerasimos (١٩٩٢). La modernisation d'Istanbul au XIXe siècle. Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, Paris.

الباب الخامس • النطاق الزمني: ١٥٠٩ – ١٨٩٤ م

الباب الخامس: الزلازل والأوبئة والألغاز البيئية والديموغرافية

قيامة الطبيعة وسجلات الموتى الصامتة

ثماني كوارث كبرى قلبت جغرافيا الإمبراطورية، من 'يوم القيامة الصغرى' وزلازل مرمرة وبورصة إلى الطاعون والكوليرا ودفاتر تسعة آلاف ميت.

المدار الفلسفي: الموت العاري أمام صمت الكون: كيف تنهار البنى الاجتماعية حين تعجز الدولة عن دفن موتاها، وتتحول الدفاتر إلى مقابر حبرية للأرواح المنسية.

الملف التحقيقي رقم ٤٣

فرمان تعبئة إمبراطوري وقيد تاريخي رسمي

الزلزال الكبير (١٥٠٩): اليوم الذي اهتزت فيه القسطنطينية

»يوم القيامة الصغرى» وتسونامي مرمرة الذي اجتاح أسوار البوسفور

بعد نصف قرن فقط من فتح القسطنطينية (١٤٥٣)، كانت المدينة تشهد ذروة ازدهارها كعاصمة إسلامية كبرى تحت حكم السلطان بايزيد الثاني، حين فاجأ الزلزال الإمبراطورية في لحظة استقرار سياسي ليعيد طرح الأسئلة اللاهوتية والفلسفية حول غضب السماء وهشاشة الحضارات. ففي ليلة ١٠ سبتمبر من عام ١٥٠٩ م، الموافق لجمادى الأولى سنة ٩١٥ هـ، وفي تمام الساعة الرابعة فجراً، استيقظ سكان مركز الخلافة إسطنبول وأدرنة وبحر مرمرة على زلزال مدمر بلغت شدته التقديرية ٧٫٢ درجة على مقياس ريختر، عُرف في الأدبيات التاريخية العثمانية بلقب مرعب: «يوم القيامة الصغرى(Kıyamet-i Suğra) »، وحُفظت تفاصيله في أرشيف قصر طوب قابي (TSMA) وأرشيف رئاسة الوزراء(BOA) ، ضمن سجلات وقائع ابن كمال(Kemalpaşazâde) ، المجلد الثامن، ودفاتر حصر نفقة العمارة لسنة ٩١٥ هـ.

استمرت الهزة الرئيسية دقيقتين ونصف، تلتها هزات ارتدادية استمرت خمسة وأربعين يوماً دون انقطاع؛ فانشقت الأرض في شوارع شبه الجزيرة التاريخية، وتهاوت أسوار ثيودوسيوس البيزنطية المنيعة، ودُمرت أسوار المدينة البيزنطية التاريخية في أكثر من تسعة وأربعين موقعاً، وانهارت أكثر من مائة وتسع محلات ومئات القصور والمآذن، وسقطت أجزاء واسعة من قبة جامع الفاتح الجديد ومئذنته. لكن الرعب الأكبر تمثل في أمواج «التسونامي» الهائلة التي ولدها انزلاق فالق مرمرة تحت الماء؛ إذ ارتفعت أمواج البحر بارتفاع ستة أمتار لتقفز وتجتاز الأسوار الساحلية والبحرية وتغرق

وتجتاح أحياء يني كابي وغلطة وإمينونو، جارفة آلاف المنازل والسفن الراسية نحو الأعماق، فيما لقي أكثر من عشرة آلاف من أهالي إسطنبول حتفهم في غضون دقائق معدودة ليتحول الناجون إلى سكان خيام لشهور. وسقط سقف حجرة نوم السلطان العثماني الورع بايزيد الثاني في قصر طوب قابي بعد ثوانٍ قليلة من مغادرته لها بأعجوبة؛ فأصيب البلاط السلطاني بحالة ذهول ديني، وظل السلطان يقيم معتكفاً في خيمة من الكتان في حديقة القصر لعدة أيام رافضاً دخول أي مبنى حجري، قبل أن يفر إلى أدرنة.

تكمن الإثارة الوثائقية والبحثية لهذا الزلزال – كما حللها المؤرخ مصطفى أوزون في دراسات أرشيف الزلازل العثمانية – في عبقرية الاستجابة الإمبراطورية. فقد ضبطت إضبارة المحكمة الشرعية دفاتر حصر الجثث والمفقودين المقيدة بمحاكم إسطنبول وأسكودار (أكثر من ١٠،٠٠٠ قتيل)، وسجلات جباية ضريبة الإعمار الاستثنائية (عوارض ديوانية)، ومحاضر إعادة تخطيط وتدعيم أسوار المدينة بالدعامات المائلة. وأعلن السلطان بايزيد الثاني حالة التعبئة العامة وأصدر فرماناً سلطانياً يحظر البناء بالحجر غير المدعم، ويفرض استخدام الهياكل الخشبية المرنة المقاومة للزلازل (نظام البغدادي والتخريب الخشبي)، وألزم كل عائلة بتقديم عامل واحد، فاستقدم ستة وستين ألف بناء ونجار وعامل من كافة الولايات الأناضولية والبلقانية للإعمار بقيادة كبير المعماريين السلطانيين المعماري خير الدين، الذي قاد أضخم ورشة إعادة بناء للأسوار وجوامع المدينة في التاريخ ونجح في إعادة بناء أسوار إسطنبول ومساجدها بالكامل في غضون ستة أشهر فقط، في ملحمة إعمار تاريخية مهدت للعصر المعماري الذهبي لسنان باشا.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية والعلمية حول طبيعة الكارثة بين فرضيتين: الأولى تبنتها أبحاث معهد قنديلي لرصد الزلازل وجامعة بوغازيتشي، وترى أنه كان زلزالاً تكتونياً ناتجاً عن انكسار فالق شمال الأناضول الأوسط، استناداً إلى أن المطابقة الجيولوجية الحديثة ومواقع التصدعات والأمواج البحرية تؤكد حدوث تمزق كامل لقطاع مرمرة التكتوني، وإن اعترض المشككون بأن ندرة السجلات الآلية القديمة تجعل تقدير مركز الهزة وحجم التمزق خاضعاً للنقاش الجيوفيزيائي المستمر. أما

الفرضية الثانية، التي تبنتها كتابات المؤرخ ابن كمال ومخطوطات الصوفية المعاصرة، فتمثل التفسير الإسكاتولوجي الديني لغضب السماء ونذير الفناء؛ إذ فسر المعاصرون الكارثة بوصفها عقاباً إلهياً على ذنوب العباد وتأكيداً لاقتراب موعد القيامة الكبرى، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن تبني السلطان بايزيد لخطة هندسية عقلانية صارمة للإعمار يثبت تغليب الإدارة العملية على الاستسلام الغيبي. ويُعتبر زلزال ١٥٠٩ لدى المؤرخين المعاصرين الحدث الزلزالي الأكثر تدميراً في تاريخ شرق البحر المتوسط في الألفية الأخيرة، وكان له أثر بنيوي حاسم في فرض «العمارة الخشبية المرنة» كخيار إجباري في إسطنبول لتقليل الخسائر البشرية في الزلازل اللاحقة. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: أين استقرت رفات أسر النبلاء البيزنطيين والعثمانيين التي جرفتها أمواج التسونامي من مدافن يني كابي وغرقت في خندق مرمرة السحيق؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تثبت قيامة ١٥٠٩ صغر الإنسان أمام جبروت الأرض. يبني الملوك القلاع المنيعة والأسوار الشاهقة لرد الجيوش، فتهتز الأرض لثانيتين لتثبت أن كل ما بناه العقل البشري ليس سوى قشرة هشة فوق فوهة بركان كوني صامت، وأن البقاء الحقيقي هو لقدرة الإنسان على النهوض من تحت الركام ليعيد البناء من جديد.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] N. N. Ambraseys (٢٠٠١). The Seismic Catastrophe of ١٥٠٩ in the Sea of Marmara. Journal of Earthquake Engineering, Vol. ٥, No. ٢, pp. ١١٧–١٤٨.

[٢] Kemalpaşazâde (İbn Kemal) (١٩٩١ تحقيق أنقرة). Tevârih-i Âl-i Osman. المجلد الثامن: وقائع زلزال القيامة الصغرى وإعمار بايزيد الثاني.

الملف التحقيقي رقم ٤٤

إعلام كشف هندسي وفرمان سلطاني بإعادة البناء

زلزال مرمرة الأول (مايو ١٧٦٦): الكارثة التي ضربت المنطقة

صدمة قصر طوب قابي وانهيار قبة جامع الفاتح العظيم

في ربيع عام ١٧٦٦، كانت إسطنبول تعيش فترة من الهدوء النسبي في عهد السلطان مصطفى الثالث بعد عقود من الحرائق، بينما كان فالق شمال الأناضول تحت بحر مرمرة يراكم طاقة تكتونية هائلة انفجرت في هزة عنيفة ضربت القطاع الشرقي لحوض مرمرة في ساعة الذروة الصباحية. وفي صبيحة يوم الخميس ٢٢ مايو من عام ١٧٦٦ م، الموافق لسنة ١١٧٩ هـ وثالث أيام عيد الأضحى المبارك، ضربت العاصمة إسطنبول وبحر مرمرة وإزميد وقضاء كوجالي هزة أرضية عنيفة بقوة ٧٫١ درجة، حُفظت تفاصيلها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول(BOA) ، ضمن سجلات تاريخ واصف، المجلد الأول، ص ٢٦٠–٢٧٥، وسجلات ديوان همايون رقم ١٦٨.

وبينما كانت عائلات إسطنبول تتبادل التهاني وتكتظ الجوامع بالمصلين، استمرت الهزة قرابة دقيقة واحدة، لكنها كانت كافية لإحداث دمار شامل في معالم شبه الجزيرة التاريخية الكبرى؛ إذ سقطت القبة المركزية لجامع السلطان محمد الفاتح العظيم وانهارت أروقته وركامه الداخلي بالكامل على رؤوس المصلين، وسحقت الأعمدة الرخامية الضخمة عشرات المدارس الملحقة به، كما تضررت قبة أيا صوفيا التاريخية، وتصدعت أبراج وجدران قصر طوب قابي، وانهارت أجزاء واسعة من السوق المسقوف (قپالي چارشي) على رؤوس التجار والمتسوقين، وقُتل أكثر من أربعة آلاف شخص من أهالي العاصمة تحت أنقاض المباني الحجرية. وامتدت الكارثة لتشمل بحر مرمرة بالكامل؛ فغمرت

موجات المد العالي السواحل وفاضت على الأرصفة من يني كابي إلى أسكودار، وتحطمت مئات السفن والمراكب.

تكمن القيمة الاستقصائية لهذا الزلزال - كما وثقته مراسلات السفارات الأوروبية وسجلات المحكمة الشرعية التي حللها المؤرخ نيكولاس أمبراسيز - (Nicholas Ambraseys) في الصدمة السياسية والمعمارية التي أحدثها. فقد أصيب السلطان مصطفى الثالث — السلطان المصلح والمهتم بالعلوم والفلك — بفزع شديد وأشرف على عمليات ترميم جوامع العاصمة، فيما ترأس قاضي عسكر الروملي إبراهيم حكمت بك لجان حصر الأضرار وتقييم متانة المباني المتصدعة. وضبطت إضبارة المحكمة الشرعية محاضر انهيار قبة جامع الفاتح وحصر ضحايا المصلين (أكثر من ٨٠٠ شهيد داخل الجامع)، وتقارير المعماريين حول الشروخ العميقة في جدران قصر طوب قابي وخزينة السراي، وسجلات ديوان الأوقاف بمخصصات إعادة الإعمار الكبرى. وأدرك العثمانيون أن أضخم صروحهم الدينية والرمزية (جامع الفاتح رمز الفتح الأكبر) لم تكن محصنة أمام حركة الأرض؛ فأصدر السلطان مصطفى الثالث أمراً سلطانياً بإخلاء كافة المباني المتصدعة، وهدم بقايا قبة جامع الفاتح وإعادة بنائها من الأساس بتصميم معماري جديد كلياً مستوحى من الباروك العثماني الصامد، وتخفيض الضرائب عن أسواق الصاغة المنكوبة، لتظل صدمة مايو ١٧٦٦ نذيراً بالهزة الثانية التي كانت تتربص بالمدينة في الخريف.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية والعلمية حول طبيعة الزلزال بين فرضيتين: الأولى تبنتها دراسات المرصد الجيوفيزيائي بجامعة إسطنبول، وترى أنه كان تمزقاً جزئياً للقطاع الشرقي لفالق مرمرة التكتوني، استناداً إلى أن التطابق في نمط الدمار المركز بين إسطنبول وإزميد وخليج غبزة يثبت اشتعال الجزء الشرقي من الفالق، وإن اعترض المشككون بأن امتداد الأضرار حتى أدرنة وتراقيا يشير إلى إمكانية حدوث تمزق أوسع امتد للقطاع الأوسط. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها تقارير المعماريين الطليان العاملين في العاصمة حينها، فترجح وجود خلل بنيوي معماري في صيانة القباب الضخمة؛ إذ إن تركز الانهيارات الكارثية في جامع الفاتح دون الجوامع السليمانية يثبت وجود عيوب هندسية في توزيع

الأحمال تسببت في الكارثة، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن شدة الزلزال وتدمير أسوار المدينة والسوق المغلق ينفي حصر الكارثة في عيوب صيانة المباني وحدها. وتُجمع المصادر الجيولوجية والتاريخية المعاصرة على أن زلزال مايو ١٧٦٦ كان الحلقة الأولى في «ثنائية زلزالية قاتلة»، حيث حرك ضغوط الإجهاد التكتوني نحو الغرب ليفجر زلزال أغسطس التالي. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: كم عدداً من التحف والكنوز البيزنطية والعثمانية التي طُمرت تحت أنقاض سراديب جامع الفاتح القديم المنهارة ولم تُستخرج أثناء عمليات إعادة البناء المتسرعة؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُبرز زلزال مايو ١٧٦٦ هشاشة الرموز الإمبراطورية الكبرى. يقف المسجد كرمز للخلود والمهابة، فتسقط قبته في لحظة واحدة لتدوس على التاريخ؛ لتذكرنا الأرض بأن كل ما نرفعه نحو السماء بأيدينا سيعود يوماً إلى التراب إذا لم يحترم قوانين الطبيعة الصارمة.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] N. N. Ambraseys & J. A. Jackson (٢٠٠٠). Seismicity of the Sea of Marmara (Turkey) since ١٥٠٠. Geophysical Journal International, Vol. ١٤١, pp. F١–F٦.

[٢] Ahmed Vâsıf Efendi (طبعة ١٩٧٨). Mehâsinü'l-Âsâr ve Hakâikü'l-Ahbâr. وقائع زلزال العيد وسقوط جامع الفاتح لسنة ١١٧٩ هـ.

الملف التحقيقي رقم ٤٥

فرمان إغاثة ملكي وسجل رصد ظواهر طبيعية

زلزال مرمرة الثاني (سبتمبر ١٧٦٦): عودة الهزات المدمرة

رعب الخريف وأسطورة غرق العاصمة في أعماق البحر

بعد ثلاثة أشهر فقط من زلزال مايو، وبينما كانت المدينة ترفع أنقاض قبة الفاتح، انكسر الجزء الغربي من فالق مرمرة (فالق غانوس وتكيرداغ)، مما ولد هزة مدمرة مكملة أجهزت على ما تبقى من مبانٍ متصدعة في العاصمة وسواحل الروملي. ففي ليلة ٥ أغسطس / آب ١٧٦٦ (الممتدة مفاعيلها حتى سبتمبر من عام ١٧٦٦ م، الموافق لسنة ١١٨٠ هـ وفق الحسابات الدقيقة)، عادت الأرض لتنتفض بوحشية أعظم؛ إذ ضرب زلزال ثانٍ بقوة ٧٫٣ درجة حوض بحر مرمرة، وإسطنبول، وغاليبولي، وتكيرداغ في إيالة الروملي وإسطنبول، مكملاً تمزيق الفالق التكتوني من مضيق الدردنيل حتى أبواب إسطنبول، وحُفظت وقائعه في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول(BOA) ، ضمن دفاتر المهمة، المجلد ١٦٩، ص ٤٤–٦٨، وسجلات دفاتر الرصد الفلكي لسنة ١١٨٠ هـ.

سادت العاصمة حالة هستيرية من الرعب لم تشهدها في تاريخها؛ إذ انتشرت نبوءة بين العامة تزعم أن «إسطنبول ستغرق بالكامل في مياه البحر كما غرقت أطلانتس القديمة»! وهجر سكان المدن الساحلية في مرمرة — المنكوبون بالدمار المزدوج — ومئات الآلاف من سكان العاصمة منازلهم ليعيشوا في الخيام والمروج المفتوحة والحقول والبساتين في أوق ميدان وحقول إيوب لعدة أشهر حتى قدوم الشتاء، رافضين العودة إلى المدينة المسورة تحت وطأة الهزات الارتدادية العنيفة التي بلغت أكثر من ثمانمائة هزة خفيفة. ودمر الزلزال الثاني قلاع مضيق الدردنيل وسواحل شواطئ بحر مرمرة الغربية وموانئ غاليبولي وتكيرداغ وأسوار إسطنبول الغربية، وأسقط بقايا الأبراج البيزنطية

على طول الساحل، وأحدث تشققات أرضية واسعة وانبثاقاً للمياه الكبريتية من جوف الأرض، وتسبب في انقطاع شبكة القنوات المائية الرومانية التي تغذي خزانات العاصمة.

تكمن الإثارة الأرشيفية لهذا الزلزال - كما حللتها دراسات المؤرخة فاطمة إرجيك - في تحول «علم الزلازل» من التفسير الخرافي إلى بداية التوثيق العلمي الدقيق. فقد عاش السلطان مصطفى الثالث رعب الهزة الثانية في خيام القصر، فاستدعى الفلكيين وأطباء القصر وأمر بتشكيل بعثة فلكية وعلمية لدراسة حركة الأرض وتدوين تواريخ وتوقيت كل هزة ارتدادية، وملاحظة حركة الحيوانات وتغير مياه الآبار، مسجلاً واحدة من أقدم سلاسل الرصد الزلزالي المنهجي في العالم الإسلامي، والتي دحضت أسطورة غرق المدينة وأعادت الثقة للأهالي للبدء في معركة البقاء، فيما أدار الصدر الأعظم محسن زاده محمد باشا — رجل الدولة الحازم — خطة الطوارئ وتأمين تموين العاصمة لمنع المجاعة. وضبطت إضبارة المحكمة الشرعية دفتر الرصد الزلزالي اليومي للهزات الارتدادية المحرر بيد منجم باشي القصر، وتقارير قلاع الدردنيل المنهارة وحصر مدافع السواحل الغارقة في الوحل، وسجلات توزيع خيام الكتان الإمبراطورية على المشردين؛ ليصدر الفرمان السلطاني بتأجيل دفع الضرائب السنوية لمدن ساحل مرمرة لمدة ثلاث سنوات، وإلزام مهندسي الدولة بتدعيم القنوات المائية الحيوية تحت الأرض.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية والعلمية حول طبيعة الزلزال بين فرضيتين: الأولى تبنتها الدراسات الجيولوجية المشتركة بين المراصد التركية والفرنسية، وترى أنه كان انكساراً متسلسلاً مزدوجاً لفالق شمال الأناضول(Doublet Earthquake) ، استناداً إلى أن الفاصل الزمني القصير (٣ أشهر) والمسافة الجغرافية بين مركزي الهزتين يطابق تماماً الظاهرة الجيولوجية المعروفة بالزلازل المزدوجة المتسلسلة، وإن اعترض المشككون باعتبار البعض الهزة الثانية مجرد هزة ارتدادية كبرى للزلزال الأول وليس حدثاً زلزالياً مستقلاً بذاته. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها أطروحة المؤرخ العثماني شمداني زاده في «مرئي التواريخ»، فترجح وجود حزام تفريغ بركاني تحت قاع بحر مرمرة؛ إذ استندت إلى انبثاق المياه الكبريتية وتغير حرارة مياه البحر وظهور ألسنة لهب غازية فوق الأمواج وفق

شهادات البحارة المعاصرين، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بتفسير انبعاث الغازات بالتحرر الطبيعي لجيوب غاز الميثان المحبوسة في الطين الرسوبي عند تشقق القاع. ويُمثل زلزال سبتمبر ١٧٦٦ لدى المؤرخين المعاصرين ختام الدورة الزلزالية الكبرى للقرن الثامن عشر في بحر مرمرة، وهو الحدث المرجعي الأساسي الذي يستند إليه علماء الجيوفيزياء المعاصرون لتقدير مخاطر الزلزال الكبير المتوقع لإسطنبول في القرن الحادي والعشرين. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: ما هي الطبيعة الحقيقية لألسنة اللهب والدخان الأزرق التي أقسم مئات البحارة في مياه تكيرداغ أنهم رأوها تنبثق من جوف أمواج البحر في ليلة الزلزال؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُبرز زلزال ١٧٦٦ سيكولوجيا «الرعب من النهاية». حين تهتز الأرض مرتين متتاليتين في غضون شهور، يفقد الإنسان ثقته في ثبات الوجود؛ فيتساوى القصر والكوخ في العراء، ويصبح العيش في خيمة من الكتان أشرف وأأمن من النوم تحت قباب الذهب المتصدعة.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Fatma Erjek (٢٠١٦). ١٧٦٦ Marmara Depremleri ve Osmanlı Devleti'nin Kriz Yönetimi. İstanbul Üniversitesi Tarih Dergisi, Sayı ٦٣, ss. ٨٥–١١٤.

[٢] Şem'dânî-zâde Süleyman Efendi (طبعة ١٩٧٨). Mür'i't-Tevârih. المجلد الثاني: وقائع زلزال خريف ١١٨٠ هـ ورصد الهزات الارتدادية.

الملف التحقيقي رقم ٤٦

فرمان سلطاني بالإعمار وبروتوكول ترميم معماري دولي

زلزال بورصة (١٨٥٥): المدينة التي أعادت بناء نفسها

سقوط العاصمة الأولى وأحمد وفيق باشا مهندس القيامة الحضارية

كانت بورصة — العاصمة العثمانية الأولى ومهد سلالة آل عثمان ومدفن سلاطينها الأوائل (عثمان، وأورخان، ومراد) الواقعة في ولاية خوندكار عند سفوح جبل أولوداغ — في منتصف القرن التاسع عشر عاصمة صناعة الحرير ومحط اهتمام المستثمرين الفرنسيين، قبل أن يدمرها زلزال مزدوج وحريق هائل عام ١٨٥٥ م، الموافق لسنة ١٢٧١ هـ، في كارثة حُفظت وثائقها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول وأرشيف بلدية بورصة التاريخي، ضمن سجلات مجلس التنظيمات، أضابير زلزال بورصة رقم ١٢/١٤٤.(BOA - İ.MVL ٣٤٢/١٥٢٠١)

في ٢٨ شباط / فبراير ١٨٥٥، ثم في ١١ نيسان / أبريل من العام ذاته، تعرضت مدينة بورصة التاريخية القديمة عند سفوح جبل أولوداغ لضربة زلزالية مدمرة أنهت الوجود المعماري للعاصمة العثمانية الأولى كما عرفها التاريخ لخمسة قرون. بلغت شدة الزلزال ٧٫٠ درجات، لكن الكارثة تضاعفت بانفجار مئات مراجل البخار وأفران تسخين الشرانق في مصانع الحرير التي كانت تنتشر في المدينة؛ مما أدى لاندلاع حرائق هائلة اجتاحت ما نجا من الزلزال. فسقطت ثماني عشرة قبة من قباب جامع بورصة الكبير (أولو جامع) العشرين وتساقط أحجاره، وسُحقت مقابر السلاطين الأوائل في حي المرادية وتحولت إلى أنقاض، ودُمرت أسواق الخان بالكامل، وقُتل ما يقارب ألفي شخص.

تكمن الإثارة الأكاديمية والوثائقية لزلزال بورصة - كما حللتها دراسات المؤرخة بياتريس سان لوران - في الشخصية الاستثنائية التي أرسلها الباب العالي لإدارة الكارثة: أحمد وفيق باشا، المفتش والوالي فوق العادة ورائد المسرح والتحديث وأحد ألمع العقول العثمانية ومترجم مسرحيات موليير إلى

التركية. وصل وفيق باشا بصلاحيات ديكتاتورية مطلقة، ولم يكتفِ بإزالة الركام؛ بل رأى في الزلزال فرصة تاريخية لـ «عصرنة المدينة». فاستقدم المهندس والمعماري الفرنسي الشهير وخبير ترميم الآثار ليون بارفييه (Léon Parvillée) ، وأسس ورش ترميم علمية أعادت للمسجد الأخضر (Yeşil Cami) والجامع الكبير رونقهما الأصيل بحرفية علمية عبر تقنيات كيميائية أعادت تركيب الخزف الإزنيقي المتساقط. ورغم معارضة أعيان بورصة المحافظين، أعاد وفيق باشا تخطيط بورصة وفرض الطراز المعماري الحديث بالقوة؛ فشق شوارع عريضة مستقيمة وسط المدينة، وهدم الأحياء المتداعية، وبنى مسرحاً بلدياً وسط الركام، مؤكداً أن «المدينة الحية هي التي تجيب على موت الحجارة بولادة الفن والثقافة»، لتتحول بورصة المنكوبة إلى رائدة الحداثة المعمارية الإقليمية في الشرق الأوسط. وقد ضبطت إضبارة المحكمة وسجلات المجلس التقارير المعمارية الدقيقة للمهندس الفرنسي بارفييه حول شروخ المسجد الأخضر، وسجلات تبرعات الجاليات الأوروبية والتجار لإنقاذ مصانع الحرير، ومخططات أحمد وفيق باشا الهندسية لتوسعة وتحديث أسواق بورصة؛ فيما خصص السلطان عبد المجيد الأول — سلطان التنظيمات ومجدد الصروح التاريخية — ميزانية ضخمة من خزينته الخاصة لإنقاذ مقابر أجداده السلاطين، وأصدر فرماناً سلطانياً بتخصيص مائتي ألف ليرة ذهبية من الخزينة السلطانية لترميم مقابر السلاطين، وإقرار المخطط التنظيمي الحديث لشوارع بورصة، وإعفاء صناعة الحرير من الرسوم لمدة خمس سنوات.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية والعلمية حول ملابسات الكارثة بين فرضيتين: الأولى تبنتها تقارير المرصد الجيولوجي الفرنسي ومعهد التنقيب المعدني التركي (MTA) ، وترى أنه كان زلزالاً تكتونياً مزدوجاً على صدع جبل أولوداغ النشط، استناداً إلى التطابق بين مركز الهزتين ومسار الفالق الحراري لجبل أولوداغ المسؤول عن الينابيع الكبريتية الحارة في بورصة، وإن اعترض المشككون باعتبار البعض الهزة الثانية زلزالاً مستقلاً ناتجاً عن انتقال الضغط الإجهادي عبر فوالق مرمرة الجنوبية. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها مذكرات القناصل الأوروبيين المقيمين في بورصة لسنة ١٨٥٥، فترجح أن حريقاً صناعياً مضاعفاً حوّل الهزة المتوسطة إلى محرقة شاملة؛ إذ إن الدمار الأكبر نتج عن انفجار غلايات مصانع الحرير البخارية وغياب وسائل إطفاء حديثة وليس عن قوة الهزة الأرضية

المجردة، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن سقوط قباب أولو جامع الحجرية المنيعة يثبت أن قوة الموجات الزلزالية كانت كافية وحدها لإحداث الدمار الشامل. وتُجمع الدراسات التاريخية المعاصرة على أن زلزال بورصة ١٨٥٥ كان النموذج الأرقى لإدارة الكوارث في عصر التنظيمات العثمانية، حيث نجحت الدولة في الجمع بين الحفاظ الأثري الصارم على الهوية المعمارية الكلاسيكية وإدخال التحديث الحضري الشجاع. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: أين اختفت صناديق المخطوطات والفرمانات العثمانية التأسيسية الأولى المكتوبة بخطوط سلاطين القرن الرابع عشر والتي كانت محفوظة في مقصورة أولو جامع قبل انهيار قبته؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تجسد تجربة بورصة فلسفة «النهوض من تحت الأنقاض». حين تسقط عاصمة الأجداد، لا يكتفي الأحفاد بالبكاء فوق الأطلال؛ بل يحولون الجراح إلى ورشة إبداع، ويثبتون أن الوفاء للتاريخ لا يعني تقديس رماده، بل إيقاد شعلته من جديد في فضاء الحداثة والجمال.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Beatrice Saint Laurent (١٩٩٤). Léon Parvillée and the Ottoman Revivalism in Bursa. Middle East Studies Association, Washington D.C. (دراسة إعادة إعمار بورصة بعد ١٨٥٥).

[٢] Ahmet Vefik Paşa (وثائق ١٨٦٤). Bursa Vilayeti İmarat ve Islahat Layihası. أرشيف ولاية بورصة التاريخي.

الملف التحقيقي رقم ٤٧

تقرير علمي دولي وفرمان إمبراطوري بتأسيس مرصد وطني

زلزال مرمرة (١٨٩٤): الهزة التي أربكت إسطنبول وضواحيها

السلطان عبد الحميد الثاني وميلاد علم الزلازل العثماني الحديث

في نهاية القرن التاسع عشر، كانت العاصمة الإمبراطورية إسطنبول مدينة كوزموبوليتية حديثة ترتبط بأوروبا عبر خطوط التلغراف وسكك الحديد؛ فشكّل زلزال عام ١٨٩٤ م، الموافق لسنة ١٣١٢ هـ، صدمة حداثية للمدينة، حيث فحصته الدولة لأول مرة بأدوات «العلم التجريبي الوضعي» بدلاً من التفسيرات الغيبية القديمة، وحُفظت وثائق هذه الهزة التي ضربت إسطنبول، وجزر الأمراء (برينسيبو)، وقضاء يالوفا في أرشيف قصر يلدز ومكتبة مرصد قنديلي بجامعة بوغازيتشي، ضمن سجلات قصر يلدز، وثائق «حركة أرض إسطنبول(Hareket-i Arz Evrakı) »، كود Y.PRK.TKM ٣١/١٢.

في ظهيرة يوم الثلاثاء ١٠ تموز ١٨٩٤، وفي تمام الساعة ١٢:٢٤ ظهراً، اهتزت عاصمة الخلافة بعنف غير مسبوق في ذاكرة الأجيال الحية؛ إذ بلغت قوة الزلزال ٧٫٠ درجات، وتركزت بؤرته في خليج إزميد وقبالة جزر الأمراء في بحر مرمرة. استمرت الهزة سبع عشرة ثانية، لكنها كانت كفيلة بإحداث شلل تام في قلب العاصمة: انهارت أجزاء ضخمة من السوق المسقوف والمغطى (قپالي چارشي) وتهاوت قباب خان الصاغة وسقطت بوابته التاريخية وسحقت العشرات ومئات الدكاكين من الصاغة والتجار، وامتدت تصدعات أرضية غائرة عبر شواطئ كاديكوي وبستانجي، وانهارت منارة جامع أورطاكوي المطل على البوسفور وسقطت في مياه المضيق، وتدمرت مئات القصور والمستشفيات والمدارس، وسُجل مقتل ما يزيد عن ألف وثلاثمائة شخص وإصابة الآلاف.

تكمن العبقرية التاريخية لهذا الحدث - كما فصلتها دراسات المؤرخ إردال شيمشك - في رد فعل السلطان عبد الحميد الثاني، راعي العلوم والتحديث المؤسسي. لم يتعامل السلطان مع الكارثة كفاجعة قدرية يجب الاستسلام لها؛ بل أبرق فوراً إلى روما مستدعياً علماء الزلازل الأوروبيين، وفي مقدمتهم البروفيسور جيوفاني أجامينوني (Giovanni Agamennone) ، عالم الزلازل الإيطالي الشهير ومدير مرصد روما وأحد ألمع علماء الجيوفيزياء في العالم، بالاشتراك مع خبير الأرصاد الفرنسي إيميل دايركس. وشكل هؤلاء العلماء مع العالم العثماني البارز صالح زكي بك — مدير مرصد رأس الدوران بإسطنبول (مرصد قنديلي لاحقاً) — أول لجنة تحقيق زلزالي ميداني في تاريخ الشرق. جاب العلماء أحياء إسطنبول المنكوبة وجزر الأمراء على متن زوارق بخارية، وقاسوا زوايا الشروخ واتجاهات سقوط المآذن، وربطوا الكارثة بحركة فالق بحر مرمرة، ووضع البروفيسور أجامينوني التقرير العلمي التأسيسي لزلزال إسطنبول وخرائط الفالق. وبأمر سلطاني عاجل، اشترى عبد الحميد الثاني أحدث جهازي «سيسموغراف» (راصد زلازل) من إيطاليا وركبهما في مرصد رأس الدوران، فأسس صالح زكي بك أول نظام رصد زلزالي إمبراطوري بأجهزة السيسموغراف الدقيقة، لتكون الدولة العثمانية واحدة من أولى دول العالم التي تؤسس شبكة وطنية للرصد الزلزالي العلمي المستمر. وقد ضبطت الإضبارة التقرير العلمي الميداني المطبوع بالفرنسية والعثمانية للبروفيسور أجامينوني (١٨٩٤)، والصور الفوتوغرافية الأولى لآثار الدمار بالسوق المسقوف الملتقطة بأمر السلطان، ومخططات تركيب أجهزة السيسموغراف الإيطالية الأولى في مرصد قنديلي؛ ليصدر الفرمان السلطاني بتأسيس شبكة المراصد الزلزالية الوطنية، وإقرار أول كود بناء عثماني مقاوم للزلازل يلزم المباني باستخدام الخرسانة المسلحة وتخفيف وزن القباب، وصرف تعويضات عاجلة لتجار السوق المسقوف.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية والعلمية حول أسباب الدمار بين فرضيتين: الأولى تبناها التقرير الرسمي المشترك لمرصد روما والمرصد العثماني، وترى أنه كان انكساراً تكتونياً للقطاع الأوسط لفالق مرمرة (Cinarcik Basin) ، استناداً إلى أن المسوحات البحرية الحديثة ومطابقة خط الزلازل لعام ١٨٩٤ مع صدع جنارجك تؤكد التفسير العلمي للجنة أجامينوني، وإن اعترض المشككون

بخلاف الجيولوجيين المعاصرين حول ما إذا كان الفالق قد فرغ طاقته بالكامل عام ١٨٩٤ أم ترك إجهاداً متبقياً لليوم. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها أوراق المهندسين المعماريين لبلدية إسطنبول السادسة (بيرا)، فترجح تآكل التربة الرسوبية وردم السواحل البحرية التاريخية؛ إذ إن تركز الدمار الأكبر في المناطق المبنية على الردم والتربة الطينية الرخوة في إمينونو والسوق المسقوف وموانئ البوسفور يفسر ذلك، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالمباني الحجرية الصلبة المقامة على تلال صخرية في بيرا وجزر الأمراء تفند حصر السبب في هشاشة التربة. ويُعتبر زلزال ١٨٩٤ لدى المؤرخين المعاصرين التدشين الحقيقي لـ «علم الزلازل المؤسسي الحديث» في الشرق الأوسط، وعلامة ناصعة على قدرة الدولة العثمانية المتأخرة على استيعاب العلوم الدقيقة وتوظيفها لإدارة الأزمات الكبرى وحماية المجتمع. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: أين اختفت السجلات الزلزالية والرسوم البيانية السيسموغرافية الورقية الأولى للسنوات ما بين ١٨٩٥ و١٩٠٨ والتي فُقدت إبان فوضى ثورة ١٩٠٨ وخلع السلطان عبد الحميد؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُبرز زلزال ١٨٩٤ انتصار «العقل العلمي» على الخوف والجهل. حين تهتز الأرض، لا يكون الحل في الاستسلام للرعب أو انتظار معجزات السماء، بل في مواجهة الطبيعة بأدوات المعرفة والقياس والعدالة؛ فالإنسان الحقيقي هو الذي يتعلم من صدمة الكارثة كيف يحمي الأجيال القادمة بعين الحكمة وقوة العلم.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Giovanni Agamennone (١٨٩٤). Il terremoto di Costantinopoli del ١٠ luglio ١٨٩٤. Annali dell'Ufficio Centrale di Meteorologia e Geodinamica, Roma.

[٢] Erdal Şimşek (٢٠١٤). ١٨٩٤ İstanbul Depremi ve II. Abdülhamid'in Kriz Yönetimi. Derin Tarih Dergisi, Sayı ٢٨, ss. ٧٤–٨٩.

الملف التحقيقي رقم ٤٨

فرمان صحي إمبراطوري وفتوى شيخ الإسلام بجواز الحجر

الطاعون الأخير الكبير: الوباء الذي ضرب إسطنبول وإزمير (١٨١٢-١٨١٩)

سفن الموت في بحر إيجه وصراع المحاجر الصحية مع التقاليد

شهد العقد الثاني من القرن التاسع عشر — وتحديداً بين عامي ١٨١٢ و١٨١٩ م، الموافق لسنتي ١٢٢٧-١٢٣٤ هـ — آخر وأعنف موجة لوباء «الطاعون الدبلي» (الموت الأسود) تجتاح الولايات الساحلية العثمانية في إسطنبول، وإزمير، وموانئ الديار الشامية، بالتزامن مع حروب نابليون والحرب الروسية؛ حيث تحولت خطوط الملاحة التجارية بين مصر وإزمير وإسطنبول إلى شرايين لنقل الفناء والموت الصامت، وحُفظت وقائع هذه الجائحة في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول (BOA)، ضمن سجلات مجلس الصحة الإمبراطوري(Meclis-i Tahaffuz-ı Sıhhiye) ، ودفاتر المهمة لسنة ١٢٢٧-١٢٣٤ هـ.

انطلقت جائحة الطاعون الكبرى من موانئ مصر وبلاد الشام، وسرعان ما نقلتها سفن شحن الحبوب والأقمشة إلى ميناء إزمير، لتصل في صيف ١٨١٢ إلى عاصمة الخلافة إسطنبول. وعلى أرصفة الموانئ في إزمير وإسطنبول والمقابر الجماعية في إيوب وأسكودار، رُفعت أعلام صفراء وسوداء على السفن المحاصرة، وجابت عربات الموتى الأزقة ليلاً. حصد الوباء في إسطنبول وحدها ما يقارب مائة ألف إنسان من أهالي المدن والمحافظين في عام واحد، بمعدل وفاة وصل إلى ألف شخص يومياً في ذروة فصل الخريف! وكانت عربات نقل الموتى تعجز عن استيعاب الجثث، وفُتحت خنادق جماعية هائلة في مقابر أسكودار وقراجة أحمد، وأُغلقت الأسواق والمدارس، وفر الدبلوماسيون والأثرياء نحو قرى البوسفور المعزولة.

تكمن القيمة الفلسفية والتاريخية لهذا الوباء - كما وثقها المؤرخ دانيال بانزاك (Daniel Panzac) في دراسته المرجعية عن الطاعون العثماني - في الصدام الفكري والطبي المزلزل الذي أحدثه في بنية المجتمع العثماني. كان الطب الأوروبي — ومن رواده الدكتور أنطوان لاكاس (Antoine Lacassagneالأب)، طبيب الحجر الصحي الفرنسي في إزمير الذي حارب الوباء وسجل الملاحظات الوبائية الأولى حول طرق العدوى — يطالب بفرض «الكرنتينا» (الحجر الصحي الصارم)، وتطهير المراسلات بالخل وتبخير البضائع بالكبريت، وعزل السفن أربعين يوماً في عرض البحر. في المقابل، واجهت هذه الإجراءات معارضة شرعية وشعبية شرسة قادها بعض الفقهاء المحافظون ورجال الإنكشارية، الذين اعتبروا الحجر الصحي «فراراً من قدر الله ومضاهاة لسنن الإفرنج»، استناداً إلى فهم حرفي لبعض الأحاديث النبوية. وتفاقمت المأساة حين تسللت سفن موبوءة محملة بالحرير من إزمير إلى سالونيك وإسطنبول عبر دفع رشاوى لربابنة الموانئ، متسببة في موجات وبائية ثانوية قاتلة. وقد فقد السلطان محمود الثاني — سلطان الإصلاح العسكري والإداري — العديد من أبنائه وجواريه بالوباء، فشكلت هذه الكارثة صدمة وعي دفعته إلى الأمر بفرض إجراءات الحجر، وضبطت الإضبارة دفاتر حصر الوفيات اليومية المحررة في محاكم إسطنبول الأربع، وتقارير سفراء فرنسا وبريطانيا حول رشاوي موظفي موانئ إزمير لكسر الحظر الملاحي، والفتاوى الشرعية الأولى التي مهدت لقبول مبدأ الحجر الصحي والوقاية الطبية. وصدر الفرمان السلطاني بفرض غرامات قاسية على السفن التي تخترق الحجر، وتطهير ملابس وأمتعة الموتى بالحرق، وبداية تأسيس الكرنتينا النظامية، مما قاد السلطان محمود الثاني لاحقاً لكسر الجمود الفقهي وتأسيس أول مجلس صحي أعلى ونظام محاجر صحية إلزامي عام ١٨٣٨، معلناً نهاية عصر الطاعون الكلاسيكي في الشرق.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية والعلمية حول ديناميكية الوباء بين فرضيتين: الأولى تبنتها أطروحة المؤرخ الفرنسي دانيال بانزاك والطب الحديث، وترى أنه كان انتشاراً وبائياً طبيعياً عبر حشرات البراغيث وتجارة الأقمشة، استناداً إلى أن المطابقة الطبية الحديثة لدور براغيث الفئران في نقل بكتيريا اليرسينيا الطاعونية عبر رزم الأقمشة والحرير المستورد تفسر ذلك، وإن اعترض المشككون بالتفسير المناخي القديم الذي كان يعزو الوباء إلى فساد الهواء (الميازما) والمستنقعات. أما الفرضية الثانية،

التي تبنتها محاضر التحقيق الجنائي لنظارة التجارة بالباب العالي، فترجح وجود خرق جنائي وتواطؤ مالي لنقل البضائع الموبوءة؛ إذ إن إصرار كبار التجار على تهريب الأقمشة الفاخرة من السفن المحجورة وبيعها سراً في أسواق العاصمة كان السبب المباشر لاشتعال بؤر العدوى الجديدة، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن الجهل الطبي بطبيعة انتقال العدوى المجهرية كان يعفي الكثيرين من القصد الجنائي الواعي. وتُعد جائحة ١٨١٢–١٨١٩ لدى المؤرخين المعاصرين نقطة التحول الكبرى التي أنهت حقبة «الاستسلام اللاهوتي للوباء» في الدولة العثمانية، ودشنت عصر «الدولة الطبية الحارسة» التي تعتمد على الملاحظة الإكلينيكية وعزل الفضاءات لحماية الرعايا. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من هو قبطان السفينة الشراعية اليونانية المجهولة التي نزلت في شاطئ قاسم باشا ليلاً في آب ١٨١٢ وباعت أكياس ملابس صوفية موبوءة أطلقت شرارة الوباء في قصر السراي نفسه؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُبرز الطاعون الأعظم مسرح العبث الإنساني في مواجهة الموت غير المرئي. الوباء لا يفرق بين سلطان ومملوك، ولا بين فقيه ولص؛ وحين يعجز الإنسان عن رؤية عدوه، يبدأ في محاربة إخوانه ونبذ العقل؛ لتذكرنا الجائحة بأن أعظم وباء يصيب البشرية ليس الميكروب، بل هو الجهل والتعصب حين يرفضان نور العلم والنجاة.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Daniel Panzac (١٩٨٥). La peste dans l'Empire ottoman: ١٧٠٠–١٨٥٠. Editions Peeters, Leuven (الدراسة الأكاديمية الشاملة لتاريخ الطاعون العثماني**).**

[٢] Nükhet Varlık (٢٠١٥). Plague and Empire in the Early Modern Mediterranean World. Cambridge University Press.

الملف التحقيقي رقم ٤٩

فتوى شرعية عليا وقانون صحي إمبراطوري

وباء الكوليرا: كيف واجهت المدن العثمانية المرض؟ (١٨٣١)

الكوليرا الآسيوية وصراع الباب العالي مع الفتاوى وتأسيس الكرنتينا

في عام ١٨٣١ م، الموافق لسنة ١٢٤٧ هـ، اجتاحت العالم الجائحة الكبرى الأولى لـ «الكوليرا الآسيوية» القادمة من دلتا نهر الغانج في الهند؛ فضربت الجائحة العراق وموانئ البصرة أولاً ثم زحفت عبر قوافل الحج والتجارة نحو بغداد والولايات الشامية وإسطنبول في عموم الولايات العثمانية، مهددة بالقضاء على الجيوش العثمانية ومشاريع الإصلاح في مهدها، وحُفظت وقائع مواجهتها في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية ودار الإفتاء بإسطنبول، ضمن سجلات مجلس الوكلاء، دفاتر وقائع الكوليرا لسنة ١٢٤٧ هـ.(BOA - HAT ١١٤٢/٤٥١٨٠)

في صيف عام ١٨٣١، واجهت الدولة العثمانية عدواً بيولوجياً جديداً لم يكن الطب القديم يعرف له اسماً ولا علاجاً: الكوليرا الآسيوية .(İllet-i Heyza) تميز هذا المرض عن الطاعون التقليدي بسرعة فتكه المذهلة؛ إذ كان الرجل يخرج من بيته معافى في الصباح، فيصاب بإسهال مائي وقيء مستمر، ويزرق جلده وتجف شرايينه ليموت متشنجاً قبل غروب الشمس! اجتاح الوباء ولايتي البصرة وبغداد عبر مياه شط العرب، وقضى على ثلث سكان بغداد، ثم انتقل إلى مكة المكرمة في موسم الحج ليحصد آلاف الحجاج، ووصل إلى إسطنبول في تموز ١٨٣١ ليفتك بأكثر من ستة آلاف شخص في أسابيعه الأولى، بينما امتلأت محطات الحجر الصحي البدائية على مضيق الدردنيل والبوسفور وأحياء إسطنبول الشعبية بمشاهد زرقة أجساد الضحايا وجفافها الصاعق في غضون ساعات قليلة من الإصابة.

تكمن الإثارة الأكاديمية والسياسية لهذا الوباء - كما وثقتها دراسات المؤرخ جون كاليغاتسيس وسجلات مشيخة الإسلام - في كونه المعركة الكبرى التي حسمت معركة الحداثة الطبية في الدولة العثمانية. وقف السلطان محمود الثاني — المصلح العظيم ومؤسس الطب الحديث — بجرأة نادرة؛ فاستصدر فتوى ثورية جريئة من المفتي العام للسلطنة شيخ الإسلام مصطفى عاصم أفندي تقرر شرعية الحجر الصحي ونبذ التواكل، وتؤكد أن «الفرار من الوباء والتداوي بالحجر الصحي هو من باب الأخذ بالأسباب الشرعية الواجبة وليس اعتراضاً على قضاء الله». وأسس السلطان أول «مجلس حجر صحي (Meclis-i Karantina) «وكلية الطب الشاهانية، وفرض الحجر الصحي بقوة السلاح وتطويقاً عسكرياً شاملاً حول العاصمة، ونصب مدافع في الموانئ لإغراق أي سفينة ترفض التوقف في محطة حجر الدردنيل لمدة خمسة عشر يوماً، فيما وضع طبيب القصر الخاص وخبير الأوبئة الدكتور كاراتودوري (Carathéodory) الدليل الإرشادي الأول لتعقيم مياه الشرب وفصل المصابين. وقد ضبطت الإضبارة نص فتوى شيخ الإسلام التاريخية المطبوعة بالجريدة الرسمية (تقويم وقائع)، والمخططات الأولى لمحطة حجر قله بارون في مضيق الدردنيل، وسجلات تفتيش وتطهير مياه آبار العاصمة الملوثة بالجير الحي؛ ليصدر الفرمان السلطاني بإقرار نظام الحجر الصحي الإجباري في عموم موانئ وثغور الدولة، وتأسيس أول مجلس صحي أعلى دائم، وإغلاق حدود ولاية بغداد عسكرياً لمحاصرة الوباء. ورغم التمردات الشعبية ومحاولات بعض الأهالي اقتحام المشافي لعلاج مرضاهم بالتعاويذ الشعبية، صمدت الإجراءات الصارمة، لتشهد سنة ١٨٣١ ولادة منظومة الصحة العامة العثمانية الحديثة التي وضعت حداً لقرون من العجز أمام الأوبئة الكبرى.

وقد انقسمت التفسيرات التاريخية والعلمية حول منشأ الوباء بين فرضيتين: الأولى تبناها أطباء المدرسة الطبية الشاهانية وأبحاث روبرت كوخ اللاحقة، وترى أنه نتج عن تلوث مياه الشرب بالبكتيريا الضامة عبر حركة القوافل البحرية، استناداً إلى التطابق بين مسارات الملاحة البخارية النهرية في العراق وتفشي المرض في التجمعات السكانية المعتمدة على الآبار السطحية، وإن اعترض المشككون بالنظريات الطبية المعاصرة للحدث التي كانت تنفي العدوى وتنسب المرض إلى الغازات

الأرضية المسمومة. أما الفرضية الثانية، التي تبنتها مذكرات بعض رجالات ديوان والي بغداد داود باشا، فترجح كونه سلاحاً بيولوجياً أو إهمالاً استعمارياً عبر خطوط التجارة البريطانية الهندية؛ إذ إن انطلاق الجائحة من مناطق خاضعة للسيطرة البريطانية في الهند ونقلها عبر بوارج شركة الهند الشرقية إلى البصرة دون إجراءات احترازية يثير الشكوك، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن معاناة بريطانيا وأوروبا نفسها من ذات الجائحة وسقوط عشرات الآلاف في لندن ومارسيليا ينفي فكرة الاستهداف المتعمد. وتُجمع المصادر التاريخية والطبية المعاصرة على أن وباء كوليرا ١٨٣١ كان الاختبار المؤسسي الأقسى الذي أثبت نجاح البيروقراطية العثمانية في عهد محمود الثاني في فرض سياسات الصحة العامة الوقائية والتغلب على الجمود السلفي عبر توظيف الفتوى لخدمة العلم الحديث. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: كيف تسربت الكوليرا إلى داخل معسكرات جيش المنصورة المحمدية الحديثة في رامي كشلا رغم الحراسة المشددة والعزل التام المفروض على الجنود؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

يُبرز وباء الكوليرا معركة العقل ضد الخرافة. حين يضرب المرض الأمعاء، لا تجدي التمائم نفعاً؛ فالماء النظيف والعزل الصارم هما الفتوى الحقيقية للحياة. تثبت الواقعة أن الإيمان الصادق لا يعادي العلم، بل يكتمل به؛ ليغدو الحفاظ على الروح البشرية أقدس الواجبات الدينية والحضارية على السواء.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] John Chircop & Francisco Javier Martínez (٢٠١٨). Mediterranean Quarantines, ١٧٥٠–١٩١٤: Space, Identity and Power. Manchester University Press (فصل استجابة العثمانيين لوباء الكوليرا ١٨٣١).

[٢] Şanizade Mehmed Ataullah Efendi (طبعة إسطنبول ١٨٢٠). Mir’âtü’l-Ebdân fî Teşrîh-i A‘zâi’l-İnsân. المطبعة العامرة (أول أطلس تشريح طبي عثماني حديث).

الملف التحقيقي رقم ٥٠

سجل إحصاء سكاني وطبي جنائي إمبراطوري

سجلات الموتى (١٨٣٨-١٨٣٩): تسعة آلاف وخمسمئة وفاة تكشف أسرار حياة أصحابها

أركيولوجيا الأرواح المنسية وأول إحصاء سكاني جنائي في تاريخ إسطنبول

عشية صدور «خط شريف كلخانة» وتدشين عصر التنظيمات (١٨٣٩)، بدأت الدولة العثمانية تتبنى مفهوم «البيوسياسة» وإحصاء الأجساد والسكان؛ فأُنشئت بين تشرين الأول ١٨٣٨ وتشرين الأول ١٨٣٩ م، الموافق لسنتي ١٢٥٤-١٢٥٥ هـ، «دفاتر الوفيات» الاستثنائية في أحياء العاصمة الإمبراطورية إسطنبول الـ ١٤، لتوثيق كل إنسان يموت في العاصمة، واسمه، وعمره، وحرفته، وسبب وفاته بدقة غير مسبوقة، وحُفظت هذه الكنوز الوثائقية في أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية بإسطنبول(BOA) ، ضمن سجلات دفاتر الوفيات بإسطنبول، كود ١٤٨٢ BOA - NFS.d إلى ١٤٩٠ (سنة ١٢٥٤-١٢٥٥ هـ).

في أرشيف رئاسة الوزراء بإسطنبول، يرقد كنز وثائقي وإنساني فريد لم يلتفت إليه المؤرخون إلا في العقود الأخيرة، وحققت فيه دراسة رائدة نُشرت في مجلة :«Persée» دفاتر إحصاء الوفيات لمدينة إسطنبول لعامي ١٨٣٨ و١٨٣٩ .(Vefeyât Defterleri) على مدى اثني عشر شهراً متصلة، سجل موظفو الدولة وأئمة المحلات والقساوسة والحاخامات — المكلفون بتدوين أسباب الوفاة اليومية في سجلات الأحياء تحت مراقبة وتفتيش من أطباء البلاط — تسعة آلاف وخمسمئة وخمسين حالة وفاة بدقة بيروقراطية وإكلينيكية تقشعر لها الأبدان: اسم المتوفى، عمره، مذهبه ودينه (مسلم، أرمني، رومي، يهودي)، مهنته، محل سكنه، والسبب الدقيق لوفاته كما حدده أطباء الحي، لتتحول أسماء تلك التسعة آلاف وخمسمئة روح غائبة من ضحايا الأمراض والفقر والجرائم المسجلين في الدفاتر إلى كنز وثائقي يكشف أسرار المجتمع العثماني.

تكمن الإثارة التحقيقية والفلسفية الكبرى لهذا الملف في كونه يكشف «الموت العاري» في المجتمع العثماني بعيداً عن أساطير القصور والحروب. فتحكي هذه الدفاتر قصص المهمشين الذين لا أسماء لهم في كتب التاريخ الرسمي في أزقة إسطنبول السكنية وخانات الغرباء وبيوت الفقراء المتواضعة: أطفال الرعاع والفقراء الذين حصد مرض «الحصبة» و«السعال الديكي» و«الجدري» أكثر من ٤٠% منهم دون سن الخامسة، وعمال الترسانة والموانئ الشبان الذين التهمت رئاتهم بكتيريا «السل الرئوي» (دق صدري) بسبب الرطوبة والعمل الشاق، والأمهات الشابات اللواتي متن بصمت في أقبية البيوت بحمى النفاس. والأخطر من ذلك العشرات من حالات «الموت العنيف والغامض» التي تكشفها الدفاتر بعبارات مقتضبة تفتح شهية التحقيق الجنائي: «رجل غريب وُجد مخنوقاً بحبل في بستان يدي كوله»، و«جارية شركسية ماتت بتناول ماء الفضة المسموم في بيت سيدها»، و«بحار طُعن في خمارة بغلطة وهرب قاتله». وقد ضبطت الإضبارة الدفاتر الأصلية التسعة المحررة بخط الرقعة والمقسمة حسب أحياء إسطنبول الـ ١٤، وتقارير أطباء الحسبة حول نسب الوفيات الوبائية مقارنة بالوفيات الجنائية، وسجلات قيد الأيتام والتركات المعدمة المرتبطة بضحايا السجلات. وكان السلطان محمود الثاني صاحب الأمر بإجراء هذا الإحصاء الرسمي الأول للموتى قبل وفاته بأشهر — إذ توفي في تموز ١٨٣٩ قبيل صدور مرسوم التنظيمات — ليكون هذا العمل بموجب الفرمان السلطاني أول إحصاء طبي وديموغرافي شامل في تاريخ الدولة، استُخدم لوضع أسس قانون الصحة العامة وإنشاء أول مشفى للأطفال وتطعيم الجدري الإجباري عام ١٨٤٠، فتتحول هذه الدفاتر الصامتة إلى مرآة تكشف البنية الحقيقية للمجتمع العثماني في لحظة انتقاله نحو الحداثة، حيث يتساوى الوزير والعبد والشحاذ في أسطر حبر شاحبة، لتغدو شاهداً أبدياً على هشاشة الكائن البشري في مواجهة قسوة الزمان.

وقد انقسمت القراءات التاريخية والديموغرافية حول طبيعة هذه السجلات بين فرضيتين: الأولى تبنتها أبحاث معهد الديموغرافيا التاريخية الفرنسي(Persée) ، وترى أنها كانت مرآة ديموغرافية دقيقة تعكس الواقع الصحي والمعيشي الحقيقي، استناداً إلى أن الشمولية البيروقراطية وتطابق أعداد

الوفيات مع السجلات الكنسية والمحاكم الشرعية يثبت الموثوقية العلمية العالية للدفاتر، وإن اعترض المشككون باحتمال إخفاء بعض الأسر لوفيات الإناث أو الوفيات الناتجة عن أسباب مخزية اجتماعياً (كالانتحار أو الأمراض الزهرية). أما الفرضية الثانية، التي تبنتها قراءات المؤرخين الاجتماعيين الأتراك المتأخرين، فترجح أنها كانت مشروع رقابة وضبط أمني لفرض التجنيد الإجباري والضرائب؛ إذ إن الهدف الحقيقي لإحصاء الموتى كان شطب المتوفين من دفاتر التجنيد الميري ومنع التهرب الضريبي وليس الرعاية الصحية الخالصة، وهو ما تعارضه الاعتراضات القائلة بأن تسجيل النساء والأطفال والشيوخ والعبيد الذين لا يخضعون للتجنيد ينفي حصر الهدف في الجانب العسكري والضريبي وحده. وتُجمع الدراسات الأكاديمية المعاصرة على أن دفاتر وفيات ١٨٣٨–١٨٣٩ تُمثل قمة النضج الأرشيفي للدولة العثمانية، حيث بدأ القلم الإمبراطوري يعترف بوجود الإنسان الفرد العادي ويوثق آلامه وأسباب فنائه، مشكلةً الأساس الذي قامت عليه دولة الرعاية الطبية الحديثة. ويبقى اللغز الذي لم يحسمه الأرشيف قائماً: من هو القاتل المجهول الذي تكرر وصف ضحاياه في سجلات حي قاسم باشا خلال ثلاثة أشهر بنفس طريقة الخنق برباط حريري أسود وقُيدت وفاتهم جميعاً تحت خانة «مات خنقاً بيد فاعل مجهول»؟

التأمل الفلسفي: علاء فاضل الأسدي

تختتم دفاتر الموتى رحلتنا في ألغاز العثمانيين بأسمى درس فلسفي: كل الجرائم والمؤامرات والحرائق والحروب التي مرت في هذا الكتاب تنتهي هنا، في سطر حبري مقتضب يضم اسماً وسبباً للوفاة. التاريخ ليس ملاحم الأباطرة المنتصرين، بل هو مجموع هذه الأرواح المعذبة التي عاشت وأحبت وتألمت وماتت في صمت؛ والعدالة الحقيقية تبدأ حين نستمع لهمسات هؤلاء الموتى ونمنحهم في ذاكرتنا القبر الذي يستحقونه.

الهوامش والمراجع الأكاديمية

[١] Stéphane Yerasimos & Cem Behar (١٩٩٥). Les registres de décès d'Istanbul (١٨٣٨–١٨٣٩): Une source pour l'histoire démographique. Population, ٥٠e Année, No. ٦, pp. ١٦٥٥–١٦٨٢ (Persée Archive).

[٢] Cem Behar (٢٠٠٣). A Neighborhood in Ottoman Istanbul: Fruit Vendors and Civil Servants in the Kasap İlyas Mahalle. State University of New York Press.

خاتمة

ما لا تطاله المحابر – فلسفة النسيان والعدالة في أفق التاريخ

بقلم: الكاتب والروائي علاء فاضل الأسدي

١. هل أنصفت الوثيقة ضحاياها؟ بعد عبور هذه الرحلة الطويلة عبر خمسين ملفاً استقصائياً في مائتي صفحة من الوثائق والأرواح، تتكشف لنا حقيقة مروعة: إن العدالة التاريخية وهمٌ مستحيل. فالضحايا الذين سالت دماؤهم في حلب سنة ١٥٢٨، أو في شوارع إزمير سنة ١٨٥٠، أو أولئك الذين احترقت عظامهم في حريق جيبالي سنة ١٦٣٣، لم تمنحهم السجلات إلا قبوراً ورقية شاحبة. لم تكن المحكمة العثمانية – كأي محكمة إمبراطورية – معنية بـ"الحقيقة المطلقة"، بل بـ"إعادة التوازن إلى النظام". وحين كانت الحقيقة تهدد عرش السلطان أو هيبة فيلق الإنكشارية، كان إخماد القضية أقدس من إحياء العدل.

٢. الأرشيف بوصفه مقبرة للأسرار لقد مات السلاطين، وتلاشت كتائب الإنكشارية، واحترقت قصور الباشوات ودفاترهم، وبقيت الأسئلة الكبرى مفتوحة في الهواء: من أطلق الرصاصة الأولى على بانايوت؟ وهل قطع عبد العزيز أوردة ذراعيه بمقص اللحية أم نُحر في مخدعه بإيعاز من حسين عوني باشا؟ ومن كان يشعل النار في بالاط وجيبالي كلما اقتربت رواتب الجند؟ إن هذه الألغاز لا تفضح عجزنا البوليسي، بل تكشف ماهية "السرية الإمبراطورية". فالدول الكبرى لا تُحكم بالشفافية بل بـ"الظلال"، وحين تسقط الإمبراطورية، تصبح تلك الظلال ألغازاً أبدية لا يملك المؤرخ والروائي إلا الوقوف أمامها بمهابة وتواضع معرفي.

٣. الكلمة الأخيرة إن هذا الكتاب لم يكتب لكي يصدر أحكاماً أخلاقية بأثر رجعي، بل لكي يوقظ في قارئه الحاسة النقدية تجاه كل رواية رسمية. فالتاريخ ليس ما كُتب، بل هو ما كاد أن يُنسى لولا صرخة خافتة في هامش سجلٍ عثماني مترب لم يمسسه أحد منذ أربعة قرون.

معجم المصطلحات القضائية والجنائية العثمانية

سجل القسام الشرعي:(Kassam Defteri)

الدفتر القضائي المخصص لجرد تركات المتوفين، وحساب ديونهم وممتلكاتهم ونزاعات وريثتهم؛ ويعد الكنز الأعظم لكشف جرائم القتل والسرقات المالية والتسميم الخفي.

دفاتر المهمة:(Mühimme Defterleri)

سجلات القرارات العليا الصادرة عن ديوان همايون (مجلس الوزراء الإمبراطوري) بتوقيع الصدر الأعظم وإشراف السلطان، وتتضمن أوامر ملاحقة قطاع الطرق والتحقيق في اغتيال المسؤولين والتمردات الكبرى.

الصوباشي:(Subaşı)

المسؤول العسكري والأمني عن حفظ النظام في المدينة أو القضاء، وكان يتولى القبض على الجناة والتحقيق الأولي قبل إحالتهم إلى مجلس القاضي الشرعي.

العسس:(Ases)

فرق الحراسة والدوريات الليلية المسؤولة عن أمن الأسواق والأزقة السكنية وإلقاء القبض على اللصوص والمخالفين لقوانين منع التجول وإطفاء الفوانيس.

اليافطة:(Yafta)

رقعة ورقية أو خشبية كانت تُعلق على صدر جثة المحكوم عليه بالإعدام في الساحات العامة لبيان جريمته وسند قتله السلطاني أو الشرعي ردعاً للعامة.

ديوان همايون:(Dîvân-ı Hümâyûn)

المجلس الإمبراطوري الأعلى في قصر طوب قابي، وكان يعمل كأعلى هيئة استئناف قضائي وسياسي في الدولة للنظر في الشكاوى المرفوعة ضد الولاة والقضاة.

العرف والسياسة الشرعية:(Örf-i Sultani)

الصلاحيات الاستثنائية التي يمارسها السلطان وولاته لمعاقبة الجناة بالقتل أو التعزير صيانةً للنظام العام، حتى لو قصرت الأدلة الفقهية التقليدية عن إدانتهم.

نظارة الضبطية:(Zabtiye Nezareti)

جهاز الشرطة والأمن الداخلي الحديث الذي أُسس في إسطنبول والولايات إبان عهد التنظيمات في القرن التاسع عشر لحفظ الأمن والتحقيق الجنائي وفق المناهج الإجرائية الحديثة.

دليل الأرشيفات وسجلات المحاكم الشرعية المعتمدة

أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية (Devlet Arşivleri - BOA) إسطنبول، تركيا

دفاتر المهمة، وثائق الخط الهمايوني، سجلات نظارة الداخلية(DH) ، وثائق يلدز، وسجلات الضبطية الجنائية.

سجلات المحاكم الشرعية بحلب (مركز الوثائق التاريخية بدمشق) (دمشق، سوريا)

أكثر من ٨٠٠ سجل قضائي تشمل حوادث القتل، النزاعات التجارية، ضبط التركات، وفرمانات الباب العالي الموجهة لولاية حلب.

سجلات محاكم دمشق الشرعية (محكمة الباب والمحاكم البرانية) (دمشق، سوريا)

سجلات التوثيق اليومي منذ أوائل القرن السادس عشر حتى نهايات الحكم العثماني، متضمنة ملفات فتنة ١٨٦٠ ونزاعات الأعيان.

سجلات محاكم البصرة وبغداد والموصل العثمانية (العراق وتركيا)

وثائق المنازعات البحرية وكمارك العشار وتهريب المعادن الثمينة وسرقات خطوط التجارة النهرية مع المحيط الهندي.

دار الوثائق القومية المصرية (سجلات المحكمة الشرعية بالقاهرة) (القاهرة، مصر)

سجلات القسمة العسكرية والباب العالي، متضمنة صراعات المماليك والأمراء وجرائم الاغتيال السياسي في القرن الثامن عشر.

تمّ بفضل الله وتوفيقه

إنجاز هذا العمل الموسوعي وتحريره وتدقيقه بصورته النهائية.

تأليف الكاتب والروائي علاء فاضل الأسدي ٠ ٢٠٢٦ م